

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2022-2021



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية
في المنطقة العربية
2022-2021



© 2022 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة حول العالم

توجّه طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575 بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org؛ الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

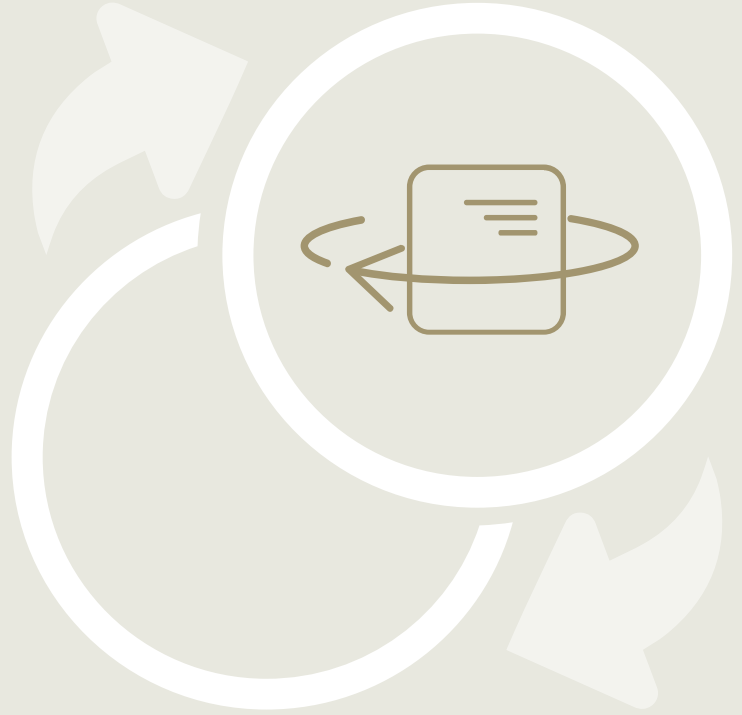
ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أيّ رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أنّ الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أيّ من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

الآراء الواردة في هذه المطبوعة التقنية هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.



تمهيد

شاملة للجميع ومستدامة. ويركز إصدار 2021-2022 على تحليل آخر التطورات الاجتماعية والاقتصادية وفقاً لإطار محدد، لفترة رئيسية تمتد من كانون الثاني/يناير 2021 إلى حزيران/يونيو 2022. ولهذا المنشور هدفان رئيسيان، هما: تحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرصودة بانتظام في المنطقة العربية في سياق عالمي (الفصل الأول والثاني والثالث)، والتركيز على الضرائب المفروضة على الشركات في أعقاب الإجراءات الجديدة المتخذة عالمياً (الفصل الرابع).

”مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية“ منشورٌ رئيسي يصدر سنوياً عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عملاً بقرار الجمعية العامة 56/35 الفقرة 173؛ وقرار الإسكوا 270 (د-24) الفقرات 2 و3 و4؛ وقرار الإسكوا 303 (د-27) الفقرتان 1 و2. يسعى المسح إلى مؤازرة جهود الدول الأعضاء في إصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ سياسات قائمة على مبادئ الحكم الرشيد، لتمكين التخطيط الاقتصادي وصنع السياسات دعماً لتحقيق تنمية



شكر وتقدير

امتنانه للدعم الذي قدمه فريق مجموعة الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا التابعة للإسكوا.

وقد استفاد الفصل الرابع من استعراض من نظراء خارجيين، وتعليقات مكتوبة تقدم بها كلُّ من أليكس كوبهام ودانيال هابرلي وبيتر جانسكي. وقد أجريت مشاورات مع صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة أثناء إعداد هذا التقرير، وعُقد اجتماع خارجي لمجموعة من الخبراء لاستعراض مسودة التقرير والتحقق منها، وذلك في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022. الخبراء المشاركون هم جنكيز جهان، وسونغ جين بايك، وعلي عودة، ودانيال هابرلي، وأليكس كوبهام.

أُعِدَّ التقرير تحت إشراف مختار محمد الحسن، مدير شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبتوجيه منه. وتولّى أحمد مومي، منسق التقرير، قيادة فريق الإعداد الرئيسي الذي ضمَّ محمد هادي بشير، وثرّيّا زين، وجان غاسكا، ونيرنجيان سارانجي، وهشام طه، وفلاديمير هلاسني، وخالد أبو اسماعيل، ونتالي خالد، وجيمي الحاج. وقد أعدَّ الفصل الرابع فريق تمويل التنمية في الإسكوا بقيادة هشام طه، بمساهمات موضوعية من فالنتينا غولو ومايا حمود ورشا حجازي وجورج اسطفان. وقُدِّمَ كلُّ من مارون لاوون وبلال فرحات وأربي أتاميان المساعدة في إجراء البحث والدعم الإداري. ويعرب فريق العمل عن جزيل



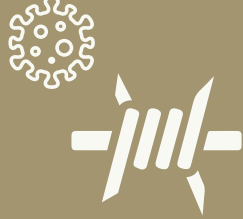
موجز تنفيذي

في عام 2022 وحوالي 2.1 في المائة في عام 2023. أما البلدان النامية، فسوف تتأثر بدورها بارتفاع أسعار الأغذية والوقود، لكن يُتَوَقَّع لها أن تسجّل نمواً بنسبة 4.1 في المائة في عام 2022 وبنسبة 4.5 في المائة في عام 2023.

ومع نشوب الحرب في أوكرانيا، تزايدت أسعار السلع الأساسية، وفُرضت عقوبات على الاتحاد الروسي، ممّا أدى إلى تعطل سلاسل العرض، وتزايد في تضخم أسعار المستهلك يتوقع له أن يصل إلى 7.9 في المائة في عام 2022. وفي آذار/مارس 2022، بلغت سلة أسعار منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) 112 دولاراً للبرميل بعد أن كانت 84 دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير 2022. ومن المتوقع أن يظل سعر النفط مستقراً في عامي 2023 و2024، مع انخفاض

تعثّر الانتعاش الاقتصادي المتوقع لعام 2021 بعد موجة جديدة من جائحة كوفيد-19 في أوائل عام 2022، ثم تعرض لضربة شديدة باندلاع الحرب في أوكرانيا. ومع استمرار الصراع، وما يسفر عنه من تزايد عالمي في أسعار السلع الأولية، وسياسات نقدية متشددة تفرضها البلدان المتقدمة النمو، باتت التوقعات تشير إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي على مدى عام 2022، بل وأبعد. ولا يُتَوَقَّع لنمو الاقتصاد العالمي أن يتخطى نسبة 3.1 في المائة خلال عامي 2022 و2023، و3.4 في المائة في عام 2024. لكنّ التباطؤ لن يتوزع بالتساوي على أنحاء العالم كافة. فوتيرة النمو ستكون أبطأ في البلدان المتقدمة النمو بسبب روابطها المالية مع الاتحاد الروسي واعتمادها على الوقود الروسي؛ ومن المرجح أن يبلغ معدل نموها حوالي 2.8 في المائة

ما كادت البلدان العربية تدخل في طور التعافي من تبعات جائحة كوفيد-19



حتى نشبت الحرب في
أوكرانيا، فأوقعت
آثاراً اقتصادية كبيرة،
بعضها إيجابي، وبعضها
الآخِر سلبي

التعاون الخليجي أعلى بنسبة 20 في المائة مقارنة بما كان عليه في العام السابق، كما كان قد تخطى مستويات ما قبل الجائحة. وستنمو مجموعة البلدان هذه بأسرع وتيرة لها منذ عام 2014، فيصل معدل النمو إلى 6.3 في المائة في عام 2022، وإلى 4.6 في المائة في عام 2023، ثم إلى 3.3 في المائة في عام 2024. وستستفيد من ارتفاع أسعار الطاقة، ومن المتوقع أن تسجل فائضاً مالياً بنسبة 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وسيُدمع هذا الفائض بتزايد الإيرادات الضريبية، إذا اعتمدت بلدان عدة من مجلس التعاون الخليجي، في عام 2021، معدلات ضرائب جديدة، أو راجعت المعدلات القائمة.

وبالنسبة إلى البلدان العربية المتوسطة الدخل، من المتوقع أن تفاقم الحرب في أوكرانيا من الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة أصلاً في العديد منها. وتشير التقديرات إلى أن مجموعة البلدان هذه ستسجل نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.3 في المائة في عام 2022، وبنحو 3.5 في المائة خلال الفترة 2023-2024. ومن المتوقع أن يصل التضخم إلى 17.7 في المائة في عام 2022، ثم إلى 10.9 في المائة في عام 2023، وإلى 8.3 في المائة في عام 2024.

طفيف في عام 2023 بسبب تباطؤ الطلب العالمي. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بستة أضعاف تقريباً بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وحزيران/يونيو 2022، وكان الصراع هو السبب الرئيسي في تلك الزيادة الحادة. وتشير التوقعات أيضاً إلى أن أسواق الأسمدة العالمية ستعاني من اضطراب شديد، مع تزايد أسعار فوسفات ثنائي الأمونيوم بأكثر من ثلاثة أضعاف وأسعار صخور الفوسفات بأربعة أضعاف تقريباً بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وحزيران/يونيو 2022. وسجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً حاداً بعد أن عطلت الحرب النشاط الزراعي في أوكرانيا، مما ساهم في انخفاض إنتاج المحاصيل بنحو 40 في المائة.

وما كادت البلدان العربية تدخل في طور التعافي من تبعات جائحة كوفيد-19 حتى نشبت الحرب في أوكرانيا، فأوقعت آثاراً اقتصادية كبيرة، بعضها إيجابي، وبعضها الآخر سلبي. فقد استفادت بعض البلدان من تزايد أسعار الطاقة، بينما عانت بلدان أخرى من الأعباء الإضافية لهذه التكاليف، علاوة على تناقص الإمدادات الغذائية، وانحسار قطاع السياحة وتدفق المساعدات الدولية. وقبل الحرب، أشارت التقديرات إلى أن النمو المتوقع في المنطقة سيبلغ نحو 5.2 في المائة في عام 2022، ولكنه لا يتوقع له الآن أن يتجاوز 4.5 في عام 2023، و3.4 في المائة في عام 2024. وحتى هذه التوقعات تكتنفها المخاطر وأوجه عدم اليقين، ولا سيما من ظهور موجة جديدة من فيروس كوفيد-19، وطول أمد الحرب في أوكرانيا، وتوسيع نطاق العقوبات على الاتحاد الروسي، ووقوع انهيار اقتصادي في بعض البلدان العربية التي تعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، واستمرار الصراع. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة ونقص المواد الغذائية الأساسية إلى زيادة التضخم في المنطقة العربية إلى 13.7 في المائة في عام 2022، قبل أن ينخفض إلى 7.8 في المائة في عام 2023، ثم إلى 4.5 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن يتحسن الوضع المالي للبلدان العربية في عام 2022، كنتيجة مباشرة للحرب في أوكرانيا وما تلاها من زيادة في أسعار الطاقة؛ لكن هذا التحسن سيحد منه، جزئياً، التزايد في أسعار المعادن والمواد الغذائية.

وستستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من انتعاش أسواق النفط، الذي بدأ في عام 2021، وستستفيد من ارتفاع أسعار الطاقة الناجم عن الحرب في أوكرانيا. وفي نيسان/أبريل 2022، كان إنتاج النفط في دول مجلس

وتتفاوض ثلاثة بلدان متوسطة الدخل، هي تونس ولبنان ومصر، مع صندوق النقد الدولي لوضع برنامج في إطار تسهيل الصندوق الممدّد. ومن ناحية أخرى، تعاني معظم البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة العربية من ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية، وسجلت انخفاضاً في قيمة عملاتها الوطنية. ففي مصر، انخفضت قيمة الجنيه بنسبة 14 في المائة، بين ليلة وضحاها في 21 آذار/مارس 2021، ثم بحوالي 15 في المائة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي تونس، فقد الدينار نحو 10 في المائة من قيمته بين تموز/يوليو 2021 وتموز/يوليو 2022. ولا يزال لبنان يواجه ظروفاً اقتصادية ومالية صعبة، ومأزقاً سياسياً، وارتفاعاً حاداً في الأسعار. وتشير التوقعات إلى حيّز مالي أضيق للبلدان العربية المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان المستوردة للنفط التي ستتأثر بارتفاع أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن يصل العجز المالي في البلدان العربية المتوسطة الدخل إلى 8 في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي. لكن، يُتوقع أيضاً لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتوسطة الدخل أن تنخفض، من 79.1 في المائة في عام 2022 إلى 76.3 في المائة في عام 2024، نتيجة للتراجع الكبير في قيمة الدين البنانية بعد الانخفاض الهائل في قيمة العملة المحلية.

ولا تزال البلدان المتأثرة بالصراع تواجه عدم استقرار سياسي وشواغل أمنية. ومن المتوقع أن ينمو ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 في المائة في عام 2022، و6.8 في المائة في عام 2023، و3.6 في المائة في عام 2024، وذلك مقارنة بنمو تقدّر نسبته بحوالي 6.4 في المائة في عام 2021. والتباطؤ المتوقع في عام 2022 هو نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية في اقتصادات هذه البلدان بفعل الحرب في أوكرانيا وعدم الاستقرار السياسي. علاوة على ذلك، يشكل انخفاض معدلات التطعيم ضد كوفيد-19 عاملاً في عدم اليقين، إذ قد يتسبب ظهور متحورات جديدة للفيروس وموجات عدوى جديدة بأضرار في اقتصادات هذه البلدان، الهشة أصلاً. ومن المتوقع أن تتحسن الأوضاع المالية للبلدان المتأثرة بالصراع في عام 2022، بحيث تسجل هذه البلدان فائضاً بنسبة 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك، بالدرجة الأولى، نتيجة للتحسن الكبير في وضع العراق المالي.

أما أقل البلدان العربية نمواً، فيُتوقع أن تسجل نمواً بنسبة 1 في المائة فقط في عام 2022، وبنسبة 3.3 في المائة

في عام 2023، وبنسبة 4.6 في المائة في عام 2024. وقد اشتدت وطأة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان العربية نمواً بفعل ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية. وتواجه هذه البلدان أيضاً خطر تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية التي يُوجّه المزيد منها لدعم أوكرانيا والبلدان التي تستضيف اللاجئين الأوكرانيين. ومن المتوقع أن تشهد أقل البلدان العربية نمواً انخفاضاً كبيراً في ديونها كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي. والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو التراجع الكبير في مستوى الدين في السودان.

وبتبيين، باستخدام خطوط الفقر الوطنية، تزايد في الفقر في المنطقة العربية خلال عام 2022 مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. ويعيش أكثر من ثلث سكان المنطقة، أو 35.3 في المائة، تحت عتبة الفقر الوطنية. ويُتوقع أن يستمر تزايد مستويات الفقر خلال العام المقبلين، فيسجل نسبة 35.8 في المائة في عام 2023 ثم 36 في المائة في عام 2024. ومنذ تفشي الجائحة، تزايدت مستويات الفقر في البلدان العربية المتوسطة الدخل، من 18.6 في المائة في عام 2019 إلى 21.6 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع أن يزداد الفقر إلى 22 في المائة في عام 2023، ثم إلى 22.6 في المائة في عام 2024. وسجلت أقل البلدان العربية نمواً ارتفاعاً كبيراً في الفقر، من 40.1 في المائة في عام 2019 إلى 48.6 في المائة في عام 2022، والبلدان المتأثرة بالصراع من 42.8 في المائة إلى 50.6 في الفترة نفسها. ويُتوقع أن يبقى الفقر على حاله في أقل البلدان نمواً، خلال العام المقبلين، فيسجل نسبة 48.7 في المائة في عام 2023 و48.6 في المائة في عام 2024. وتبدو الآفاق متشائمة بالنسبة إلى البلدان المتأثرة بالصراع، حيث يُتوقع أن يصل الفقر إلى 51.7 في المائة في عام 2023، قبل أن ينخفض قليلاً إلى 51.4 في المائة في عام 2024.

لم تتغير مؤشرات ديناميات الجنسين كثيراً في المنطقة العربية منذ عام 2021. ويُظهر المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2022 أن المنطقة لا تزال لديها أعلى نسبة من البلدان السيئة الأداء على المؤشر مقارنة ببقية مناطق العالم. وقد تحسن متوسط النتيجة في المنطقة العربية بشكل طفيف في عام 2022، تاركاً فجوة قدرها 37.05 في المائة بين الجنسين. ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، يتطلب سدّ هذه الفجوة إطاراً زمنياً يزيد على 115 عاماً.

تعزيز المؤسسات وآليات الرقابة المالية هام للغاية بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً والمتأثرة بالصراع في المنطقة



التعاون الإقليمي الوطيد مهم أيضاً للتصدي لممارسات تحويل الأرباح والتهرب والتجنب الضريبي

وفي حين لم يحقق أي بلد عربي التكافؤ الكامل بين الجنسين من حيث الصحة والبقاء على قيد الحياة، أحرزت المنطقة العربية تقدماً كبيراً في سد الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم. وهناك أيضاً تحسّن طفيف من حيث المشاركة الاقتصادية والفرص. ومع ذلك، لا تزال المنطقة موسومة بالحوارج الهيكلية التي تعوق مشاركة المرأة. ولا تتجاوز نسبة الشركات في المنطقة العربية التي لديها نساء في الرتب العليا من الإدارة 5 في المائة.

ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية هي الأدنى في العالم، وتشير التقديرات إلى أنها لم تزد على 19.9 في المائة، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 46.6 في المائة. وكذلك، فإن معدلات البطالة بين النساء العربيات هي الأعلى على مستوى العالم، حيث تُقدَّر بنحو 22.1 في المائة مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 6 في المائة فقط. وهذا الاتجاه أوضح في فئة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً): ففي عام 2022، أشارت التقديرات إلى أن معدل البطالة بين الشباب في المنطقة يبلغ نحو 44.9 في المائة، مقابل نسبة بطالة بين الشباب الذكور تصل إلى 22.8 في المائة. وبالمقابل، فإن المعدل العالمي هو 15.2 للشابات، و14.5 في المائة للشبان.

ولا تزال الدول العربية تعتمد بشكل كبير على أشكال الضرائب التنافسية غير المباشرة للتعويض عن تدني الامتثال لضرائب الدخل المباشرة. وتستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من حوافز ضريبية سخية، تأتي في شكل انخفاض الضرائب المفروضة على الشركات. لكن هذه الحوافز تقلص إمكانات تحقيق عوائد من الضرائب على الشركات في المنطقة العربية بما متوسطه 60 في المائة، ولا تؤدي بالضرورة إلى اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة. ولا يزال أداء المنطقة العربية دون إمكاناتها من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي لا تزال تتركز بدرجة كبيرة في قطاع الهيدروكربونات وفي خمسة بلدان، هي مصر والمغرب وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي تمثل أكثر من 90 في المائة من التدفقات الآتية إلى المنطقة.

وفي عام 2019، كانت نسبة الثلث من الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المنطقة العربية تدفع ضرائب بمعدلات تقل عن الحد الأدنى العالمي المقترح لمعدل الضريبة الفعلي، والبالغ 15 في المائة. وكان من الممكن للمنطقة العربية أن تحقق إيرادات إضافية تتراوح من 1.5 إلى 2.3 مليار دولار إذا ما طبّق الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي على جميع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المنطقة التي تدفع ضرائب بمعدلات تقل عن هذا الحد الأدنى. وعلى البلدان العربية أن تركز أيضاً على تحسين القدرات المؤسسية، وبناء القوى العاملة الماهرة، وتنويع روابطها التجارية الثنائية لجذب المزيد من الاستثمارات، بدلاً من الاعتماد على زيادة الحوافز الضريبية.

وتعزيز المؤسسات وآليات الرقابة المالية هام للغاية بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً والمتأثرة بالصراع في المنطقة، وذلك للحيلولة دون استخدام الاستثمارات كقنوات للتدفقات المالية غير المشروعة التي تهدد استقرار نظمها المالية. والتعاون الإقليمي الوطيد مهم أيضاً للتصدي لممارسات تحويل الأرباح والتهرب والتجنب الضريبي التي تمارسها الشركات. وينبغي النظر في المبادرات المتعددة الأطراف، مثل الاقتراح العالمي لضريبة شاملة لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي (GloBE)، مع مراعاة المكاسب المحتملة من هذه الضريبة، مثل زيادة إيرادات الحكومات، إزاء تكاليف هذه الضريبة، مثل القيود التي تفرضها هذه الضريبة على الحكومات وما تقتضيه من التزامات وتضحيات تشمل الحق في سن ضريبة على الخدمات الرقمية.

المحتويات

3	تمهيد
4	شكر وتقدير
5	موجز تنفيذي
14	ملاحظات توضيحية

1 السياق العالمي وآثاره على المنطقة العربية 15

17	ألف. السياق العالمي
25	باء. السلع من الموارد الطبيعية
32	جيم. التجارة والروابط المالية وشروط التمويل
36	دال. ملاحظات ختامية

2 الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية 37

39	ألف. لمحة عامة عن مجموعات البلدان العربية
42	باء. بلدان مجلس التعاون الخليجي
47	جيم. البلدان المتوسطة الدخل
53	دال. البلدان المتأثرة بالصراع
57	هاء. أقل البلدان نمواً
62	واو. ملاحظات ختامية

3 التطورات الاجتماعية وديناميات قضايا الجنسين 63

65	ألف. الفقر
67	باء. المساواة بين الجنسين
68	جيم. التفاوت بين الجنسين من حيث الصحة
69	دال. تعليم المرأة
70	هاء. التفاوتات في القوى العاملة
72	واو. المشاركة السياسية للمرأة
75	زاي. ديناميات سوق العمل

4 خيارات السياسة العربية وفرص التمويل في نظام ضريبي عالمي جديد 81

- ألف. إعادة النظر في مجموعة من الحقائق النمطية المهيمنة بشأن العلاقة بين الضرائب على الشركات، وعمليات الشركات المتعددة الجنسيات، والاستثمار الأجنبي المباشر 84
- باء. إعادة النظر في الروابط بين الضرائب على الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية 97
- جيم. الآثار المترتبة على الإصلاحات المقترحة لمجموعة العشرين/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتأثير معدل الضريبة الفعلي بنسبة 15 في المائة 100
- دال. النتائج والتوصيات في مجال السياسات 106

109 المراجع

113 الحواشي

قائمة الجداول

19	الجدول 1-1 نمو الناتج والتضخم في الاقتصادات الرئيسية في أنحاء العالم، 2021-2024
40	الجدول 1-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في مجموعات البلدان العربية، 2022-2024
42	الجدول 2-2 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية في مجموعات البلدان العربية، 2022-2024
42	الجدول 3-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعات البلدان العربية، 2022-2024
44	الجدول 4-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2022-2024
46	الجدول 5-2 معدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2022-2024
46	الجدول 6-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2022-2024
50	الجدول 7-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان العربية المتوسطة الدخل، 2022-2024
52	الجدول 8-2 معدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية في البلدان العربية المتوسطة الدخل، 2022-2024
53	الجدول 9-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المتوسطة الدخل، 2022-2024
55	الجدول 10-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان العربية المتأثرة بالصراع، 2022-2024
57	الجدول 11-2 معدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية في البلدان العربية المتأثرة بالصراع، 2022-2024
57	الجدول 12-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المتأثرة بالصراع ، 2022-2024
58	الجدول 13-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في أقل البلدان العربية نمواً، 2022-2024
60	الجدول 14-2 معدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية في أقل البلدان العربية نمواً، 2022-2024
61	الجدول 15-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان العربية نمواً، 2022-2024
66	الجدول 1-3 مستويات الفقر في المنطقة العربية
73	الجدول 2-3 النساء في البرلمانات الوطنية
78	الجدول 3-3 إسقاطات الإسكوا بشأن معدلات البطالة، 2022-2024

قائمة الأشكال

21	الشكل 1-1 أسعار الفائدة: بالدولار واليورو
22	الشكل 2-1 متوسط معدل الخصم من البنك المركزي حسب فئة الدخل، وحصص البلدان المنخفضة الدخل حسب مخاطر الوقوع في فائقة الديون
24	الشكل 3-1 التجارة السلعية
26	الشكل 4-1 أسعار النفط
28	الشكل 5-1 أسعار الغاز الطبيعي
30	الشكل 6-1 صادرات الفوسفات وأسعاره
31	الشكل 7-1 الواردات الغذائية وأسعارها
33	الشكل 8-1 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم
34	الشكل 9-1 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم
41	الشكل 1-2 الصادرات والواردات في مجموعات البلدان العربية
45	الشكل 2-2 الصادرات والواردات في بلدان مجلس التعاون الخليجي
51	الشكل 3-2 الصادرات والواردات في البلدان العربية المتوسطة الدخل
56	الشكل 4-2 الصادرات والواردات في البلدان العربية المتأثرة بالصراع
59	الشكل 5-2 الصادرات والواردات في أقل البلدان العربية نمواً
68	الشكل 1-3 العجز المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، 2022
69	الشكل 2-3 أداء المنطقة العربية والأداء العالمي حسب المؤشر الفرعي، 2022
70	الشكل 3-3 معدلات مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة، 2022
71	الشكل 4-3 معدلات بطالة الإناث والذكور، 2022
83	الشكل 1-4 الانخفاضات في الضرائب القانونية على الشركات، 2020-1980
85	الشكل 2-4 المعدلات الكلية لضريبة الدخل على الشركات في المنطقة العربية، 2021
86	الشكل 3-4 معدلات الضرائب القانونية مقابل متوسط الضرائب الفعلية على الشركات في المنطقة العربية، 2021
87	الشكل 4-4 نسبة البلدان التي جعلت الحوافز أكثر سخاءً في قطاع واحد على الأقل، 2015-2009
88	الشكل 5-4 الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية، حسب بلد الموقع والولاية القضائية الأم النهائية حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
88	الشكل 6-4 حساب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأرباح الشركة الأم النهائية مقابل الضرائب المدفوعة في المنطقة العربية، 2019-2012
89	الشكل 7-4 الضرائب كحصة من أرباح الشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية في كل من المنطقة العربية وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2019-2017
90	الشكل 8-4 التدفقات المالية في المنطقة العربية، 2019-2011
91	الشكل 9-4 الخسائر في الإيرادات الضريبية الناجمة عن التجاوزات الضريبية التي تمارسها الشركات

92	الشكل 10-4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية كحصة من الناتج العالمي والاستثمار الأجنبي المباشر، 2000-2020
93	الشكل 11-4 دليل أداء الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان العربية، 2018-2020
93	الشكل 12-4 الاستثمارات الرأسمالية في المنطقة العربية حسب القطاع، 2020
94	الشكل 13-4 أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، 2011-2020
95	الشكل 14-4 أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في بلدان عربية متوسطة الدخل مختارة، 2010-2020
96	الشكل 15-4 محدّدات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية
97	الشكل 16-4 ردّ الفعل للهوامش التي يتكتف فيها الاستثمار الأجنبي المباشر إزاء التغيّرات في الضريبة على دخل الشركات في بلدان عربية متوسطة الدخل مختارة، الفترة 2010-2019
98	الشكل 17-4 التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان عربية مختارة يعادل فيها متوسط معدلات الضريبة الفعلية 15 في المائة
99	الشكل 18-4 إمكانات الإيرادات الضريبية من خلال رفع متوسط معدل الضريبة الفعلي في عام 2020 ليصل إلى معدل الضريبة الفعلي العالمي للضريبة الشاملة لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية
100	الشكل 19-4 الحوافز والخصومات المتعلقة بالضرائب على دخل الشركات في بلدان عربية مختارة، 2019-2020
101	الشكل 20-4 التجاوزات الضريبية التي تمارسها الشركات في بلدان عربية مختارة بناءً على التقارير الخاصة بكل بلد، 2017
102	الشكل 21-4 الشركات المتعددة الجنسيات الخاضعة لضريبة بمعدل أقل من الحد الأدنى العالمي المقترح لمعدل الضريبة الفعلي، البالغ 15 في المائة، 2019
102	الشكل 22-4 الشركات المتعددة الجنسيات التي تخضع لمعدلات ضريبة منخفضة، موزعة حسب القطاع في المنطقة العربية، 2019
103	الشكل 23-4 إمكانات زيادة الإيرادات الضريبية من خلال رفع معدلات الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات، التي كانت خاضعة لضرائب منخفضة في عام 2019، إلى معدل الضريبة الفعلي العالمي
104	الشكل 24-4 الخسائر المحتملة في الإيرادات من الضرائب على الشركات التي تبقى الأرباح المتبقية للشركات المتعددة الجنسيات خاضعة لضرائب منخفضة
105	الشكل 25-4 المكاسب والخسائر في الإيرادات الضريبية للشركات والاستثمار الأجنبي المباشر ومن إلغاء الحوافز الضريبية والتجاوزات الضريبية للشركات

قائمة الأطر

20	الإطار 1-1 أزمة العقارات في الصين وتداعياتها المحتملة على الاقتصاد العالمي
67	الإطار 1-3 الحرب في أوكرانيا والأمن الغذائي
74	الإطار 2-3 رائدات الأعمال العربيات



ملاحظات توضيحية

البلدان العربية التي يتناولها هذا التقرير موزّعة على مناطق دون إقليمية تمّ تحديدها في ضوء عدد من العوامل، هي مستويات الدخل للفرد في البلدان الأعضاء فيها؛ والقرب الجغرافي بين هذه البلدان؛ والخصائص والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المشتركة بينها:

- بلدان مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمّان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.
- البلدان العربية المتوسطة الدخل: الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمغرب.
- البلدان العربية التي تشهد نزاعات: الجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، وليبيا، واليمن.
- أقلّ البلدان العربية نمواً: جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا.

السياق العالمي

وآثاره على

المنطقة العربية

1



الرسائل الرئيسية



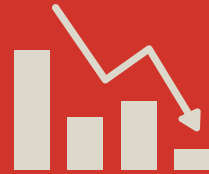
عدم التكافؤ في تأثير الأوضاع العالمية على الاقتصادات العربية يستلزم تضامناً بين بلدان المنطقة كافة للحيلولة دون اتساع هوة التفاوت واشتداد وطأة الفقر من حيث الغذاء والطاقة.



التضييق في الشروط النقدية العالمية يفاقم الأوضاع. وتواجه البلدان العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل صعوبات في إعادة تمويل ديونها، وعليها أن تعد العدة لزيادة تكاليف التمويل، ما سيضع أعباءً هائلة على ميزانيات دول عربية عديدة.



لتزايد أسعار السلع الأساسية أثر بالغ في المنطقة العربية. ففي حين تواجه حكومات البلدان المستوردة للأغذية مصاعب جمة في توفير المواد الغذائية الأساسية لمواطنيها، تستفيد البلدان المصدرة للهيدروكربونات والأسمدة من زيادة ربح الموارد.

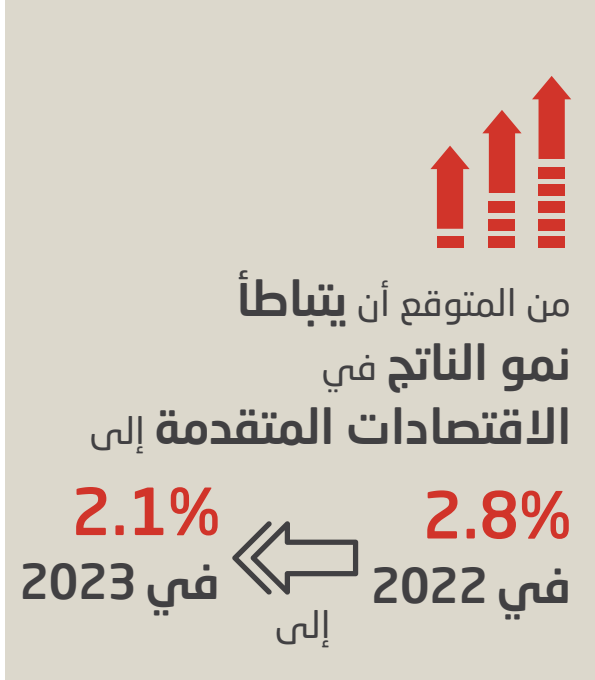


بعد أن حقق العالم تعافياً هشاً من صدمة جائحة كوفيد-19، أتت عليه الحرب في أوكرانيا في عام 2022، إذ تسببت بتزايد حاد في أسعار السلع الأساسية.

ألف. السياق العالمي

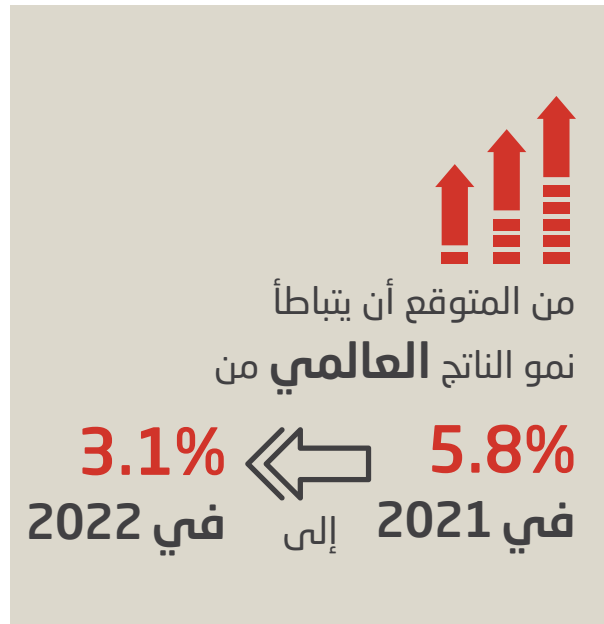
تعثّر الانتعاش الاقتصادي المتوقع لعام 2021 بعد موجة جديدة من جائحة كوفيد-19 في أوائل عام 2022، ثم تعرض لضربة شديدة باندلاع الحرب في أوكرانيا التي تسببت في ارتفاع كبير في أسعار الغذاء والطاقة، وهددت التعافي الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وانتشر تضخم شديد عبر البلدان المتقدمة النمو، فأجبر كلاً من المصرف الاحتياطي الاتحادي والبنك المركزي الأوروبي على رفع أسعار الفائدة على حساب إبطاء نمو الناتج المحلي الإجمالي، بل وحتى ركوده. في الصين، تضافرت سياسة حكومية صارمة بالحفاظ على معدلات صفرية من الإصابات بكوفيد-19 مع أزمة في العقارات (الإطار 1-1) لتضر بآفاق النمو. ومع ما تسببت به الحرب في أوكرانيا من اضطرابات وعدم يقين بشأن شحنات الحبوب من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، تأثرت اقتصادات البلدان الأفريقية سلباً.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج العالمي، من 5.8 في المائة في عام 2021 إلى 3.1 في المائة في عام 2022. ولن تشهد السنوات المقبلة تسارعاً في التعافي: فالسياسات النقدية المتشددة الرامية إلى الحد من التضخم في الاقتصادات المتقدمة، وتطول أمد الحرب في أوكرانيا مع ما تتسبب به من عدم استقرار، وتزايد أسعار الموارد، ستكون آفاق



النمو محدودة، لا تتخطى 3.1 في المائة في عام 2023، و3.4 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج في الاقتصادات المتقدمة إلى 2.8 في المائة في عام 2022، ثم إلى 2.1 في المائة في عام 2023. لكن التعافي سيعود تدريجياً في عام 2024، بمعدلات نمو تصل إلى 2.7 في المائة. في المقابل، تشير التوقعات في عام 2022 إلى أن جميع الكتل المتقدمة الرئيسية الثلاث، أي منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ستسجل نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7 في المائة. لكن عام 2023 سيشهد أعمق درجات الركود في الولايات المتحدة الأمريكية التي لن يتجاوز نموها 1.8 في المائة، تليها اليابان بنسبة 2.2 في المائة، ثم منطقة اليورو بنسبة 2.4 في المائة.

وستفقد رابطة الدول المستقلة 8.8 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2022 بسبب الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على الاتحاد الروسي. ويعتمد التعافي في عام 2023 إلى حد كبير على الحرب والعقوبات الناتجة عنها: فلم يتضح بعد وقع العقوبات على الاقتصاد الروسي. وفي الصين، سيعتمد نمو الناتج الإجمالي بدرجة كبيرة على التطورات المحتملة لأزمة العقارات والحلول لهذه



في زيادة التضخم في بلدان رابطة الدول المستقلة إلى 14.4 في المائة في عام 2022، قبل أن يتراجع إلى 9.7 في المائة في عام 2023، ثم إلى 5.6 في المائة في عام 2024. وسيبقى التضخم عند مستويات منخفضة في الصين بسبب تراجع الطلب والتباطؤ الاقتصادي، فيسجل 2.2 في المائة في عام 2022، ونسبة 2.3 في المائة في عامي 2023 و2024. ولكنه سيرتفع في جنوب آسيا، إلى 9.5 في المائة في عام 2022، و8.8 في المائة في عام 2023، و7.5 في المائة في عام 2024. ومع تشدد السياسات النقدية وارتفاع تكاليف الاقتراض، ستشدد الضغوط لخفض قيمة العملات في البلدان النامية، ولن تتمكن مصارفها المركزية من تحمل هذا الانخفاض بسبب الترتيبات المؤسسية الهشة نسبياً في هذه البلدان. وهذا المنحى سيسبب تزايداً في التضخم في أفريقيا (إلى 12.2 في المائة في عام 2022، و9.5 في المائة في عام 2023، و8.1 في المائة في عام 2024) وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (30.3 في المائة في عام 2022، و17 في المائة في عام 2023، و11.8 في المائة في عام 2024). ويصعب توقع أزمات الدين والتضخم المفرط، لكن احتمالية وقوعها ترتفع كثيراً مع ما تشهده البلدان النامية من ارتفاع تكاليف الاقتراض، خاصة إذا اقترن مع عدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات (الشكل 1-2 بء).

الأزمة، وكذلك على استمرار استراتيجية المعدلات الصفرية لكوفيد-19 التي أدت إلى إغلاق بعض المدن مراراً. وستسبب هذه القضايا تباطؤاً في نمو الصين إلى ما يقدر بنحو 4.5 في المائة في عام 2022، و5.2 في المائة في عام 2023، و5 في المائة في عام 2024. ومع أن هذه المعدلات أعلى بكثير من المتوسطات العالمية، فهي بالمقابل أقل بكثير من المتوسط الطويل الأجل المتوقع للصين، والبالغ 7 في المائة. والتوقعات إيجابية بالنسبة إلى جنوب آسيا، مع نمو بنحو 5.5 في المائة في عام 2022، و5.4 في المائة في عام 2023، و3.6 في المائة في عام 2024. وسيكون هذا النمو مدفوعاً بتسارع التنمية في الهند. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا على غرار متسق مع المتوسط العالمي، فيصل إلى 3.5 في المائة خلال عامي 2022 و2023، ثم إلى 3.2 في المائة في عام 2024. ويتوقع أن تنصدر شرق أفريقيا معدلات النمو في القارة، بمعدلات نمو تبلغ 4.5 و5.7 و5.2 في المائة في الأعوام 2022 و2023 و2024 على الترتيب، وأن يتأخر الجنوب الأفريقي بنسب تبلغ 2.4 و2.5 و3.1 في المائة في الأعوام نفسها. ومن المتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي بطيئاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فيسجل 2.1 و2.8 و3.5 في المائة في الأعوام 2022 و2023 و2024 على الترتيب، وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وزيادة تكاليف التمويل.

من المتوقع أن يرتفع دليل أسعار الاستهلاك إلى 7.9% في عام 2022



يفترض أن ينخفض التضخم العالمي تدريجياً إلى 4.4% في عام 2023 وإلى 3.4% في عام 2024

دخل العالم مرحلة من تزايد ضغوط التضخم، ومن المتوقع أن يرتفع دليل أسعار الاستهلاك إلى 7.9 في المائة في عام 2022، على الرغم من أن إيجاد حلول للتخلص من الاختناقات في سلاسل التوريد يفترض أن يخفض التضخم العالمي تدريجياً إلى 4.4 في المائة في عام 2023 وإلى 3.4 في المائة في عام 2024، خاصة في الاقتصادات المتقدمة. في الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يصل متوسط التضخم في عام 2022 إلى 6.9 في المائة. ولا يتوقع أن يبدأ إنفاذ إجراءات المصرف الاحتياطي الاتحادي قبل نهاية عام 2022 فما بعد، ولذلك، سينخفض التضخم إلى قيمة تقدر بحوالي 2.9 في المائة في عام 2023، ثم إلى 2.3 في عام 2024. ومن المتوقع لمنطقة اليورو أن تنحو إلى اتجاه مماثل، فيصل التضخم إلى 5.6 في المائة في عام 2022، قبل أن ينخفض إلى النصف (2.8 في المائة) في عام 2023، ثم يواصل الانخفاض إلى 2 في المائة في عام 2024. وتشير التوقعات إلى أن الحرب في أوكرانيا، والعقوبات الدولية على الاتحاد الروسي، ستسبب

الجدول 1-1 نمو الناتج والتضخم في الاقتصادات الرئيسية في أنحاء العالم، 2021-2024

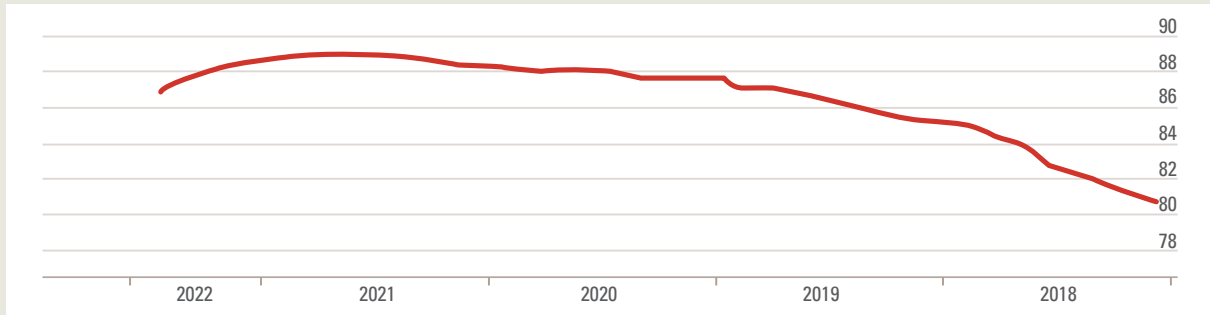
التضخم				الناتج (التغير بالنسبة المئوية)				
2024	2023	2022	2021	2024	2023	2022	2021	
3.4	4.4	7.9	12.2	3.4	3.1	3.1	5.8	العالم
2.1	2.7	5.8	3.2	2.7	2.1	2.8	5.2	الاقتصادات المتقدمة
2.3	2.9	6.9	4.7	2.4	1.8	2.6	5.7	الولايات المتحدة الأمريكية
0.9	1.1	1.8	-0.2	1.5	2.2	2.7	1.7	اليابان
2.2	3.0	6.0	2.7	3.7	2.4	2.7	5.3	الاتحاد الأوروبي
2.0	2.8	5.6	2.6	3.4	2.3	2.7	5.4	منطقة اليورو
2.5	3.4	7.2	2.6	2.1	1	3.2	7.5	المملكة المتحدة
2.1	2.4	4.0	2.7	2.6	2.6	3.6	4.4	أقل البلدان نمواً
5.5	9.4	14.1	7.2	4.4	2	-8.2	4.9	الاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقالية
3.3	3.9	6.7	3.1	3.7	3.5	3.2	7	جنوب شرق أوروبا
5.6	9.7	14.4	7.4	4.5	1.9	-8.8	4.8	رابطة الدول المستقلة
5.4	10.5	14.9	6.7	4.6	0	-10.6	4.7	الاتحاد الروسي
5.2	6.6	10.5	25.7	4.1	4.5	4.1	6.7	الاقتصادات النامية
8.1	9.5	12.2	18.1	3.2	3.5	3.5	3.9	أفريقيا
8.4	9.7	14.6	29.5	3.6	3.8	3.9	4.6	شمال أفريقيا
8.6	8.5	9.5	10.8	5.2	5.7	4.8	4.6	شرق أفريقيا
2.4	2.7	3.0	2.0	-0.6	3.3	3.3	1.6	أفريقيا الوسطى
8.9	11.2	12.9	14.1	3.2	4	4	4	غرب أفريقيا
7.4	8.7	10.8	13.9	3.1	2.5	2.4	3.7	جنوب أفريقيا
3.2	3.4	3.7	2.6	4.4	5	4.5	7	شرق وجنوب آسيا
2.3	2.4	2.5	1.4	4.6	5	4.4	7	شرق آسيا
2.3	2.3	2.2	1.0	5	5.2	4.5	8.1	الصين
7.5	8.8	9.5	8.9	3.6	5.4	5.5	7.1	جنوب آسيا
5.0	5.5	5.7	4.9	3.5	6	6.4	8.8	الهند
3.9	5.5	17.5	11.4	3.5	3.9	4.7	6.2	غرب آسيا
11.8	17.0	30.3	117.7	3.5	2.8	2.1	6.6	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
14.7	22.2	39.7	165.7	3.4	2.7	1.8	7.1	أمريكا الجنوبية
5.1	5.5	9.6	8.1	3.4	2.2	0.5	4.6	البرازيل
5.1	5.0	8.7	7.9	3.6	3.2	2.2	5.6	المكسيك وأمريكا الوسطى
4.4	5.6	8.2	7.4	5.1	3.9	11.2	4.5	الكاريبي
6.1	10.0	15.9	30.4	7.1	5.3	4.3	3	أقل البلدان نمواً
								بنود إضافية:
				3.8	4.9	4.2	10.4	التجارة العالمية (التغير بالنسبة المئوية)

المصدر: United Nations, 2022.

الإطار 1-1 أزمة العقارات في الصين وتداعياتها المحتملة على الاقتصاد العالمي

تدهور قطاع العقارات في الصين بعد أن تقدم عدد من مشتري عقارات في البلد لم يكتمل بناؤها برسالة شكوى إلى مجموعة أيفرغران (Evergrande)، وهي إحدى الشركات الرائدة في الصين. وقد هدد المشتكون في رسالتهم بالتوقف عن دفع جميع قروض الرهن العقاري المستحقة ما لم يستأنف البناء قبل 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وسرعان ما تطور هذا التصرف اليائس إلى حملة على مستوى البلد لمقاطعة تسديد دفعات الرهونات العقارية، وانتشرت الحملة في ما يقارب 100 مدينة وحوالي 320 مشروعاً آخر. وقد عمل المقاولون الصينيون، لسنوات عديدة، بطرائق من هذا القبيل. فكانوا يبيعون وحداتهم مقدماً ويتصرفون بالأموال المفترض أنها مخصصة للبناء، لتمويل مبادرات أخرى، مثل الحصول على قطع أرض جديدة. وطالما يتوفر مشترون جدد، يبقى بإمكان المقاولين اعتماد هذه الاستراتيجية، ومن ثم استخدام الأموال المتأتية من المبيعات الجديدة لإتمام المشاريع القديمة. لكن، ولسوء الحظ، تراجعت المبيعات بنسبة 22 في المائة بين حزيران/يونيو 2021 وحزيران/يونيو 2022، مع انخفاض أشد حدة في المبيعات المسبقة. ومع تضائل تدفق الأموال، ما عاد بوسع العديد من المقاولين مواصلة بناء الشقق التي سبق لعملائهم شراؤها، فلجأوا آخر الأمر إلى مصارفهم، مهددين بذلك قروض رهون عقارية بقيمة 350 مليار دولار، وفقاً لبيانات شركة S&P Global. وهذا المبلغ لا يمثل سوى 1.3 في المائة من مجموع القروض المصرفية، لكن حملات المقاطعة أوقعت ضرراً جسيماً في مصداقية المقاولين الصينيين.

الشكل 1-1 ما قبل المبيع كنسبة مئوية من مبيعات العقارات الجديدة في الصين (المتوسط المتحرك لمدة 12 شهراً)



المصدر: The Economist, 2022.

لم تنحصر ظاهرة عدم الثقة في المشتريين المحتجين، بل امتدت لتشمل حتى أولئك الذين يحتمل أن يشتروا منازل في المستقبل، ما أوهم جهود ما قبل البيع وحول الوضع إلى دوامة من ضعف المبيعات التي تضعف الإيرادات، فتتسبب بمزيد من التأخيرات، ممّا يفاقم من مخاوف المشتريين المستقبليين من شراء منازل جديدة. وتحت ثقل الديون، وفي أسوأ أزمة الملاءة المالية، باتت الضغوط المالية كبيرة على المقاولين الصينيين، وبالمقابل واصلت مبيعات العقارات وأسعارها في الانخفاض. تتوقع S&P Global الآن انخفاض المبيعات بنسبة 30 في المائة تقريباً في عام 2022، أي ما يقرب من ضعف توقعها السابق. وتشكل العقارات والقطاعات المتصلة بها، ما بين 25 إلى 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الصيني، لذلك بات محرك النمو الاقتصادي للبلد معرضاً للخطر. وفي ظلّ تزايد اعتماد ميزانية الصين على مخصصات الأراضي وضرائب التطوير العقاري، تقود الحكومات المحلية محاولات للإنقاذ من خلال الاستيلاء على شركات المقاول أو تيسير وصولها إلى قروض جديدة لاستئناف البناء. ومع ذلك، تظل هذه حلولاً مؤقتة، ويجب استكمالها بتعديلات متينة تراعي الأجل الطويل. ولا بدّ أن يخفف الاقتصاد الصيني من اعتماده على عائدات الأراضي، وأن يسعى إلى بدائل لتحقيق الإيرادات. وقد تكون الضريبة التي فرضت حديثاً على ملكية المساكن خياراً قابلاً للتطبيق. وبما أن الصين هي ثاني أكبر اقتصاد عالمي، فإن وقوع ركود من جراء أزمة العقارات قد يحمل تداعيات كبيرة على النمو في بلدان أخرى.

المصدر: توضيحات من فريق الإسكوا.

بعد عمليات الإغلاق لمواجهة جائحة كوفيد-19، ممّا أجبر المصارف المركزية على تشديد سياساتها النقدية (الشكل 1-1). وحتى المصارف المركزية التي كانت مترددة في رفع أسعار

وقد تزايد التضخم في عامي 2021 و2022 بفعل صدمات عديدة من جانب العرض (تعطل سلاسل التوريد، واختناقات النقل، والحرب في أوكرانيا) صحبتها زيادة في الطلب

أساس في آذار/مارس 2022، وبمقدار 50 نقطة أساس في أيار/مايو 2022، وبمستوى قياسي بلغ 75 نقطة أساس في كلٍّ من حزيران/يونيو وتموز/يوليو وأيلول/سبتمبر وتشيرين الثاني/نوفمبر 2022، وأفاد بأنَّ الحدَّ من التضخم قد يتطلب إحداث ركود. كلُّ هذه التطورات أدَّت إلى ارتفاع سريع في قيمة الدولار إزاء العملات الأخرى.

الفائدة، انعطفت آخر الأمر نحو مسار متشدد. وفي تموز/يوليو 2022، رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس لأول مرة منذ 11 عاماً، وتواصل الارتفاع في أيلول/سبتمبر وتشيرين الثاني/نوفمبر 2022، مع ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في كل مرة. ورفع المصرف الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة الأساسية بمقدار 25 نقطة

للحد من التضخم:

■ في تموز/يوليو 2022، رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة

بمقدار **50 نقطة أساس** لأول مرة منذ 11 عاماً، وتواصل الارتفاع

في أيلول/سبتمبر وتشيرين الثاني/نوفمبر 2022، مع ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار

75 نقطة أساس في كل مرة



■ رفع المصرف الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة الأساسية

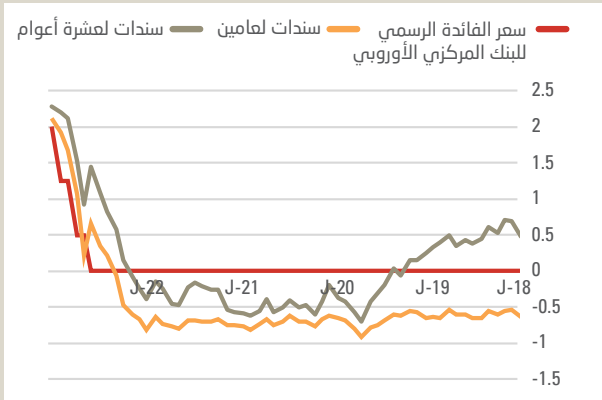
بمستوى قياسي بلغ **75 نقطة أساس** في كلٍّ من حزيران/يونيو

وتموز/يوليو وأيلول/سبتمبر وتشيرين الثاني/نوفمبر 2022

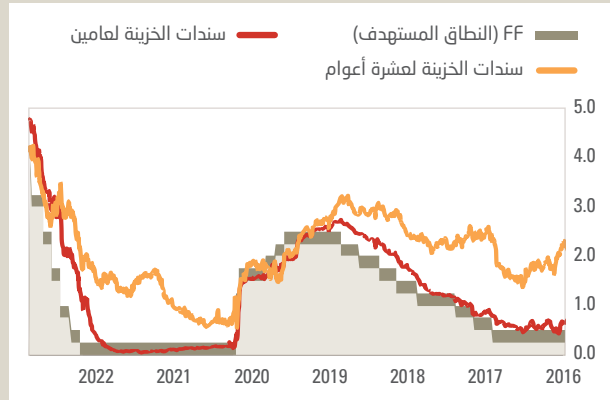
كلُّ هذه التطورات أدَّت إلى ارتفاع سريع في قيمة الدولار إزاء العملات الأخرى

الشكل 1-1 أسعار الفائدة: بالدولار واليورو

باء. اليورو (بالنسبة المئوية في السنة)



ألف. الدولار (بالنسبة المئوية في السنة)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى عمليات السوق المفتوحة لمجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي؛ وسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن على مدى ثلاثة أشهر بحسب إدارة المعايير القياسية المرجعية؛ وبنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس؛ وقاعدة بيانات البنك المركزي الألماني.

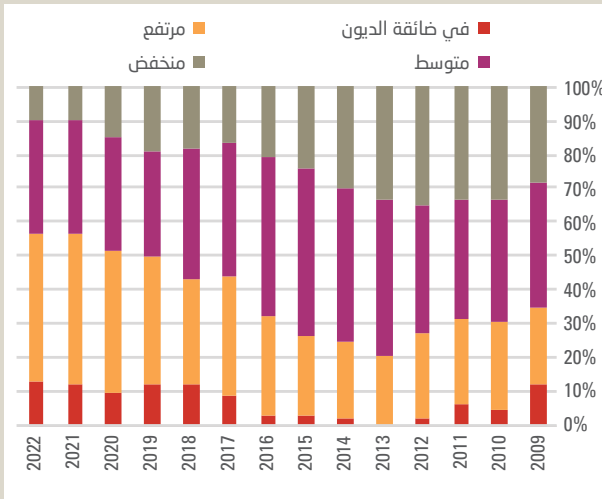
العربية. وتشير منشورات عديدة¹ إلى أنّ العالم قد يكون على شفير ركود تضخمي، ممّا يعني تضخماً منخفضاً يصحبه نمو اقتصادي بطيء.

ومع أنّ التوترات في الاقتصادات المتقدمة، والاختناقات في جانب العرض، والارتفاعات في الأسعار العالمية لم تتحوّل بعد إلى تزايد في البطالة في البلدان المتقدمة، فإنّ الطفرة في عدد ساعات العمل، التي حققها التعافي، عادت إلى التعثر عالمياً. كما أفادت تقارير صندوق النقد الدولي² بأنّ عدد ساعات العمل على مستوى العالم ما زال، في الربع الثالث من عام 2022، أقلّ بنسبة 1.5 في المائة من المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة، وهذا التراجع يعادل فقدان 40 مليون وظيفة بدوام كامل. والسبب الرئيسي لهذا التراجع هو تدابير الاحتواء التي اعتمدها الصين استجابةً للموجات الجديدة من تفشي كوفيد-19، وانخفاض ساعات العمل في المناطق المتأثرة بالصراع في أوكرانيا والاتحاد الروسي. وتفيد الإسقاطات بأنّ قصور سوق العمل سبباً مزيداً من الانخفاض في عدد ساعات العمل خلال عامي 2022 و2023.

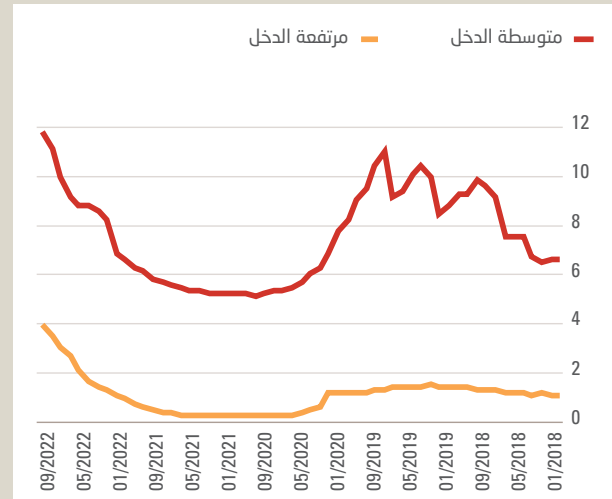
وقد أثّرت هذه التطورات على الاقتصادات الناشئة. ومع إجماع المستثمرين الدوليين عن المخاطرة، وارتفاع عائدات السندات الآمنة لحكومات البلدان المرتفعة الدخل، اضطرت السلطات في الاقتصادات الناشئة إلى زيادة أسعار الفائدة على سنداتها المحلية وإيجاد ضغوط لخفض قيم عملاتها. وتسببت هذه التدخلات بتضخم هائل في العديد من البلدان المتوسطة الدخل: ففي تشرين الأول/أكتوبر 2022، بلغ التضخم 86 في المائة في تركيا، و83 في المائة في الأرجنتين، و74 في المائة في سري لانكا. وكانت الزيادات في أسعار الفائدة الأساسية للمصارف المركزية أكبر قيمة وأسرع وتيرة بكثير بين البلدان المتوسطة الدخل منها بين الاقتصادات المرتفعة الدخل (الشكل 2-1 أ لف). وترجم ذلك إلى زيادة نسبة البلدان التي تعاني من ضائقة الديون (الشكل 2-1 باء): ففي عام 2022، كان أكثر من نصف البلدان المنخفضة الدخل (التي أجري لها تحليل للقدرة على تحمل الديون) إما في ضائقة ديون أو في دائرة خطر الوقوع في هذه الضائقة. ومن غير المرجح أن تنحسر هذه المشاكل في عامي 2023 و2024، ممّا يضع ضغوطاً على الموارد المالية للاقتصادات

الشكل 2-1 متوسط معدل الخصم من البنك المركزي حسب فئة الدخل، وحصّة البلدان المنخفضة الدخل حسب مخاطر الوقوع في ضائقة الديون

باء. حصّة البلدان المنخفضة الدخل مصنفة حسب خطر الوقوع في ضائقة الديون (حصّة البلدان المنخفضة الدخل التي لديها تحليل للقدرة على تحمل الديون (LIC DSA))



ألف. متوسط سعر الخصم من البنك المركزي حسب فئة الدخل



المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية؛ وقاعدة بيانات LIC DSA.



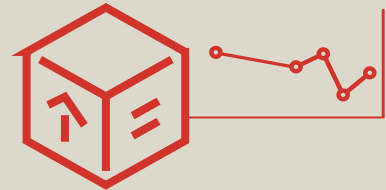
تخفي الزيادة الإجمالية في التجارة الدولية تفاوتات كبيرة بين منطقة وأخرى

التجارة أكبر بنسبة 33 في المائة من المستوى التي كانت عليه قبل الجائحة في عام 2019، لكن حجمها كان أكبر بنسبة 8 في المائة فقط. يفيد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن ثمة عوامل خطر عديدة على التجارة العالمية في عامي 2022 و2023 وما بعدهما⁴. وعلى وجه الخصوص، فإن استمرار الحرب في أوكرانيا والحصار على الصادرات الأوكرانية سيضغط نحو ارتفاع أسعار السلع عالمياً، وعلى الرغم من انخفاض هذه الأسعار خلال النصف الثاني من عام 2022 نتيجة للمخاوف من وقوع ركود عالمي وكذلك بفعل مبادرة حبوب البحر الأسود التي تحققت بوساطة من تركيا والأمم المتحدة. وكذلك أوهن تشديد الشروط المالية على الأسواق الدولية القدرة على تحمّل الدين، ممّا سيدفع الحكومات نحو تقييد إنفاقها. لكن، ومن جانب إيجابي، يفترض أن تؤدي الأسعار المرتفعة نسبياً للوقود الأحفوري إلى الإسراع بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر، ممّا قد يحسن التجارة في السلع اللازمة لإنتاج الطاقة الخضراء، ويحقق مكاسب من ربيع الموارد لبعض مصدري السلع من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وتخفي الزيادة الإجمالية في التجارة الدولية تفاوتات كبيرة بين منطقة وأخرى (الشكل 1-3 ألف). فقد تعافت الصين بسرعة بعد الجائحة، حيث استعادت صادراتها مستويات ما قبل الجائحة في النصف الثاني من عام 2020، بل وزادت عليها بنسبة 20 في المائة في النصف الأول من عام 2021، وذلك لتلبية تنامي الطلب بعد الجائحة. وعلى الرغم من هذا الانتعاش الأولي، ومع أن الصادرات الصينية في وضع مستقر، فهي تبقى معرضة للتقلبات نتيجة سياسة المعدلات الصفرية لكوفيد-19

وكذلك، لم تحقّق أسواق العمل في جميع بلدان العالم القدر نفسه من التعافي خلال عامي 2021 و2022. فتعافت الاقتصادات المرتفعة الدخل بقوة، ويمكن وصف وضعها بأنه "نقص في القوى العاملة" وليس "عجزاً في فرص العمل المتاحة". ومع نهاية عام 2021، باتت نسبة العمالة إلى السكان أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة، إلا أن جانب العرض من الأيدي العاملة، مقاساً بهامش التكتيف، سجل تناقصاً بسبب تحول الأولويات أثناء فترة الجائحة. لكنّ الحال كانت مختلفة في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، حيث كان التعافي أبطأ، والمصاعب المالية والنقدية أشد وطأة، ممّا أعاق التعافي في أسواق العمل. لم يعاود الدخل من العمل مستويات ما قبل الجائحة في هذه البلدان: تشير منظمة العمل الدولية (ILO) إلى أن الدخل من العمل كان، في عام 2021، أعلى بنسبة 0.8 في المائة من مستويات ما قبل الجائحة في الاقتصادات المرتفعة الدخل، لكنه كان أقل بنسبة 1.6 في المائة من هذا المستوى في البلدان المنخفضة الدخل، وبنسبة 2.7 لدى الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، وبنسبة 3.7 في المائة لدى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل³. وهذا يدل على أن الاقتصادات المتقدمة النمو تعافت بسرعة نسبياً، بسبب انتشار وظائف الخدمات الشديدة الاعتماد على المهارات، والتي لا تتأثر كثيراً بالاختناقات في جانب العرض. في عامي 2022 و2023، سيؤدي التضخم المرتفع في جميع أنحاء العالم إلى انخفاض أكبر في الأجور الحقيقية.

في عام 2022، واصلت قيمة التجارة العالمية نموها، ولكن بوتيرة أبطأ. في آب/أغسطس 2022، كانت قيمة



في عام 2022، واصلت قيمة
التجارة العالمية نموها

لكن بوتيرة أبطأ



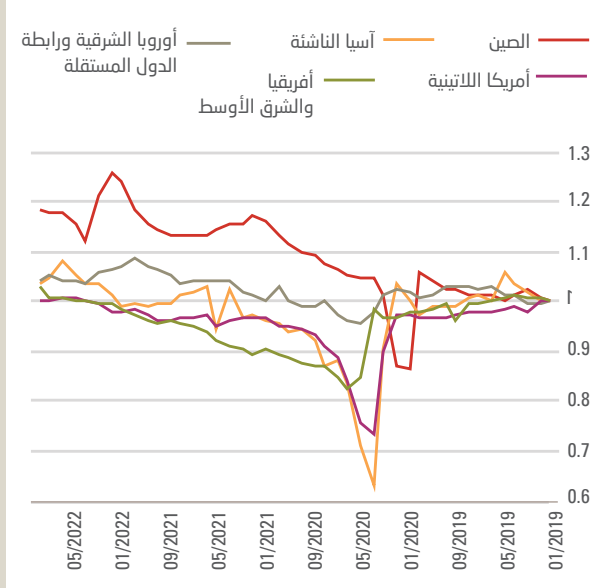
في النصف الأول من عام 2022،
شهدت السياحة الدولية
زيادة هائلة بنسبة 172%
مقارنة بالفترة
نفسها من عام 2021

لكن لم يتحقق النمو بالدرجة
نفسها في جميع بلدان العالم

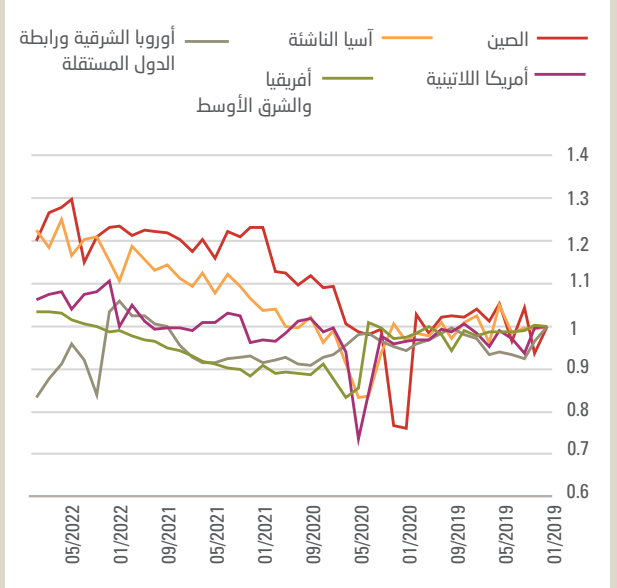
وإجراءات الاحتواء المتكررة. وأما صادرات الاقتصادات الآسيوية الناشئة، فقد اتخذت اتجاهاً مختلفاً، فهي في ارتفاع تلا صدمة الجائحة، وسجلت في نيسان/أبريل 2022 زيادة بنسبة 20 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، بل وفاقت صادرات الصين في آب/أغسطس 2022. وكان تعافي صادرات البضائع من أفريقيا والشرق الأوسط بطيئاً، فلم تصل إلى مستويات ما قبل الجائحة إلا في الربع الثاني من عام 2022. وفي أمريكا اللاتينية، كان تعافي صادرات البضائع أسرع، لكنه وصل إلى مستويات ما قبل الجائحة واستقر عنده. ويتبين من التطورات ومؤشرات الإنتاج الصناعي هذه أن الركود كان في أخف موجاته في الصين، التي تمكنت من إعادة بناء قطاع الصناعات التحويلية لديها بسرعة أكبر من البلدان الأخرى؛ لكن، ما إن تنتهي مرحلة التعافي، تصعب زيادة الإنتاج الصناعي. فمؤشرات الإنتاج الصناعي في أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بالكاد عادت إلى مستويات ما قبل الجائحة بعد الانخفاض المسجل في عام 2020.

الشكل 3-1 التجارة السلعية

باء. حجم الإنتاج الصناعي المرجح، [القيمة المرجعية، كانون الثاني/يناير 2019 = 1]



ألف. حجم الصادرات السلعية، [القيمة المرجعية كانون الثاني/يناير 2019 = 1]



المصدر: حسابات موظفي الإسكوا استناداً إلى مرصد التجارة العالمية التابع لمكتب هولندا لتحليل السياسات الاقتصادية.

وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2022، كان حجم الحركة الجوية الدولية في أوروبا وأفريقيا والأمريكتين والشرق الأوسط يقارب 80 في المائة من مستويات ما قبل الجائحة. وتتوقع منظمة التجارة العالمية الوصول إلى مستويات ما قبل الجائحة من السياح الوافدين في عام 2023.

على الرغم من أجواء التفاؤل المحيطة بقطاع السياحة، تعترض التعافي مخاطر عديدة. فوفاً، قيدت الحرب في أوكرانيا والعقوبات الناتجة عنها خطط السفر المتاحة لسكان الاتحاد الروسي. بيد أن هذه التطورات من غير المرجح أن تؤثر على البلدان العربية، التي لم تنضم إلى العقوبات الغربية المفروضة على الاتحاد الروسي. بل قد يساهم منع السياح الروس من الوصول إلى البلدان الأوروبية في زيادة زيارتهم للبلدان العربية التي تستقبلهم. وثانياً، قد ينحسر الطلب على السياحة عموماً بسبب ارتفاع تكاليف الوقود، وظروف التمويل غير المؤاتية، وزيادة أسعار المواد الخام، والمخاوف بشأن الصورة العامة للآفاق الاقتصادية.

والسياحة مصدر مهم للعملة الأجنبية للعديد من الاقتصادات العربية. وبعد تعطلها بالكامل في عام 2020، لوحظ انتعاش من حيث عدد الوافدين في عامي 2021 و2022 بعد تخفيف القيود للتصدي لجائحة كوفيد-19. وفي النصف الأول من عام 2022، شهدت السياحة الدولية زيادة هائلة بنسبة 172 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021. لكن لم يتحقق النمو بالدرجة نفسها في جميع بلدان العالم. فأعداد السياح في أوروبا تضاعف ثلاث مرات تقريباً (زيادة بنسبة 190 في المائة) بسبب قوة الطلب بين بلدان المنطقة، وتضاعف مرتين في الأمريكتين (زيادة بنسبة 103 في المائة). لكن الزيادة الأكبر رُصدت في الشرق الأوسط، حيث تضاعف عدد السياح أربع مرات تقريباً (زيادة بنسبة 287 في المائة). وسجلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ نمواً بنسبة 165 في المائة. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تبدو مثيرة للإعجاب، إلا أن الطلب لا يزال أقل بكثير من مستويات عام 2019، وبنسبة 43 في المائة على مستوى العالم، و26 في المائة في أوروبا، و24 في المائة في الشرق الأوسط، و40 في المائة في أفريقيا.

باء. السلع من الموارد الطبيعية

1. النفط

الحد من استهلاك النفط، علاوة على العقوبات المفروضة على النفط الروسي، لربما تشير إلى أن العالم قد بلغ فعلاً ذروة الطلب على النفط، وأن استهلاك النفط لن يعود إلا إلى مستويات 2019.

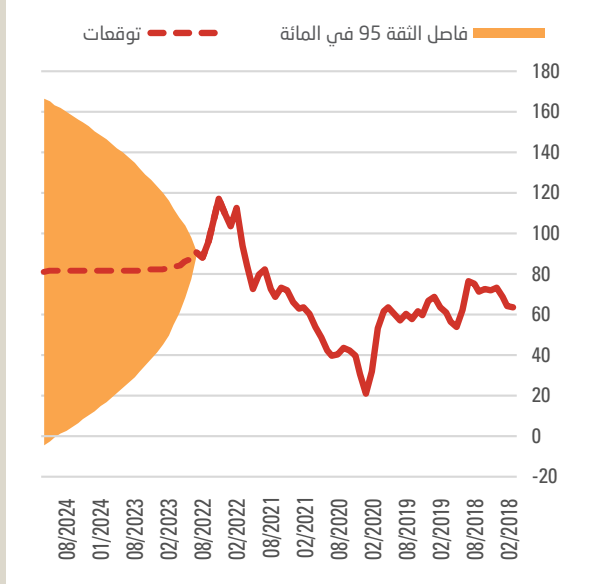


كانت سوق النفط العالمية
متقلبة للغاية في عام 2022

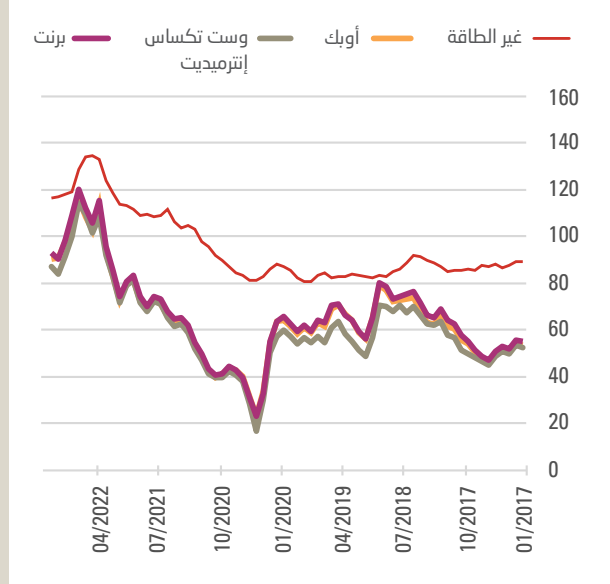
كانت سوق النفط العالمية متقلبة للغاية في عام 2022. وقد تسببت الحرب في أوكرانيا وتداعياتها في ارتفاع استثنائي لأسعار النفط، من متوسط قدره 84 دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير 2022 إلى 112 دولاراً في آذار/مارس 2022. وقد استقرت الأوضاع خلال الأشهر التالية، فتراجعت الأسعار في ظل المخاوف من حدوث ركود عالمي، وتشديد السياسات النقدية، وأزمة العقارات في الصين التي تلاها تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 1-4 ألف). في المقابل، تشير التوقعات إلى استقرار الطلب العالمي على النفط عند حوالي 99-98 مليون برميل يومياً في عام 2022⁵. ويتوقع أن يزيد الطلب العالمي في كانون الأول/ديسمبر 2022 على مستوى كانون الأول/ديسمبر 2019، البالغ 102 مليون برميل يومياً. لكن، وعلى الرغم من أن توقعات الطاقة في العالم تشير إلى أن العالم سيصل إلى ذروة طلبه على النفط في عام 2030، فإن تدخلات السياسة العامة القوية في أوروبا من أجل

الشكل 4-1 أسعار النفط

باء. الإسقاطات بشأن أسعار النفط



ألف. أسعار النفط الخام ومؤشر السلع



المصدر: حسابات الإسكوا على أساس قاعدة بيانات سعر السلع الأساسية التابعة للبنك الدولي، وقاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة.

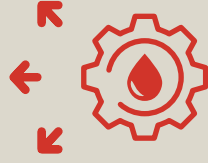
ملاحظة: تستند توقعات أسعار النفط إلى نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VEC)، بما في ذلك إنتاج أوبك، وإنتاج الموردين الآخرين، وإجمالي استهلاك النفط، والدليل العالمي للإنتاج الصناعي، وأسعار النفط، وتضخم دليل أسعار الاستهلاك، وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

توقعت إدارة معلومات الطاقة أن يشهد عام 2022 زيادة في إنتاج النفط من خارج أوبك، من بلدان تنصدها الولايات المتحدة الأمريكية، تليها البرازيل فكندا فالنرويج⁶. وبالمقابل، ستسبب العقوبات المفروضة على النفط الروسي، بما في ذلك الحظر المفروض على الشحن والتأمين على شحنات النفط الروسية، بخفض إنتاج النفط في الاتحاد

ومن المتوقع أن يظل سعر النفط مستقرًا في عامي 2023 و2024، مع انخفاض طفيف في عام 2023 بسبب تباطؤ الطلب العالمي. وسيؤدي انخفاض العرض من الاتحاد الروسي وزيادة الطلب على النفط غير الروسي من البلدان الغربية التي نفذت العقوبات على الاتحاد الروسي إلى توازن بين تراجع الطلب بسبب تشديد الشروط النقدية والتباطؤ في التنمية الاقتصادية العالمية. ولذا، من المتوقع أن ينخفض متوسط سعر النفط من 98 دولاراً للبرميل في عام 2022، إلى 82 دولاراً للبرميل في عام 2023، ثم إلى 81 دولاراً للبرميل في عام 2024 (الشكل 4-1 بء). وحيث يتوقع أن تحافظ منظمة أوبك على استقرار نسبي للعرض، وبما أن ازدياد التضخم وارتفاع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم سيمارسان ضغوطاً تصاعدياً على تكلفة استخراج النفط الصخري، من غير المتوقع أن تشهد أسعار النفط انخفاضاً أكبر على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي. وكذلك سيدفع انتعاش السياحة بعد الجائحة والعودة إلى العمل المكتبي والتنقل الاستهلاك العالمي للنفط نحو التزايد.



ومن المتوقع أن يظل
سعر النفط مستقرًا
في عامي 2023 و2024



تشير التوقعات إلى أن دول أوبك ستزيد الإنتاج، تماشياً مع الطلب المتزايد. بيد أن هذه الزيادة ضئيلة، لن تتخطى 0.2 مليون برميل يومياً في عام 2023

وتشير التوقعات أيضاً إلى أن دول أوبك ستزيد الإنتاج، تماشياً مع الطلب المتزايد. بيد أن هذه الزيادة ضئيلة، لن تتخطى 0.2 مليون برميل يومياً في عام 2023. لكن حتى هذه الزيادة الصغيرة مكتنفة بعدم اليقين. وعلى وجه الخصوص، من غير المرجح أن تُرفع العقوبات المفروضة على إيران وفنزويلا، ولا أن تنتهي الاضطرابات المدنية والسياسية في ليبيا، التي ما فتئت تعوق استخدام مرافق التصدير والإنتاج في الأجزاء الجنوبية من البلد.

الروسي، على الرغم من التوقعات بأن يجد البائعون والناقلون أسواقاً وطرق نقل بديلة، خاصة مع الخصم الهائل على نفط الأورال مقارنة بأسعار نفط برنت أو وست تكساس إنترميديت (WTI). في الولايات المتحدة الأمريكية، سيأتي معظم العرض الإضافي (1.4 مليون برميل يومياً في عام 2022 و1.2 مليون برميل يومياً في عام 2023) من زيادة الإنتاج في حوض بيرميان، حيث أدت الظروف الجيولوجية المؤاتية والتقنيات الجديدة إلى زيادة كبيرة في ربحية الحفر. في خليج المكسيك، تم تشغيل تسعة مشاريع جديدة في عام 2022، علاوة على سبعة مشاريع جرى تشغيلها في عام 2021. في البرازيل، من المتوقع أن تستأنف ست سفن جديدة من المرفق العائم للإنتاج والتخزين والتفريغ أنشطة الإنتاج، بل وأن تزيدها، وذلك من حقول سيبيا وميرو وبوزيوس، ويتوقع أن تسلم هذه السفن حوالي 0.2 مليون برميل يومياً في عامي 2022 و2023. في كندا، سيزداد الإنتاج بحوالي 0.2 مليون برميل يومياً من جراء مشاريع توسيع الرمال النفطية، بعد الانتهاء من خط إنبريدج 3 (Enbridge 3)، الذي بدأ تشغيله في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وسيزيد بناء خط أنابيب ترانس ماونت، وخطوط أخرى، من ربحية الاستثمارات في النفط الصخري، مما يُتوقع أن يعزز الإنتاج. في النرويج، ستزداد القدرة على الإنتاج من خلال مشروع توسيع يوهان سفيردروب، المتوقع الانتهاء منه في الربع الأخير من عام 2022. وبعد أن استأنفت غيانا الإنتاج في كانون الأول/ديسمبر 2019، من المتوقع أن يصل الإنتاج إلى 0.2 مليون برميل يومياً في عام 2022 و0.3 مليون برميل يومياً في عام 2023.

2. الغاز الطبيعي والفوسفات

سبب ارتفاعاً هائلاً في الأسعار. وترجم التقلص أيضاً إلى ارتفاع في الأسعار في مناطق أخرى، وإن كان ذلك بدرجة محدودة نتيجة لعدم تمام إمكانية استبدال الغاز الذي يجري ضخه بالأنابيب بالغاز الطبيعي المسال. وتضاعفت أسعار الغاز في الولايات المتحدة ثلاث مرات، لتصل إلى 7.7 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي اليابان، حيث يجري تسليم الغاز في شكل مسال من خلال الناقلات، ارتفعت الأسعار بنسبة 123 في المائة، لتصل إلى 17 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (الشكل 4-1 ألف). لكن

تسببت الحرب في أوكرانيا باضطرابات في أسواق الغاز في أوروبا بدرجة أكبر بكثير من أسواق النفط نظراً لصعوبة نقل الغاز. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا ست مرات تقريباً بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وحزيران/يونيو 2022، من 5.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية إلى 34.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وقد رصدت معظم هذه الزيادة في عام 2021، قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا. وشهدت الفترة 2021-2022 تقلصاً كبيراً في الإمدادات من الغاز الروسي من شركة غازبروم (Gazprom) إلى أوروبا، ممّا

أنحاء العالم سيقل الطلب على الغاز الطبيعي المسال على المدى المتوسط إلى الطويل. ووفقاً لنسخة عام 2022 من توقعات الطاقة في العالم، سيبدأ الطلب العالمي على الغاز في الانخفاض قبل عام 2030. وفي الانخفاض في أسعار التسليم الفوري للغاز في أوروبا خلال النصف الثاني من عام 2022 إشارة إلى إمكانية الإسراع كثيراً بهذه العملية إذا لزم الأمر، استجابة إلى حوافز الأسعار.

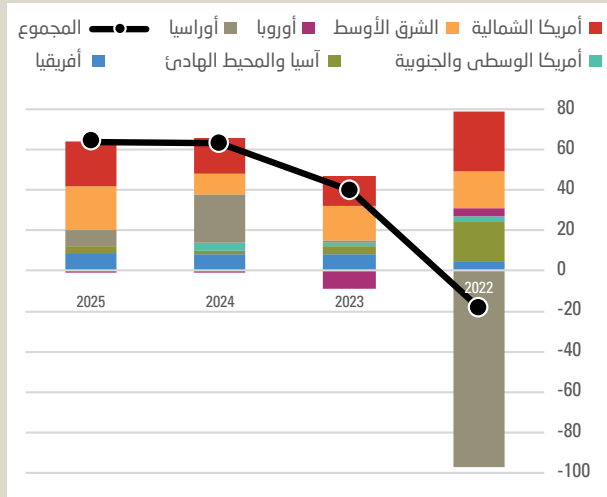
وعلى الرغم من ذلك، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يستمر الطلب العالمي على الغاز في التزايد خلال عامي 2023 و2024، ولكن بمعدل أبطأ بكثير مما كان عليه قبل الجائحة، فلا يتجاوز، في المتوسط، 0.8 في المائة سنوياً بين عامي 2022 و2025⁸. وهذا المكسب الطفيف، ستركز نصفه تقريباً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وحوالي ثلثه في الشرق الأوسط. أما في أوروبا، فسيتماشى الطلب على الغاز مع التطورات التي سبق بيانها. ويكشف التحليل القطاعي للزيادة المتوقعة في الطلب على الغاز أن القطاع الصناعي سيتصدر تزايد الطلب، ممّا يبعث على عدم اليقين بشأن هذه الزيادة، ويجعلها شديدة الاتكال على الأوضاع الاقتصادية العالمية.

عام 2022 شهد تعديلات على العرض، وفي تشرين الأول/أكتوبر باتت أسعار الغاز في أوروبا أقل مما كانت عليه قبل بدء الحرب في أوكرانيا. ويظهر هذا الانخفاض أنه، ورغم عدم مرونة الطلب على المدى القصير، يتكيف كل من التكنولوجيا والعرض على المدى المتوسط، وتستعيد الأسعار توازنها على المدى الطويل.

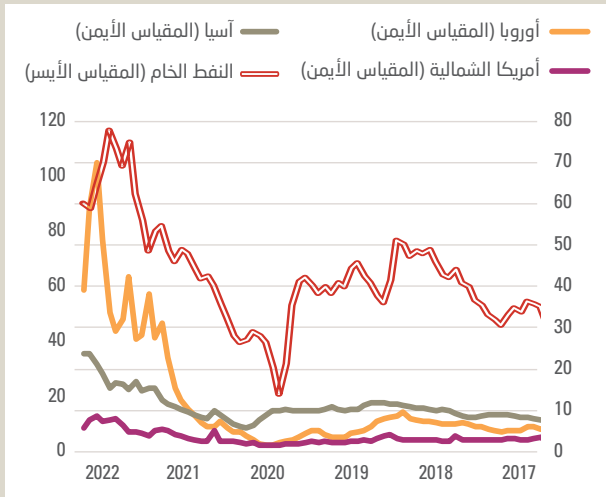
وبما أن الغاز غالباً ما ينقل في أوروبا عبر خطوط الأنابيب، ليستخدم في تطبيقات عديدة (توليد الكهرباء والتدفئة والطهي) سيبقى الطلب غير مرّن نسبياً. لكن الاتحاد الروسي عطل تدفق الغاز عبر أنظمة خطوط الأنابيب في عامي 2021 و2022، فسرع ذلك بالتحوّل إلى الطاقة المتجددة، وتسبب في إعادة تشغيل بعض محطات الطاقة النووية والفحم. وتخطط المفوضية الأوروبية لتحقيق الاستقلال عن الغاز الروسي قبل عام 2030 بكثير. وفي هذه التطورات فرص كبيرة لمنتجي الغاز العرب على المدى القصير، حيث لا يمكن استبدال محطات الطاقة وأنظمة التدفئة التي تعمل بالغاز بين عشية وضحاها. ولكن على البلدان المصدرة للغاز أن تدرك أن التحول الأخضر في جميع

الشكل 1-5 أسعار الغاز الطبيعي

باء. التغيرات في الإنتاج العالمي للغاز حسب المنطقة، 2022-2025



ألف. أسعار التسليم الفوري للغاز الطبيعي (بالدولار)



المصدر: حسابات الإسكوا على أساس قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية التابعة للبنك الدولي، وقاعدة بيانات خارطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية.

للاستفادة من هذه الطفرة السلعية، فيتوقع لإمداداته من الفوسفات بمقدار 1.2 مليون طن في عام 2022، وبمقدار 8.2 مليون طن أخرى في عام 2026، بالإضافة إلى إنتاج حوالي 12 مليون طن في عام 2021. وبما أن المغرب يمتلك 70 في المائة من احتياطيات صخور الفوسفات في العالم، فهو في وضع جيد للاستفادة من طفرة الأسمدة العالمية، لكنه يحتاج إلى واردات الكبريت والأمونيا التي تستخدم كمكونات في إنتاج الأسمدة (الشكل 1-6 باء). تخطط مجموعة OCP، الشركة الوطنية للأسمدة في المغرب، لاستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية الوفيرة في البلد لإنتاج الأمونيا من الهيدروجين الأخضر بدلاً من استيرادها، مما سيخفف من الاعتماد على الموردين الدوليين. علاوة على ذلك، دخلت مجموعة OCP في شراكات عديدة مع بلدان أفريقية، تشمل إثيوبيا وغانا ونيجيريا، لتعزيز إمداداتها من الأسمدة. وتخطط شركة معادن في المملكة العربية السعودية لبناء مصنع للأمونيا كجزء من مجمع الفوسفات في رأس الخير. وقد دخل الأردن في شراكة مع الهند وإندونيسيا لتوسيع طاقته الإنتاجية من البوتاس والفوسفات وإمداد تلك الأسواق بالأسمدة. في آذار/مارس 2022، وقعت شركات جزائرية وصينية صفقة بقيمة 7 مليارات دولار لتطوير مشروع فوسفات متكامل لبناء مناجم ومصانع لاستغلال رواسب بلاد الهضبة وجبل أونك في الجزائر، بالإضافة إلى صفقة سابقة بقيمة 6 مليارات دولار لتطوير مرافق إنتاج الفوسفات في تبسة.

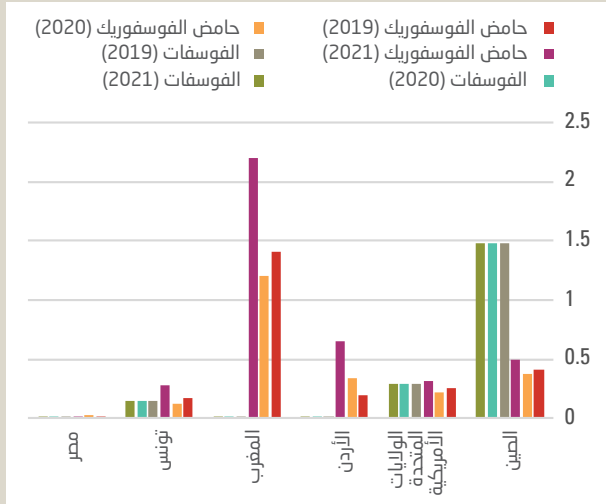
والإمارات العربية المتحدة والجزائر وقطر وليبيا ومصر من الدول الأعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز، الذي يهيمن، مجتمعاً، على 70 في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، كما ينتج أعضاؤه أكثر من 40 في المائة من الإنتاج العالمي. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضاً بمقدار 18 مليار متر مكعب في إمدادات الغاز العالمية في عام 2022 بسبب الانخفاض الكبير في مقدار الغاز الذي يجري ضخه من الاتحاد الروسي. بيد أن التوقعات تشير إلى معاودة الإمدادات لنموها، بزيادة قدرها 40 مليار متر مكعب في عام 2023 وبمقدار 63 مليار متر مكعب في عام 2024 (الشكل 1-5 باء). وستتصدر أمريكا الشمالية هذه الارتفاعات، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي يتوقع لها أن تشهد طفرة في صادرات الغاز الطبيعي المسال، تأتي من شحنت حوض الأبالاش ومشاريع الغاز الصخري الجديدة. وكذلك الحال في كندا، حيث يتوقع أن يتنامى التصدير، مدفوعاً بمشروع الغاز الطبيعي المسال، الذي يتوقع إتمامه في عام 2025. بالإضافة إلى ذلك، تبذل بلدان الشرق الأوسط جهوداً حثيثة لزيادة قدراتها على تصدير الغاز، ولا سيما مع تطوير حقل بارس الجنوبي في إيران، والحوية في المملكة العربية السعودية، وكاريفش في إسرائيل، وبرزان في قطر. وما يدفع زيادة الإمداد في آسيا والمحيط الهادئ هو طفرة في الإنتاج المحلي في الصين. ومن المتوقع أن تسترد إمدادات الغاز الروسي عافيتها تدريجياً اعتباراً من عام 2024، بعد زيادة إنتاج الغاز من حقل تشايندينسكوي في سيبيريا، والذي سيمدّ الصين عبر خط أنابيب قوة سيبيريا. ولكن العقوبات الغربية تضر عوائد جمة أمام تنفيذ هذا المشروع، إذ تحول دون وصول مقاولي الغاز الروسيين إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا.



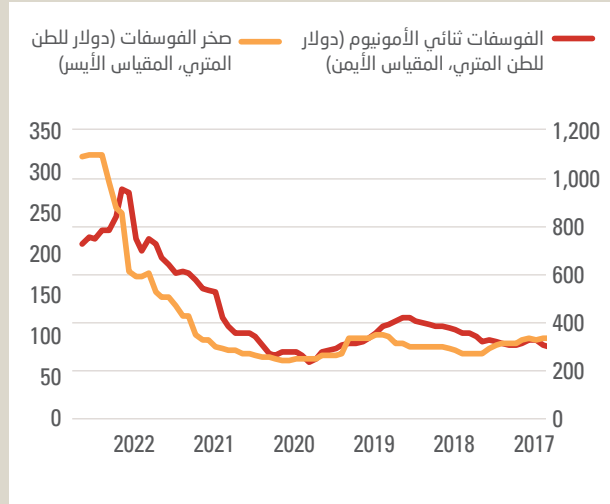
وعطلت الحرب في أوكرانيا أسواق الأسمدة العالمية. في عام 2021، أتت نسبة 6 في المائة من إمدادات الفوسفات في العالم من الاتحاد الروسي. بيد أن الاتحاد الروسي ينتج أيضاً مواد خام أخرى للأسمدة (فوسفات ثنائي الأمونيوم واليوريا) التي تتحرك أسعارها مع أسعار صخور الفوسفات. وبين كانون الأول/ديسمبر 2019 وحزيران/يونيو 2022، تضاعفت أسعار فوسفات ثنائي الأمونيوم بأكثر من ثلاث مرات، وأسعار صخور الفوسفات بأربع مرات تقريباً (الشكل 1-6 ألف). ومع ذلك، كان سوق الفوسفات هو الأقل تعرضاً للتعطيل بين أسواق أنواع الأسمدة الثلاثة الرئيسية (النيتروجين والفوسفات والبوتاس). ومن المتوقع أن تزداد الطاقة الإنتاجية للفوسفات في الفترة 2022-2025، ويخطط المغرب

الشكل 1-6 صادرات الفوسفات وأسعاره

باء. صادرات الفوسفات في بلدان مختارة (بمليارات الدولارات)



ألف. أسعار الفوسفات الصخري والفوسفات ثنائي الأمونيوم



المصدر: حسابات الإسكوا على أساس قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية التابعة للبنك الدولي، وقاعدة بيانات خارطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية.

الأول من عام 2022 وحده، ارتفعت أسعار صخور الفوسفات بنسبة 60 في المائة. وعلى الرغم من أن أسعار صخور الفوسفات استقرت على قيمتها المرتفعة في النصف الثاني من عام 2022، تراجعت أسعار فوسفات ثنائي الأمونيوم، من 954 دولاراً للطن المترى في نيسان/أبريل، إلى 725 دولاراً للطن المترى في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وتشير تقديرات البنك الدولي (World Bank, 2022a) إلى أن هذا الاتجاه سينعكس بعد إدخال نظام الحصص للحد من الصادرات من الصين، المسؤولة عن ثلث صادرات الفوسفات العالمية.

على جانب الطلب، هناك ضغط طلب قوي من الصين التي تسعى إلى استعادة قطاع الخنازير فيها بعد فاشية حمى الخنازير الأفريقية، وهذه القطعان تحتاج إلى غذاء كثيف الاستخدام للأسمدة. كما زادت البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية المساحات المخصصة لزراعة فول الصويا، وهو محصول يتطلب قدراً كبيراً من الأسمدة. أثرت هذه التطورات في أسعار الأسمدة: فمذ كانون الأول/ديسمبر 2019، تضاعفت أسعار فوسفات ثنائي الأمونيوم بأكثر من ثلاث مرات، وأسعار صخور الفوسفات أربع مرات تقريباً. في النصف

3. السلع الأساسية الغذائية

هذا يعني أنه لا يمكن استبدال منتج صالح للأكل بآخر، لأنها كلها باهظة الثمن نسبياً. وقد أدت الحرب في أوكرانيا والمخاوف بشأن الإمدادات إلى تفاقم تلك الضغوط.

وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، سينخفض المعروض العالمي من القمح بنسبة 0.8 في المائة في عام 2022، وذلك لأول مرة بعد ثلاث سنوات من الزيادات⁹. ومن المتوقع أن يؤدي الجفاف

ارتفعت أسعار المواد الغذائية عالمياً في عامي 2021 و2022. علاوة على ذلك، ارتفعت تكاليف الزيوت والحبوب بدرجة هائلة، بنسبة 87 في المائة للزيوت وبنسبة 72 في المائة للحبوب، وذلك بين بداية تفشي الجائحة في شباط/فبراير 2020 وأيار/مايو 2022 (الشكل 1-7 ألف). وعلى الرغم من أن الأسعار عادت إلى المستويات المرصودة قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، فهي لا تزال مرتفعة بالمعايير التاريخية.

ارتفعت أسعار المواد الغذائية عالمياً

في عامي 2021 و2022



ارتفعت تكاليف الزيوت
والحبوب بدرجة هائلة،
بنسبة **87%** للزيوت
وبنسبة **72%** للحبوب

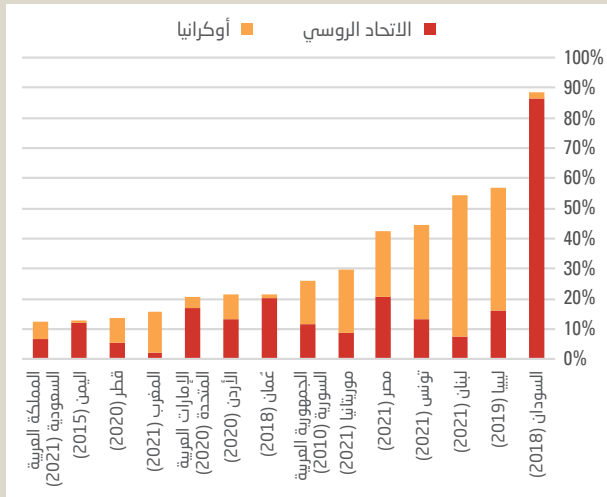
بين شباط/فبراير 2020

وأيار/مايو 2022

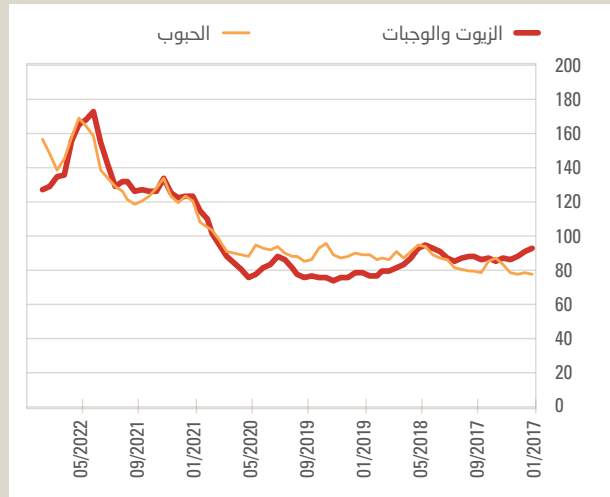
إلى انخفاض حجم المحاصيل الشتوية في أمريكا الشمالية في شتاء عام 2022، ولكن من المتوقع أن تعوض محاصيل الربيع عن الانخفاض، بزيادة إجمالي المحصول بنسبة 5 في المائة في عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة. وقد تعطلت الزراعة في أوكرانيا بفعل الحرب، التي تسببت بانخفاض المحصول بنسبة 40 في المائة تقريباً، وهذه خسارة لا تعوضها زيادة الإنتاج الروسي بنسبة 10 في المائة. وقد دفع التدخل الحكومي المتشدد، وارتفاع أسعار المستويات نحو زيادة إنتاج القمح، لكن موجات الحر الشديدة في آذار/مارس ونيسان/أبريل ستتسبب بخفض الإنتاج بنسبة 4 في المائة. ولتخفيف الضغط على الأسعار المحلية، فرضت الهند في أيار/مايو 2022 حظراً على صادرات القمح. وفي المنطقة العربية، سيخسر المغرب ثلثي محصول عام 2021 بسبب الجفاف الشديد. ومن المرجح أيضاً أن تخفض الجزائر إنتاج القمح، ولكن ليس بالنسبة الكبيرة التي سيخسرها المغرب. ومن المتوقع أن تحافظ البلدان الأفريقية الأخرى، والبلدان في أمريكا اللاتينية، على مستويات الإنتاج المسجلة في عام 2021. وهذه القضايا كافة ستؤدي إلى انخفاض كمية القمح المتداولة عالمياً بنسبة 1.7 في المائة خلال موسم الشتاء 2022/2023 مقارنة بسجلات 2021/2022، وذلك بالدرجة الأولى نتيجة لانخفاض الصادرات من أوكرانيا بنسبة 50 في المائة وحظر التصدير في الهند.

الشكل 7-1 الواردات الغذائية وأسعارها

باء. حصة واردات الاتحاد الروسي وأوكرانيا من الحبوب إلى الدول العربية



ألف. الأرقام القياسية لأسعار الزيوت والحبوب، 2022-2017 (الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100=2010))



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية، وحسابات الإسكوا استناداً إلى قاعدة بيانات خارطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية. ملاحظة: يبين الشكل 7-1 بآء البلدان التي تزيد فيها الحصة عن 10 في المائة فقط، ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة.

وستتأثر المنطقة العربية كثيراً باضطراب أسواق الغذاء العالمية. ونظراً للقرب الجغرافي لكل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، يبقى بإمكان هذين البلدين تزويد البلدان العربية المستوردة للأغذية بكمية كبيرة من الحبوب. ويستورد لبنان وليبيا والسودان أكثر من نصف هذه الكميات. وفي مصر وتونس، تتراوح حصة واردات الحبوب الروسية والأوكرانية ما بين 40 و50 في المائة، ولكن سيكون من الصعب استبدال هذه الواردات (الشكل 1-7 باء). ونتيجة لما سبق، سيكون في ضيق الأسواق العالمية للقمح والذور الزيتية عامل ضغط شديد على البلدان العربية، بسبب الهيكل الجغرافي للواردات الغذائية العربية.

وعلى نحو مماثل، من المتوقع أن يتراجع إنتاج البذور الزيتية على الصعيد العالمي، مع زيادة في المساحات تعوض عن انخفاض المحصول. ويتوقع للإنتاج العالمي من الزيت أن يتزايد، مدفوعاً بطفرة في إنتاج زيت النخيل وزيت عباد الشمس، مع انخفاض في إنتاج زيوت بذور اللفت وفول الصويا. وقد عززت الظروف الجوية المواتية إنتاج عباد الشمس في حوض البحر الأسود. وعلى عكس القمح، لم يتأثر الإنتاج الأوكراني من عباد الشمس بشكل كبير بالحرب، وسوف يعوض أي تأثير سلبي من خلال نمو كبير في المحصول.

جيم. التجارة والروابط المالية وشروط التمويل

أدى الارتفاع في الأسعار العالمية للهيدروكربونات، والحظر الذي فرضته البلدان الأوروبية على النفط الروسي بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، إلى إيجاد ظروف مؤاتية

أدى تشديد السياسة النقدية، وزيادة عائدات السندات في الاقتصادات المتقدمة، التي تعتبر من الأصول الآمنة، إلى سحب رأس المال من أسواق الأسهم. بعد عام 2021، الذي شهد زيادة في الأسعار مع شعور بالتفاعل، وارتفاعاً غير مسبوق على مؤشرات إس آند بي 500 وداكس وكاك 40، عاد عام 2022 ليسجل فترات مطولة من بيع الأصول بأسعار منخفضة مع تراجع كبير على مؤشرات الأسهم المالية. وفي النصف الأول من عام 2022، تراجعت المؤشرات الأمريكية بنسبة 21 في المائة، والمؤشرات الألمانية بنسبة 29 في المائة، والمؤشرات الفرنسية بنسبة 17 في المائة وسط حالة من عدم اليقين بشأن التعافي في أوروبا ومخاوف بشأن وقوع اختناقات في إمدادات الطاقة. في النصف الثاني من عام 2022، بدأ أن الوضع في الاقتصادات المتقدمة قد استقر: جرى حلّ اختناقات العرض إلى حدّ كبير ورفع مستوى الطلب، لكن المخاطر لا تزال قائمة. لم يساعد إصرار المصرف الاحتياطي الاتحادي والبنك المركزي الأوروبي على مكافحة التضخم في جميع أنحاء العالم الأسواق المالية على التعافي. لكن، ومع تراجع ضغوط التضخم، بدأت عائدات السندات في الانخفاض، مما يشير إلى نهاية محتملة لدورة التشديد. في تشرين الأول/أكتوبر 2022، انحسر التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، مما غذى الآمال بقرب بلوغ نقطة تحول في سياسة المصرف الاحتياطي الاتحادي، مما يساعد على تعافي الأسواق. إلا أن أسعار الفائدة واصلت ارتفاعها (الشكل 1-8 باء).



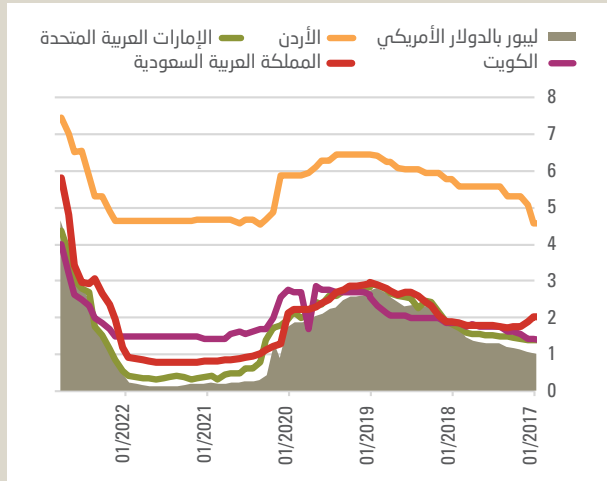
أدى الارتفاع في الأسعار العالمية للهيدروكربونات، والحظر الذي فرضته البلدان الأوروبية على النفط الروسي، إلى إيجاد ظروف مؤاتية لأسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي

واستمرت الأزمة المالية في لبنان في عام 2022، والأمل في التحسن ضئيل وسط أوضاع الجمود السياسي. وقد أتت الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو 2022 ببعض الوجوه الجديدة إلى مجلس النواب، لكن الانقسام الطائفي لا يزال يؤخر تشكيل حكومة يمكن أن تتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، لتشرع في إعادة هيكلة القطاع المصرفي. وعلاوة على ما سبق، ثمة لوبي مصرفي نافذ يعارض أي حلّ إنقاذ من داخل القطاع المصرفي لحماية المودعين، مفضلاً حلول الإنقاذ من خارج القطاع، حيث تسخر الدولة الأصول المصرفية لسداد المودعين. ولكن حتى حلول الإنقاذ من خارج القطاع غير مرجحة الوقوع لأن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي تنفق على الدعم، وتستخدم لإبطاء السقوط الحر لليرة اللبنانية التي فقدت أكثر من 95 في المائة من قيمتها منذ بدء الأزمة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، لم يتبق سوى 10 مليارات دولار من الاحتياطات، بعد أن زادت هذه الاحتياطات على 30 مليار دولار في عام 2019، ومع استنفاد الاحتياطات بوتيرة 500 مليون دولار شهرياً. وتقدر الفجوة في النظام المالي اللبناني بنحو 70 مليار دولار، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

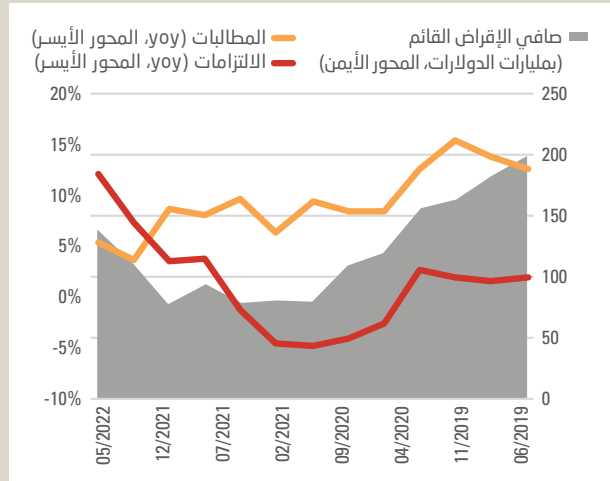
لأسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن بين هذه البورصات، لم يسجل، في النصف الأول من عام 2022، انخفاض في أي سوق إلا في عُمان، وبنسبة لا تكاد تذكر (0.5 في المائة)، في حين اتجهت الأسواق الأخرى نحو النمو: كانت أبو ظبي وقطر من أفضل الأسواق أداءً، مع ارتفاع بنسبة 11 في المائة لكلٍ منهما. وشهدت الأسواق الأخرى زيادات أقل: فقد ارتفعت قيمة أسهم السوق المالية السعودية (تداول) ومؤشر سوق دبي المالي بنسبة 1 في المائة، وسوق الكويت بنسبة 2 في المائة، والبحرين بنسبة 3 في المائة. ترتبط هذه المؤشرات ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط: فشهدت بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2022 طفرة حقيقية، بعد ارتفاع أسعار النفط وما أحاط بأمن شحنات النفط من عدم اليقين، لكن ومع انحسار أسعار النفط في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2022، تراجعت أيضاً مؤشرات البورصة في دول مجلس التعاون الخليجي. ويكتنف عدم اليقين التوقعات لعامي 2023 و2024. قد يسبب عدم اليقين والركود العالمي المحتمل ضغوطاً نحو الهبوط على بورصات دول مجلس التعاون الخليجي، لكن الزيادات المحتملة في أسعار النفط قد توفر بعض الفرص.

الشكل 1-8 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم

باء. أسعار السوق النقدية لثلاثة أشهر وسعر ليبور بالدولار لثلاثة أشهر (بالنسبة المئوية في السنة)



ألف. المطالبات والالتزامات القائمة للبلدان العربية لدى البنك الدولي للتسويات



المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ أداء صندوق النقد العربي في الأسواق، ورسملة سوق الأوراق المالية، وقاعدة بيانات الأسواق المالية؛ وقاعدة بيانات الإحصاءات المصرفية الموقعية لبنك التسويات الدولية.

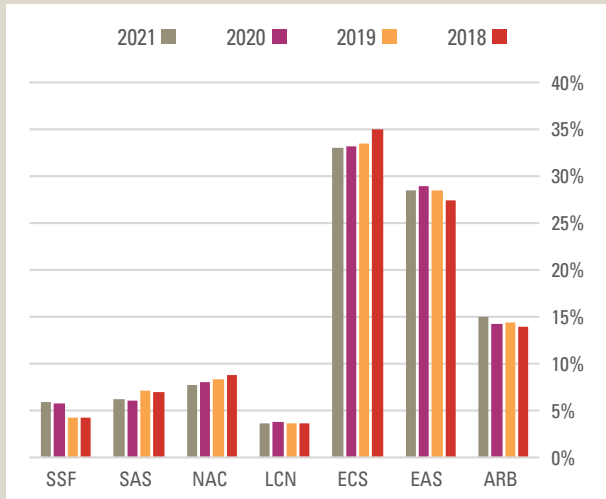
في البلدان المتقدمة (الشكل 8-1 باء). وفي الأردن، كانت أسعار الفائدة أعلى بالفعل مما هي عليه في الولايات المتحدة بنسبة 4.5 في المائة، وانخفض في عام 2022 الفرق في سعر الفائدة بين الدينار الأردني لمدة ثلاثة أشهر والليبور بالدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر بدرجة كبيرة تبلغ نحو نقطتين مؤويتين. وتتحرك أسعار الفائدة لثلاثة أشهر في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على نحو يكاد يطابق سعر الفائدة بين البنوك في لندن لمدة ثلاثة أشهر بدولار الولايات المتحدة، وليس هذا الاتجاه مفاجئاً بالنظر إلى نظام سعر الصرف المثبت في هذه البلدان. وعلى الرغم من أن تطورات تكاليف التمويل في بلدان مجلس التعاون الخليجي تكاد تعادل نظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر الأصول في هذه البلدان آمنة، فإن الزيادات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى زيادات مماثلة في تكاليف التمويل في بلدان مجلس التعاون الخليجي. بالنسبة للبلدان العربية المتوسطة الدخل والبلدان الأقل نمواً، يعتمد الفرق بين أسعار الفائدة فيها والأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى الرغبة في المخاطرة في الأسواق المالية الدولية. لذلك، واتساقاً مع تدهور الوضع الاقتصادي العالمي وتفاقم المخاطر الداخلية في هذه البلدان، سيزداد الضغط على أسعار الفائدة إلى حدٍ كبير.

أدى الارتفاع السريع في أسعار النفط في عام 2022 إلى تحولٍ عن الاتجاهات السلبية في الأوضاع الصافية الدولية القائمة للبلدان العربية، مع زيادة بنسبة 7 في المائة في الالتزامات في الربع الأول من عام 2022 وزيادة بنسبة 12 في المائة في الربع الثاني (الشكل 8-1 ألف). لذلك، جرى عكس للاتجاه الهبوطي في صافي الإقراض المستحق، وارتفع الوضع الصافي القائم من 81 مليار دولار في الربع الرابع من عام 2021 إلى 141 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2022. وظلت المملكة العربية السعودية أكبر مقرض، بوضع صافي قائم قيمته 110 مليارات دولار، تليها الكويت ولبنان، على الرغم من أن الوضع الصافي القائم للبنان يتناقص باستمرار. ولا تزال قطر أكبر مقرض، بموقع صافي يبلغ 87 مليار دولار، تليها الإمارات العربية المتحدة فالبحرين فمصر. وعموماً، يدعم ارتفاع أسعار الهيدروكربونات والأسمدة مصدري السلع الأولية، لكن مع استقرار أسعار النفط، بل وهبوطها المحتمل، لربما يصعب تحقيق رقم قياسي جديد يفوق النمو غير المسبوق بنسبة 12 في المائة في الالتزامات في الربع الثاني من عام 2022 (ودائع العملاء العرب لدى البنوك الدولية الرئيسية) في الأرباع التالية.

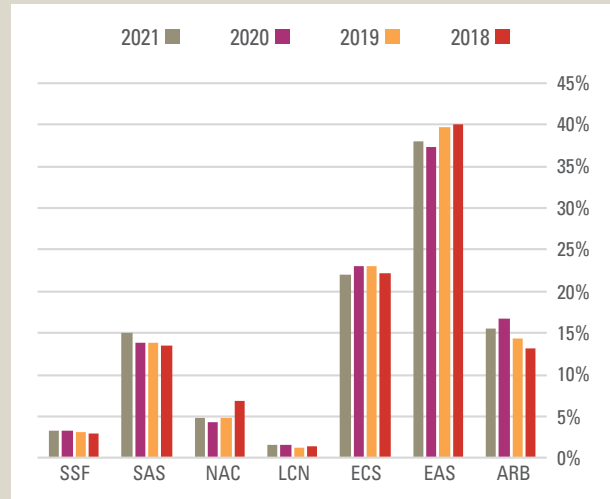
وقد ارتفعت تكاليف التمويل في البلدان العربية خلال عامي 2021 و2022، في اتجاه يتسق مع تشديد السياسة النقدية

الشكل 9-1 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم

باء. المصادر الإقليمية للواردات العربية (بالنسبة المئوية من قيم المجموع الإجمالي)



ألف. الوجهات الإقليمية للصادرات العربية (بالنسبة المئوية من قيم المجموع الإجمالي)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى توجهات الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: ARB، الدول العربية؛ EAS، منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECS، منطقة أوروبا وآسيا الوسطى؛ NAC، أمريكا الشمالية؛ LAC، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ SSF، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.



منطقة آسيا والمحيط الهادئ ظلت أكبر متلق للصادرات العربية

وقد بدأت الجهات الإقليمية للصادرات العربية في العودة إلى هيكلها السابق، بعد الركود الناجم عن الجائحة في عام 2020 (الشكل 9-1 ألف). وعلى الرغم من أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ ظلت أكبر متلق للصادرات العربية، يعزى نصف الانخفاض الذي حدث في الصادرات من البلدان العربية إلى هذه المنطقة أيضاً، ممّا كلف أكثر من 200 مليار دولار خلال الجائحة، ويعزى باقي الانخفاض إلى منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، المسؤولة عن ربع هذه الخسارة. في عام 2021، عادت الصادرات العربية إلى قيمها المعتادة، ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع أسعار النفط. وبين عامي 2020 و2022، ارتفعت قيمة الصادرات من الدول العربية بحوالي 326 مليار دولار، من 609 مليارات دولار إلى 935 مليار دولار. وتعزى الصادرات الإضافية إلى مناطق ثلاث، هي: شرق آسيا والمحيط الهادئ (128 مليار دولار)، وأوروبا وآسيا الوسطى (65 مليار دولار)، وجنوب آسيا (55 مليار دولار). وكانت الصادرات إلى المناطق الأخرى أدنى بكثير، لكن تجدر الإشارة إلى أن التجارة داخل المنطقة العربية تكتسب أهمية أكبر تدريجياً بفعل التكامل الإقليمي الأقوى. وفي عام 2020، وبسبب انخفاض عائدات النفط خلال الجائحة، تم توجيه 17 في المائة من الصادرات العربية إلى بلدان عربية أخرى، وتجاوزت حصتها حصة جنوب آسيا. لكن في عام 2021، وبعد عودة أسعار النفط إلى مستوياتها الطبيعية، انخفضت حصة الصادرات العربية داخل المنطقة إلى 15 في المائة.

يعكس الهيكل الجغرافي للواردات والميزان التجاري للبلدان العربية مع المناطق الأخرى عموماً نوع المنتجات التي يجري استيرادها إلى المنطقة (الشكل 9-1 باء). لا تزال أوروبا وآسيا الوسطى المورد الرئيسي، حيث يمكن لهذه البلدان توفير سلع الرفاهية والآلات التي نادراً ما تُنتج داخل المنطقة العربية. لكن حصة هذه المنطقة تتناقص تدريجياً، فباتت 33 في المائة في عام 2021، بعد أن كانت 39 في المائة في عام

2014. ويستعاض عنها بواردات من آسيا والمحيط الهادئ والبلدان العربية الأخرى. وحصة واردات جنوب آسيا أقل من حصة صادراتها، ممّا أدى إلى فائض ضخم قدره 90 مليار دولار في الميزان التجاري للبلدان العربية مع هذه المنطقة في عام 2021. وعلاوة على ذلك، كانت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ مستورداً صافياً من البلدان العربية، بميزان تجاري سلبي بقيمة 127 مليار دولار. وسجلت مناطق أخرى فوائض في التجارة مع نظيراتها العربية: أوروبا وآسيا الوسطى بقيمة 60 مليار دولار، وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بما يتراوح بين 14 و17 مليار دولار.

وستدفع قوتان متضادتان الموازين التجارية للدول العربية في عامي 2023 و2024. فمن ناحية، سيستفيد منتجو السلع الأساسية من الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للسلع الأساسية. وسترحب بلدان مثل الأردن والمغرب وتونس بزيادة أسعار الأسمدة وإجراءات التشديد في السوق العالمية. وستستفيد قطر من الزيادة الهائلة في الطلب على الغاز الطبيعي المسال الناجمة عن الصراع في أوروبا، والتي دفعت إلى الاستعاضة عن الغاز الروسي، وستستفيد دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من ارتفاع أسعار النفط نتيجة للعقوبات ضد منتجات الهيدروكربون الروسية. ومن ناحية أخرى، سيتعين على مستوردي الأغذية إيجاد طريقة لإطعام مواطنيهم، الذين يواجهون تحديات في العرض. على الرغم من أن التصديق على اتفاق لتصدير الحبوب من الصوامع الأوكرانية بين الاتحاد الروسي وتركيا وأوكرانيا والأمم المتحدة في تموز/يوليو 2022 بث بعض الأمل في إمكانية تجنب أزمة الغذاء، فإنّ في قصف ميناء أوديسا بعد ذلك بوقت قصير والمساعي المحفوفة بالمصاعب من أجل تجديد الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر 2022 ما يدل على أن تنفيذ هذا الترتيب قد يكون صعباً.



ستدفع قوتان متضادتان الموازين التجارية للدول العربية في عامي 2023 و2024

دال. ملاحظات ختامية

بالصراع تقتصر بقدر أقل، ومعظم ديونها رسمية (سواء ثنائية أو متعددة الأطراف)، وبالتالي فإن الضغط على أسعار الفائدة سيكون أخف، ولكن من المرجح أن يزداد الحرمان الغذائي، المرتفع أصلاً، لأن مواطني هذه البلدان قد لا يتمكنون من تحمل تكاليف المواد الغذائية الأساسية. وستؤدي هذه التفاوتات إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية داخل البلدان، ولكن تقاسم الازدهار في المنطقة، نتيجة للزيادات في أسعار بعض السلع الأساسية، قد يساعد في الحد من هذه التوترات.



**لا يزال عدم اليقين يكتنف
الآفاق العالمية بدرجة
كبيرة، ولذا، تتزايد صعوبة
استخلاص توقعات مُجدية
لعامَي 2023 و2024 وما بعدهما**

تلاشى الأمل في حدوث انتعاش عالمي في أوائل عام 2022 مع اندلاع الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، والتضييق في الأوضاع النقدية. ولا يزال عدم اليقين يكتنف الآفاق العالمية بدرجة كبيرة، ولذا، تتزايد صعوبة استخلاص توقعات مُجدية لعامَي 2023 و2024 وما بعدهما. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الاقتصادات المتقدمة في الحفاظ على التضخم ضمن حدود معقولة. وبما أن بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي يبدوان عازمين على القيام بذلك، فمن المرجح أن ينجح، ولو أنه من المفترض أن يكون ذلك على حساب الركود في كل من المنطقتين. بيد أن هذا التصميم سيؤدي إلى تفاقم المشاكل في الاقتصادات المتوسطة الدخل، التي ستواجه زيادة في تكاليف التمويل وارتفاعاً في أسعار الطاقة والأغذية. ومن الصعب التغلب على هذه التحديات، وقد تنتشر حالات الإفلاس والأزمات المالية بين البلدان النامية.

وسيتفاوت تأثير هذه التطورات على البلدان العربية. فمن ناحية، يتوقع أن تستفيد بلدان مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، لكن هذا التأثير سينحسر خلال عامَي 2023 و2024. وستستفيد قطر من الزيادات في أسعار الغاز وتنامي الطلب على الغاز الطبيعي المسال، بالإضافة إلى استضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2022. ومن ناحية أخرى، ستواجه البلدان العربية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون صعوبات في الحفاظ على حدِّ لنفقات الميزانية في مواجهة ضغوط ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة وارتفاع تكاليف الفائدة. كذلك، فإن البلدان العربية المنخفضة الدخل والمتأثرة

الاتجاهات الاجتماعية

والاقتصادية

في المنطقة العربية

2



الرسائل الرئيسية



بشكل عام، تبدو آفاق المنطقة إيجابية، ولكن مع تفاوت كبير بين البلدان. فستستفيد بلدان مجلس التعاون الخليجي وغيرها من البلدان العربية المصدرة للنفط من ارتفاع أسعار الطاقة، في حين ستواجه البلدان المستوردة للنفط صعوبات في سداد فواتير الاستيراد المرتفعة، بينما يتقلص الحيز المالي الضيق والتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

قبل الحرب، أشارت التقديرات إلى أن النمو المتوقع في المنطقة سيبلغ نحو 5.2 في المائة في عام 2022، ولكنه لا يتوقع له الآن أن يتجاوز 4.5 في عام 2023، و3.4 في المائة في عام 2024. وحتى هذه التوقعات تكتنفها المخاطر وأوجه عدم اليقين، لا سيما من وقوع موجة جديدة من فيروس كوفيد-19، وطول أمد الحرب في أوكرانيا، وتوسيع نطاق العقوبات على الاتحاد الروسي، ووقوع انهيار اقتصادي في بعض البلدان العربية التي تواجه ظروفاً اجتماعية واقتصادية صعبة.

ما كادت البلدان العربية تدخل في طور التعافي من تبعات جائحة كوفيد-19 حتى نشبت الحرب في أوكرانيا، فأوقعت آثاراً اقتصادية كبيرة، بعضها إيجابي، وبعضها الآخر سلبي. فقد استفادت بعض البلدان من تزايد أسعار الطاقة، بينما عانت بلدان أخرى من الأعباء الإضافية لهذه التكاليف، علاوة على تناقص الإمدادات الغذائية، وانحسار قطاع السياحة وتدفق المساعدات الدولية.

ألف. لمحة عامة عن مجموعات البلدان العربية

آب/أغسطس 2022). ومعدلات التطعيم في بعض البلدان منخفضة للغاية، فمثلاً لا تتخطى 1.4 في المائة في اليمن، و9 في المائة في الجمهورية العربية السورية¹⁰.

تنطلق التوقعات للاقتصاد الكلي للمنطقة العربية من فرضية حرب مديدة في أوكرانيا، يصل خلالها متوسط سعر النفط إلى 108 دولارات للبرميل. وفي ظل تأجج هذا الصراع، لا سيما مع ظهور موجات جديدة من كوفيد-19، يُتوقع للناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية أن ينمو بنسبة 5.2 في المائة في عام 2022، و4.5 في المائة في عام 2023، ثم 3.4 في المائة في عام 2024.

ومن المتوقع أن تؤثر الحرب في أوكرانيا على تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة ونقص المواد الغذائية الأساسية إلى زيادة التضخم في المنطقة العربية إلى 13.7 في المائة في عام 2022، قبل أن ينخفض إلى 7.8 في المائة في عام 2023، ثم إلى 4.5 في المائة في عام 2024.



أوقعت الحرب في أوكرانيا
آثاراً اقتصادية كبيرة
بعضها إيجابي، وبعضها الآخر سلبي.
والبلدان المستفيدة هي، في المقام
الأول، تلك المنتجة للنفط
والغاز

ما كادت البلدان العربية تدخل في طور التعافي من تبعات جائحة كوفيد-19 حتى نشبت الحرب في أوكرانيا، فأوقعت آثاراً اقتصادية كبيرة، بعضها إيجابي، وبعضها الآخر سلبي. والبلدان المستفيدة هي، في المقام الأول، تلك المنتجة للنفط والغاز، حيث ارتفع سعر خام برنت بنحو 40 في المائة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا. وأثر ارتفاع أسعار النفط والغاز سلباً على البلدان غير المنتجة للنفط حيث ارتفعت أسعار الطاقة، فارتفعت معها الأسعار الأخرى. وارتفعت أسعار السلع والمواد الغذائية بسرعة نتيجة لارتفاع تكاليف الطاقة، ونقص الإمدادات بفعل الصراع، ما يهدد الأمن الغذائي في أجزاء كبيرة من المنطقة العربية، لا سيما وأن الإمدادات بالمواد الغذائية الأساسية، كالقمح، تأثرت بشدة. وعلاوة على تزايد أسعار الطاقة والمواد الغذائية، انحسرت السياحة، وانخفضت تدفقات المساعدات الدولية إلى المنطقة بدرجة كبيرة. فقد طفقت الجهات المانحة، لا سيما البلدان الأوروبية، تحوّل مساعداتها نحو دعم اللاجئين الأوكرانيين. وقد تفاوت حجم هذه الآثار السلبية من بلد إلى آخر، وذلك وفقاً للتكوين الاقتصادي في البلد، وحجم روابطه التجارية والمالية مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والحيز المالي المتاح لاستيعاب صدمات العرض والأسعار. وكان المسؤولون الروس والأوكرانيون قد وقّعوا اتفاقاً دعمته الأمم المتحدة لاستئناف صادرات الحبوب من أوكرانيا عبر موانئ البحر الأسود في تموز/يوليو 2022، وساهم ذلك في تخفيف بعض الضغوط عن الأمن الغذائي في بلدان عربية عديدة، إلا أن عدم اليقين لا يزال يكتنف مدى إمكانية تنفيذ هذه الصفقة.

وتواجه بلدان عربية عديدة موجة جديدة من حالات كوفيد-19 مع ظهور متحورات جديدة سريعة الانتشار، مما يبعث على الخوف والقلق من اللجوء إلى تدابير إغلاق جديدة. ويدعو التباطؤ المحتمل في الطلب العالمي إلى القلق أيضاً، خاصة وأن الصين فرضت العديد من عمليات الإغلاق بعد انتشارٍ جديد لحالات كوفيد-19. وخطر الموجات الجديدة من كوفيد-19 أشد على المنطقة العربية، حيث تنخفض معدلات التطعيم، ولا تزال دون المتوسط العالمي (62 في المائة) في 12 بلداً عربياً (وذلك في أوائل

الجدول 1-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في مجموعات البلدان العربية، 2022-2024

ألف. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)			
2024	2023	2022	
3.4	4.5	5.2	مجموع البلدان العربية
3.3	4.6	6.3	بلدان مجلس التعاون الخليجي
3.5	3.6	4.3	البلدان المتوسطة الدخل
3.6	6.8	2.8	البلدان المتأثرة بالصراع
4.6	3.3	0.9	أقل البلدان نمواً
باء. معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)			
2024	2023	2022	
4.5	7.8	13.7	مجموع البلدان العربية
1.9	2.6	3.4	بلدان مجلس التعاون الخليجي
8.3	10.9	17.7	البلدان المتوسطة الدخل
5.5	8.0	16.0	البلدان المتأثرة بالصراع
13.3	74.1	163.4	أقل البلدان نمواً

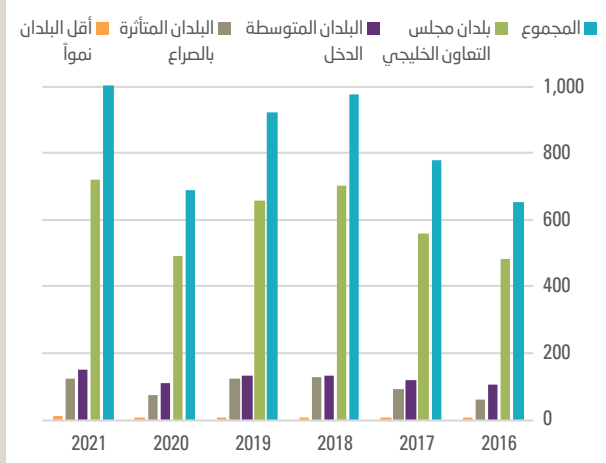
المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.



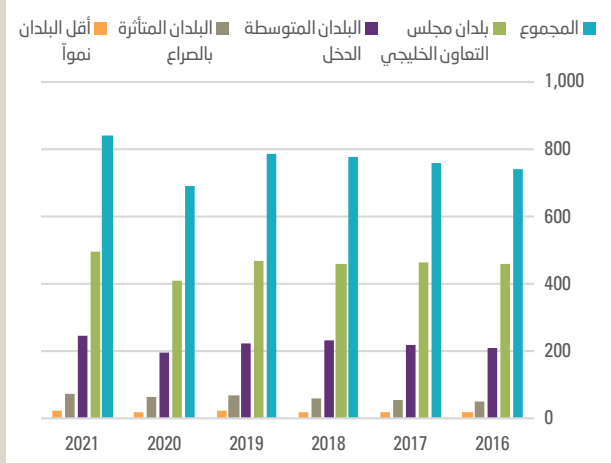
مع تخفيف القيود التي فرضها تفشي جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم في عام 2021، تزايد الطلب العالمي كثيراً، وتجاوزت صادرات وواردات المنطقة العربية مستوياتها في عام 2019. ومن المتوقع أن تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى تزايد حركة التجارة، حيث سيؤدي ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية إلى تزايد أعباء التصدير والاستيراد على جميع البلدان. وفي عام 2022، من المتوقع أن تنمو الصادرات من المنطقة العربية بنسبة 7.5 في المائة مدفوعة بزيادة صادرات الطاقة، وأن تتزايد الواردات إلى المنطقة بنسبة 5.6 في المائة مدفوعة بزيادة واردات الطاقة والغذاء.

الشكل 1-2 الصادرات والواردات في مجموعات البلدان العربية

باء. الواردات إلى مجموعات البلدان العربية (مليارات الدولارات)



ألف. الصادرات من مجموعات البلدان العربية (مليارات الدولارات)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى توجهات الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، من 49.7 في المائة في عام 2022 إلى 41.7 في المائة في عام 2024. وستشهد البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً أكبر انخفاض خلال هذه الفترة.

من المتوقع أن تنخفض
نسبة الدين إلى الناتج
المحلي الإجمالي في



المنطقة العربية

من 49.7% في عام 2022
إلى 41.7% في عام 2024



من المتوقع أن يتحسن
الوضع المالي العام للمنطقة
العربية في عام 2022 كنتيجة
مباشرة للحرب في أوكرانيا

من المتوقع أن يتحسن الوضع المالي العام للمنطقة العربية في عام 2022 كنتيجة مباشرة للحرب في أوكرانيا. فمع تزايد أسعار الطاقة، سيتحسن الوضع المالي للبلدان العربية المصدرة للنفط، لكن هذه البلدان ستفقد جزءاً من مكاسبها نتيجة لزيادة أسعار المعادن والمواد الغذائية. ومن المتوقع أن تميل الأوضاع المالية للمنطقة العربية نحو فائض بنسبة 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. ومن المتوقع أن تستقر أسعار الطاقة خلال عامي 2023 و2024، وأن تسجل المنطقة العربية عجزاً مالياً بنسبة 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وبنسبة 0.9 في المائة في عام 2024.

الجدول 2-2 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية في مجموعات البلدان العربية، 2024-2022

الواردات			الصادرات			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
4.0	4.8	5.6	5.1	7.9	7.5	مجموع البلدان العربية
3.9	5.0	5.1	5.0	7.7	8.0	بلدان مجلس التعاون الخليجي
4.1	4.4	7.0	4.6	5.4	8.4	البلدان المتوسطة الدخل
3.6	3.8	4.1	6.4	15.6	0.7	البلدان المتأثرة بالصراع
5.7	7.5	9.6	7.1	9.2	7.7	أقل البلدان نمواً

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

الجدول 3-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعات البلدان العربية، 2024-2022

الديون الحكومية			الرصيد المالي			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
41.7	45.0	49.7	-0.9	-0.1	0.9	مجموع البلدان العربية
21.9	25.8	29.9	2.4	3.9	5.6	بلدان مجلس التعاون الخليجي
76.3	77.2	79.1	-7.5	-7.9	-8.0	البلدان المتوسطة الدخل
43.7	49.8	59.4	2.8	3.9	4.7	البلدان المتأثرة بالصراع
36.4	47.3	78.1	-4.0	-4.2	-2.3	أقل البلدان نمواً

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

باء. بلدان مجلس التعاون الخليجي

4.6 في المائة في عام 2023، ثم إلى 3.3 في المائة في عام 2024. وسيظل مستوى التضخم معتدلاً نتيجة لارتفاع معدلات الضرائب والزيادات في أسعار الغذاء العالمية. وفي عام 2022، من المتوقع أن يصل التضخم إلى 3.4 في المائة في مجموعة البلدان هذه.

ستتمتع قطر بأعلى معدلات نمو في مجموعة البلدان هذه، بنحو 7.6 في المائة في عام 2022، ثم 6.4 في المائة في

ستستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من انتعاش أسواق النفط، الذي بدأ في عام 2021، كما ارتفاع أسعار الطاقة الناجم عن الحرب في أوكرانيا. وفي نيسان/أبريل 2022، كان إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي أعلى بنسبة 20 في المائة مقارنة بما كان عليه في العام السابق، وقد تخطى مستويات ما قبل الجائحة¹¹. ستنمو مجموعة البلدان هذه بأسرع وتيرة لها منذ عام 2014، فيصل معدل النمو إلى 6.3 في المائة في عام 2022، وإلى



ستستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من انتعاش أسواق النفط الذي بدأ في عام 2021

عام 2023. وستستفيد قطر من زيادة الأسعار والطلب على الغاز الطبيعي، لا سيما وأنها أكبر منتج للغاز الطبيعي في جميع أنحاء العالم. كما تتفاوض قطر على العديد من الاتفاقيات طويلة الأجل مع دول الاتحاد الأوروبي لزيادة صادراتها من الغاز، وكان آخرها في حزيران/يونيو 2022، إذ أنشأت إيطاليا مشروعاً مشتركاً جديداً لاستكشاف مشروع حقل الشمال الشرقي. وقد استورد الاتحاد الأوروبي 5 في المائة من احتياجاته من الغاز الطبيعي من قطر في عام 2020¹². هذا، وستستفيد قطر أيضاً من ارتفاع في حركة السياحة مع استضافة الدوحة لكأس العالم 2022. ومن المرجح أن يكون لهذه التطورات تأثير على التضخم، الذي من المتوقع أن يسجل 3.6 في المائة في عام 2022 وحوالي 3 في المائة في عامي 2023 و2024.

وستستفيد عُمان أيضاً من ارتفاع أسعار النفط والغاز، ومن المتوقع أن ينمو ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 4.6 في المائة في عام 2022. ويعزى هذا النمو أيضاً إلى التوسع في القطاعات غير النفطية الذي يُتَوَقَّع أن يستمر إلى ما بعد عام 2022، ليصل النمو إلى 3.5 في المائة تقريباً في الفترة 2023-2024. خلال الفترة 2021-2022، زادت عُمان إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال إلى مستويات قياسية بعد تنفيذ مشاريع التجديد في مرافق إنتاج الغاز.

في البحرين، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل 4.1 في المائة في عام 2022، نتيجة لزيادة إنتاج الهيدروكربونات والنمو في القطاعات غير النفطية بعد تخفيف القيود المفروضة بسبب الجائحة. في عام 2022، أتمت البحرين

80 في المائة من برنامج تحديث بابكو، الذي تبلغ تكلفته 6 مليارات دولار وسيوسع كثيراً قدرة مصفاة سترة على إنتاج النفط، ويتوقع الانتهاء منه في عام 2023. وكذلك، من المتوقع أن تبدأ البحرين إنتاج النفط الصخري من خليج البحرين في نهاية عام 2022، وكان اكتشاف هذا النفط من الأكبر في البلد. ومن المتوقع أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي اتجاهه التصاعدي في عامي 2023 و2024، ولكن بوتيرة أبطأ، فيتوقع أن تتكيف أسعار النفط مع التطورات العالمية، فيصل معدل النمو إلى 3.5 في المائة في عام 2023، ثم إلى 2.9 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن يتأثر التضخم بالزيادة في أسعار الغذاء العالمية، إلى جانب زيادة ضريبة القيمة المضافة في البحرين من 5 إلى 10 في المائة. وتشير التوقعات إلى أن التضخم في البحرين سيكون 3.5 في المائة في عام 2022، و4.3 في المائة في عام 2023، ثم 3.1 في المائة في عام 2024.

في الكويت، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.9 في المائة في عام 2022، مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة، وتشغيل مصفاة الزور، والانتعاش في القطاعات غير النفطية بعد تخفيف قيود كوفيد-19، ثم أن يصل معدل النمو إلى 3.3 في المائة في عام 2023، ثم 2.4 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في أسعار السلع الناتجة عن الحرب في أوكرانيا إلى زيادة التضخم بنسبة 4 في المائة في عام 2022، قبل أن تتراجع إلى 2.5 في المائة في عام 2023، ثم إلى 1.9 في المائة في عام 2024.



ستتمتع قطر بأعلى معدلات نمو في مجموعة البلدان هذه

بنحو **7.6%** في عام 2022
ثم **6.4%** في عام 2023

سيكون للحرب في أوكرانيا، وما نجم عنها من ارتفاع في أسعار الطاقة العالمية، تأثير إيجابي على النمو في المملكة العربية السعودية. وسيدعم الأثر الإيجابي باستئناف السياحة الدينية اعتباراً من عام 2022 بعد تخفيف قيود كوفيد-19، وكذلك بزيادة الاستثمارات من خلال صندوق الاستثمارات العامة. ومن المتوقع أن ينمو ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 6.4 في المائة في عام 2022، ثم 4.3 في المائة في عام 2023، و3.1 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن تتراوح معدلات التضخم بين 2.5 في المائة في عام 2022 و1.3 في المائة في عام 2024.

وفي الإمارات العربية المتحدة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.3 في المائة في عام 2022، مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة وزيادة إنتاج النفط، بالإضافة إلى تزايد الطلب وحركة السياحة المرتبطة باستضافة دبي لمعرض إكسبو 2020 في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى آذار/مارس 2022. ويتوقع أن تبلغ نسبة نمو الاقتصاد 5 في المائة في عام 2023، ثم 4.2 في المائة في عام 2024. وفي عام 2022، من المتوقع أن يؤدي تدفق السياح إلى الإكسبو، علاوة على الارتفاع العالمي في أسعار الغذاء والطاقة، إلى تضخم بنسبة 4.8 في المائة، قبل أن يتراجع إلى 2.2 في المائة في عام 2024.

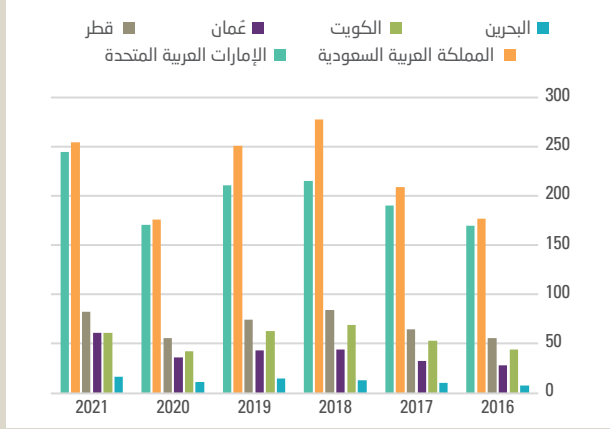
الجدول 4-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2022-2024

ألف. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)			
2024	2023	2022	
4.2	5.0	6.3	الإمارات العربية المتحدة
2.9	3.5	4.1	البحرين
3.5	3.6	4.6	عمان
2.3	6.4	7.6	قطر
2.4	3.3	5.9	الكويت
3.1	4.3	6.4	المملكة العربية السعودية
3.3	4.6	6.3	بلدان مجلس التعاون الخليجي
باء. معدل تضخم أسعار المستهلك (بالنسبة المئوية في السنة)			
2024	2023	2022	
2.2	3.7	4.8	الإمارات العربية المتحدة
3.1	4.3	3.5	البحرين
3.0	3.1	3.6	عمان
2.7	3.1	3.6	قطر
1.9	2.5	4.0	الكويت
1.3	1.8	2.5	المملكة العربية السعودية
1.9	2.6	3.4	بلدان مجلس التعاون الخليجي

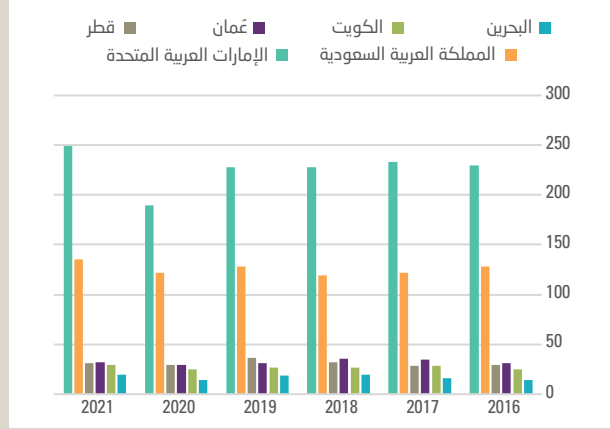
المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

الشكل 2-2 الصادرات والواردات في بلدان مجلس التعاون الخليجي

باء. الواردات إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي
(مليارات الدولارات)



ألف. الصادرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي
(مليارات الدولارات)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى توجهات الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

وستستفيد بلدان مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع أسعار الطاقة، ومن المتوقع أن تسجل فائضاً مالياً بنسبة 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وسيُدمع هذا الفائض بتزايد الإيرادات الضريبية، إذ اعتمدت بلدان عدة من مجلس التعاون الخليجي، في عام 2021، معدلات ضرائب جديدة، أو راجعت المعدلات القائمة، لاسيما ضريبة القيمة المضافة. وسيتمكّن الفائض المالي لمجموعة البلدان هذه من خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 36.4 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 30 في المائة في عام 2022.

وستستفيد عُمان من ارتفاع أسعار الطاقة وتوسيع طاقتها على تصدير الغاز لزيادة حيزها المالي. وقد ارتفعت إيرادات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 31 في المائة في عام 2021، ومن المتوقع أن تزيد أكثر في عام 2022 نتيجة للزيادة الكبيرة في حجم الإنتاج وسعر الغاز. وسيؤدي ذلك إلى فائض مالي بنسبة 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، و 2.7 في المائة في عام 2023، و 1.6 في المائة في عام 2024. ستتيح هذه المكاسب خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد، من 78 في المائة في عام 2021، إلى 55 في المائة في عام 2024.

ومع تراخي قيود التصدي لانتشار كوفيد-19 عام 2021، استئناف السفر الدولي وعادت الحيوية إلى الاستهلاك. وتسبب ذلك في زيادة الطلب على الطاقة، ما ترجم إلى ارتفاع الصادرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي. في عام 2021، زادت الصادرات بنسبة 21 في المائة، متجاوزة مستويات ما قبل الجائحة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2022، نتيجة لارتفاع الطلب وتزايد أسعار الطاقة من جراء الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على الاتحاد الروسي. ومن المتوقع أن تزيد الصادرات من دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 8 في المائة في سنة 2022-2023، وبنسبة 5 في المائة في عام 2024. أثرت الحرب في أوكرانيا أيضاً على أسعار المواد الغذائية والمعادن، ومن المتوقع أن تؤدي إلى زيادة الواردات إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5 في المائة في سنة 2022-2023، وبحوالي 4 في المائة في عام 2024.

ستشهد عُمان والمملكة العربية السعودية أكبر زيادة في الصادرات في عام 2022، بنحو 13 في المائة و 11.3 في المائة على التوالي، بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج الغاز والنفط. ومن المتوقع أن تشهد عُمان وقطر الزيادة الأكبر في الواردات، بنحو 11.2 في المائة و 9 في المائة على التوالي. ومن المتوقع أن تشهد قطر طفرة في الطلب المحلي قبل كأس العالم لكرة القدم، الذي تستضيفه الدوحة، وخلال فترة الكأس أيضاً.

الجدول 5-2 معدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2022-2024

الواردات			الصادرات			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
4.0	4.8	5.6	5.1	7.9	7.5	مجموع البلدان العربية
4.0	4.8	3.8	5.1	6.3	6.0	الإمارات العربية المتحدة
5.2	6.1	4.6	5.5	6.0	4.6	البحرين
5.1	6.3	11.2	6.5	7.0	13.0	عمان
3.4	4.9	9.0	2.1	15.0	9.0	قطر
2.8	7.1	3.7	4.0	4.9	6.4	الكويت
4.1	4.5	5.5	6.0	8.0	11.3	المملكة العربية السعودية
3.9	5.0	5.1	5.0	7.7	8.0	بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

الجدول 6-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي

الديون الحكومية			الرصيد المالي			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
16.4	20.3	25.4	2.5	3.0	6.5	الإمارات العربية المتحدة
128.3	129.6	131.3	-6.8	-6.5	-4.9	البحرين
55.0	60.6	67.6	1.6	2.7	4.7	عمان
21.6	28.9	47.5	5.9	14.1	12.7	قطر
8.7	10.4	11.4	1.1	0.2	-0.3	الكويت
18.6	22.0	22.1	2.2	2.9	4.7	المملكة العربية السعودية
21.9	25.8	29.9	2.4	3.9	5.6	بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

ومن المتوقع أن تسجل قطر فائضاً مالياً كبيراً بحوالي 12.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، ثم 14.1 في المائة في عام 2023، مستفيدة من زيادة أسعار الغاز وارتفاع الطلب عليه. ومن المتوقع أيضاً أن تحافظ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على فوائضهما المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فتسجلا، على الترتيب، فائضاً بنسبة 4.7 و6.5 في المائة في عام 2022، مستفيدتين من ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب العالمي على النفط نتيجة للحرب في أوكرانيا. وستستفيد الكويت أيضاً من الزيادة في أسعار النفط في تحسين وضعها المالي، فتنتقل من عجز في عام 2021 إلى توازن الرصيد في عام 2022.

وفي البحرين، يتوقع انخفاض طفيف في العجز المالي من 11.7 في المائة في عام 2021، إلى 4.9 في المائة في عام 2022، نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة ومضاعفة معدل ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022. ومن المتوقع أن يستمر هذا العجز خلال عامي 2023 و2024، وتشير التقديرات إلى أنه سيبلغ نحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، ما زالت الحكومة على سياستها التوسعية، التي تشمل الإنفاق لتمويل مصانع النفط في سترة وخليج البحرين. ومن المتوقع أن تظل مستويات الدين مرتفعة، فتصل إلى حوالي 130 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2022 و2024، ممّا يؤكد الحاجة إلى إعادة هيكلة الديون.

جيم. البلدان المتوسطة الدخل

معدل نمو بنسبة 5.4 في المائة في عام 2022 وبنسبة 3.2 في المائة في عام 2023، قبل أن يصل إلى 2.6 في المائة في عام 2024. في نيسان/أبريل 2022، وقّعت الجزائر اتفاقية مع إيطاليا لزيادة صادرات الغاز، لتحلّ جزئياً محلّ واردات الغاز من الاتحاد الروسي. ومن المتوقع أن يبدأ التسليم في نهاية عام 2022، وأن يستمرّ في عامي 2023 و2024.¹³

وتأثرت مصر كثيراً بالحرب في أوكرانيا، علماً أنها تتفاوض على برنامج شامل لدعم الاقتصاد مع صندوق النقد الدولي، وذلك في إطار تسهيل الصندوق الممدد، وقد تمّ التوصل إلى

من المتوقع أن تواصل البلدان العربية المتوسطة الدخل تعافيتها الاقتصادي الذي بدأ في عام 2021، لاسيما بعد إزالة القيود المفروضة بسبب الجائحة، واستئناف النشاط الاقتصادي الطبيعي، بما في ذلك استعادة قطاع السياحة لبعض من زخمه. وقد تباطأ تعافي هذه البلدان نتيجة للحرب في أوكرانيا، وما نجم عنها من آثار. ويحيط عدم يقين كثيف بالتوقعات بشأن البلدان المتوسطة الدخل. فقد فاقمت الحرب في أوكرانيا الظروف الاجتماعية والاقتصادية، الصعبة أصلاً، في العديد من البلدان المتوسطة الدخل. وتتفاوض ثلاثة بلدان متوسطة الدخل، هي تونس ولبنان ومصر، مع صندوق النقد الدولي لوضع برنامج في إطار تسهيل الصندوق الممدد. ومن ناحية أخرى، تعاني معظم البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة العربية من ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن مجموعة البلدان هذه ستسجل نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.3 في المائة في عام 2022، وبنحو 3.5 في المائة خلال الفترة 2023-2024. ومن المتوقع أن يصل التضخم إلى 17.7 في المائة في عام 2022، ثم إلى 10.9 في المائة في عام 2023، وإلى 8.3 في المائة في عام 2024.

وستشهد جميع البلدان العربية المتوسطة الدخل، باستثناء الجزائر ومصر، معدلات نمو معتدلة في عام 2022. أما الجزائر، فسوف تستفيد من ارتفاع أسعار النفط لتسجل



تتفاوض ثلاثة بلدان متوسطة الدخل، هي تونس ولبنان ومصر، مع صندوق النقد الدولي لوضع برنامج في إطار تسهيل الصندوق الممدد



سيوقع الصراع أثراً سلبياً مماثلاً على معدلات النمو في الأردن وتونس ولبنان والمغرب



بفعل الزيادات الحادة في أسعار الطاقة والمعادن والسلع الأساسية

بوتيرة معتدلة في عامي 2023 و2024، بنحو 2.3 و3.1 في المائة على الترتيب. ومن المتوقع أن يصل التضخم إلى 6.8 في المائة في عام 2022، ثم إلى 4.3 في المائة في عام 2023، و3.8 في المائة في عام 2024.

ويحيط عدم اليقين بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في تونس، وقد فاقمت الحرب في أوكرانيا من صعوبة الأوضاع بعد أن تسببت بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3 في المائة في عام 2022 مع استئناف الأنشطة السياحية، وبنحو 1.3 في المائة في سنة 2023-2024. ويتأثر المشهد بتزايد معدلات البطالة، والعجز المزدوج، وارتفاع الديون، وضعف الإصلاحات، وانخفاض قيمة العملة المحلية. وعلى الرغم من الإصلاحات التي أطلقتها تونس في إطار جهودها لإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل الصندوق الممدد، فقد الدينار التونسي حوالي 10 في المائة من قيمته بين تموز/يوليو 2021 وتموز/يوليو 2022، علماً أن البلد قد توصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي على مستوى الخبراء في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

اتفاق على مستوى الخبراء في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وتشير التقديرات إلى أن مجموعة البلدان هذه ستسجل نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.4 في المائة في عام 2022، وذلك بفعل قوى عديدة، ثم ستصبح نسبة النمو 4.3 في المائة خلال الفترة 2023-2024. وسيكون لارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية والانخفاض المتوقع في السياحة تأثيراً سلبياً كبيراً على الاقتصاد المصري: فحوالي ثلث السياح القادمين إلى مصر يأتون من الاتحاد الروسي أو من أوكرانيا¹⁴. وبالمقابل، تُتوقع زيادة ملحوظة في الطلب على الغاز المصري بعد الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي ومصر لزيادة واردات الغاز من مصر، في إطار مساعي البلدان الأوروبية إلى خفض اعتمادها على الطاقة الروسية. وستكون لهذا الاتفاق آثاراً إيجابية جمّة على النمو المصري. إلا أنّ تزايد الإيرادات من الطاقة ستقابلها زيادة في واردات السلع الأساسية، حيث تعتمد مصر اعتماداً كبيراً على الواردات من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، لا سيما الواردات الغذائية. وتُعدّ مصر واحدة من أكبر مستوردي القمح في العالم، ويأتي 80 في المائة من هذا القمح من بلديّ النزاع. وكان لهذه التطورات تأثيراً سلبياً كبيراً على تضخم أسعار الاستهلاك، فتشير التوقعات إلى أنه سيبلغ 18.5 في المائة في عام 2022، ثم 15.6 في المائة في عام 2023، و11.2 في المائة في عام 2024. واستجابة للتضخم، سمح البنك المركزي المصري بخفض قيمة العملة في محاولة لاحتواء ارتفاع الأسعار وتعزيز الصادرات. فتراجعت قيمة الجنيه المصري بحوالي 16 في المائة، وذلك في ليلة وضحاها في منتصف آذار/مارس 2022.

وسيوقع الصراع أثراً سلبياً مماثلاً على معدلات النمو في الأردن وتونس ولبنان والمغرب، وذلك، في المقام الأول، بفعل الزيادات الحادة في أسعار الطاقة والمعادن والسلع الأساسية، مثل القمح والحبوب والزيوت. ويتزايد القلق في هذه البلدان بشأن الأمن الغذائي نتيجةً للعقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد الروسي، وتعطل سلاسل التوريد بسبب الأنشطة العسكرية.

وفي المغرب، يُتوقع للاقتصاد نموّاً بنسبة 0.9 في المائة بفعل عوامل عدّة، تشمل موجات الجفاف والحرب في أوكرانيا وما نتج عنها من نقص في الغذاء وارتفاع في أسعار الطاقة. وفي عام 2022، من المتوقع أن يتسبب الجفاف في انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 17.3 في المائة¹⁵. وتشير التوقعات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي

المائة من قيمتها على مدى السنوات الثلاث الماضية. بعد انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 17 في المائة في عام 2021، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 2.2 في المائة في عام 2022 مدعوماً بنمو في قطاع السياحة، مع تدفق كبير للمغتربين اللبنانيين بعد عامين من قيود السفر التي فرضتها الجائحة. من المتوقع أن يزور البلاد أكثر من 1 مليون سائح في عام 2022 وأن ينفقوا حوالي 3 مليارات دولار. في عامي 2023 و2024، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 6.7 و5.2 في المائة، على الترتيب، بيد أن تحقيق معدلات النمو هذه مشروط بانتخاب رئيس جديد (انتهت فترة ولاية الرئيس الأخير في تشرين الأول/أكتوبر 2022)، وتشكيل حكومة جديدة، واعتماد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وإبرام صفقة مع صندوق النقد الدولي. في أبريل/نيسان 2022، توصل لبنان إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي للاستفادة من تسهيل الصندوق الممدد لمدة أربع سنوات¹⁷. إلا أن الاتفاق لا يزال في مراحله الأولى: فهو يحتاج إلى موافقة نهائية من المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ولن يدخل حيز التنفيذ قبل تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية لم تبدأ بعد. ومع الفراغ السياسي في البلد، قد يصعب التوصل إلى هذا الاتفاق في عام 2022. ومن المتوقع أن يسجل لبنان معدل تضخم ضخم يبلغ حوالي 86.9 في المائة في عام 2022.

ويتوقع أيضاً أن يكون النمو في الأردن متواضعاً ومدفوعاً بالنمو في قطاع السياحة، فيصل إلى نسبة 2.6 في المائة في عام 2022، و2 في المائة في عام 2023، و2.3 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن تتراوح معدلات التضخم من 3.9 في المائة في عام 2022 إلى 3 في المائة في عام 2024، بعد ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية بسبب الحرب في أوكرانيا.

وتستمر معاناة لبنان مما أسماه البنك الدولي "كساداً متعمداً"¹⁶، تسبب بظروف اقتصادية ومالية صعبة فاقمها الجمود السياسي، وعدم الشروع في الإصلاحات الاقتصادية، وتداعيات الحرب في أوكرانيا. ومع الإخفاق في تشكيل حكومة، بعد انتخابات برلمانية في أيار/مايو 2022، تأخر إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي، في حين يعاني المواطنون من انهيار تام في توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، وتدهور النظامين الصحي والتعليمي، والهجرة الهائلة للأدمغة، والفراغ السياسي، وارتفاع الأسعار. وأثرُ الحرب في أوكرانيا شديداً على الظروف الاقتصادية في البلد، لأن البلدين المتنازعين هما المصدران الرئيسيان للقمح والحبوب إلى لبنان. ويعاني لبنان أيضاً من ارتفاع أسعار الطاقة في وقت استنفد فيه البلد احتياطياته من النقد الأجنبي، وسجل فيه انخفاض غير مسبوق في قيمة عملته المحلية، حيث فقدت الليرة اللبنانية 95 في



■ تستمر معاناة لبنان مما أسماه البنك الدولي "كساداً متعمداً"

■ من المتوقع أن يسجل لبنان معدل تضخم ضخم يبلغ حوالي 86.9% في عام 2022

الجدول 7-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان العربية المتوسطة الدخل، 2022-2024

ألف. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)			
2024	2023	2022	
2.3	2.0	2.6	الأردن
1.4	1.3	2.3	تونس
2.6	3.2	5.4	الجزائر
5.2	6.7	2.2	لبنان
4.2	4.3	5.4	مصر
3.1	2.3	0.9	المغرب
3.5	3.6	4.3	البلدان العربية المتوسطة الدخل
باء. معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)			
2024	2023	2022	
3.1	3.1	3.9	الأردن
7.5	8.7	9.1	تونس
5.9	7.1	7.2	الجزائر
10.9	13.7	86.9	لبنان
11.2	15.6	18.5	مصر
3.8	4.3	6.8	المغرب
8.3	10.9	17.7	البلدان العربية المتوسطة الدخل

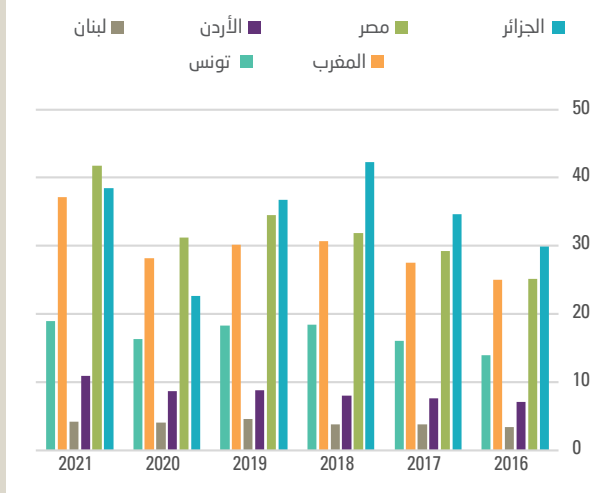
المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

وفي لبنان، من المتوقع أن تنخفض الصادرات بنسبة 8.5 في المائة في عام 2022. في عام 2022، فرضت حكومتا مصر ولبنان حظراً مؤقتاً على تصدير الأغذية الأساسية لاحتواء أزمة الغذاء التي ظهرت بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا. ومن المتوقع أن تنمو الصادرات من البلدان المتوسطة الدخل في عام 2022 بنسبة 8.4 في المائة، بينما من المتوقع أن تزيد الواردات بنسبة 7 في المائة نتيجة لارتفاع تكلفة الواردات بسبب الحرب في أوكرانيا.

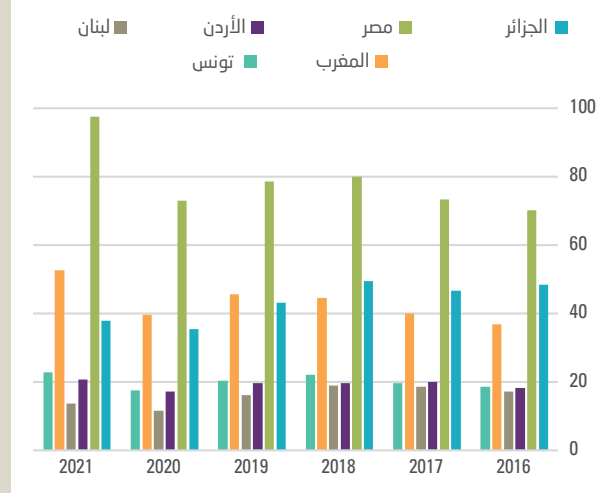
من المتوقع أن تسجل البلدان العربية المتوسطة الدخل زيادة كبيرة في صادراتها و وارداتها في عامي 2021 و 2022. في عام 2021، ازدادت صادرات مجموعة البلدان هذه بنسبة 26 في المائة، مدفوعة بعودة صادرات الفوسفات من مصر والأردن، والنفط من الجزائر. وفي الأردن وحده، زادت صادرات الفوسفات والبوتاس بنسبة 28 في المائة بين عامي 2019 و 2021¹⁸. ومن المتوقع أن تزداد الصادرات بوتيرة معتدلة في الفترة 2022-2024، باستثناء مصر حيث ستنمو صادرات الغاز بشكل كبير.

الشكل 2-3 الصادرات والواردات في البلدان العربية المتوسطة الدخل

باء. الواردات إلى البلدان المتوسطة الدخل
(مليارات الدولارات)



ألف. الصادرات من البلدان المتوسطة الدخل
(مليارات الدولارات)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى توجهات الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

الزيادة في إيرادات التصدير الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة وتزايد الطلب عليها. من المتوقع أن يسجل البلد عجزاً مالياً بنسبة 7.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، و8.3 في المائة في الفترة 2023-2024.

وتشير التوقعات إلى حيز مالي أضيق للبلدان العربية المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان المستوردة للنفط التي ستتأثر بارتفاع أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن يصل العجز المالي فيها إلى 8 في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي. وستضطر البلدان التي تتاجر مع الاتحاد الروسي أو أوكرانيا إلى البحث عن أسواق جديدة بكلفة أعلى، ممّا قد يثقل على الأوضاع المالية لتلك البلدان. وهذا مصدر قلق خاصة بالنسبة إلى البلدان المستوردة للقمح التي أقيمت على دعمها للخبز، مثل تونس ولبنان ومصر والمغرب، حيث ستتحمل هذه البلدان أعباءً إضافية. لكن، يتوقع أيضاً لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتوسطة الدخل أن تنخفض نتيجة للتراجع الكبير في قيمة الديون اللبنانية بعد الانخفاض الهائل في قيمة العملة المحلية.

وفي مصر، واستجابة للانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية وارتفاع التضخم، نفذت الحكومة عدّة تدابير للتخفيف من الأثر على المواطنين، بما في ذلك زيادة الأجور والمعاشات التقاعدية في القطاع العام وتوسيع نطاق التغطية ببرامج التحويلات النقدية. وهذه التدابير، تضاف إليها الزيادة العالمية في أسعار السلع الأساسية، سوف تزيد الإنفاق الحكومي كثيراً، ممّا يأتي على مكاسب

تشير التوقعات إلى حيز مالي أضيق للبلدان العربية المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان المستوردة للنفط



من المتوقع أن يصل العجز المالي فيها إلى **8% من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي**

الجدول 8-2 معدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية في البلدان العربية المتوسطة الدخل، 2022-2024

الواردات			الصادرات			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
4.0	4.8	5.6	5.1	7.9	7.5	مجموع البلدان العربية
1.7	1.9	3.0	5.3	3.8	6.5	الأردن
2.7	2.3	4.5	1.8	1.8	2.5	تونس
4.0	4.0	3.0	3.1	4.2	4.4	الجزائر
8.1	3.6	2.0	2.8	-0.6	-8.5	لبنان
4.7	5.5	11.5	5.7	7.8	18.2	مصر
4.0	5.0	6.0	4.9	5.1	2.9	المغرب
4.1	4.4	7.0	4.6	5.4	8.4	البلدان العربية المتوسطة الدخل

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

2022، وافق البنك الدولي على قرض بقيمة 130 مليون دولار لتعزيز الأمن الغذائي التونسي من خلال تمويل استيراد الحبوب والبذور للزراعة¹⁹. ولا تزال المناقشات جارية بشأن تسهيل الصندوق الممدد التابع لصندوق النقد الدولي، وتحضع الموافقة على الاتفاق إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية.

وفي الأردن، يواجه الحيز المالي، الضيق أصلاً، ضغوطاً إضافية من جراء الزيادة العالمية في أسعار الطاقة والمواد الغذائية. ومن المتوقع أن يصل العجز المالي إلى 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وفي حزيران/يونيو 2022، أصدرت الحكومة بنجاح سندات يورو بقيمة 650 مليون دولار²⁰ من أجل تمويل الواردات. ومن المتوقع أن ترتفع مستويات الدين إلى 92.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 وأن ترتفع أكثر إلى 95.9 في المائة في عام 2024، مما يعني إلحاح الحاجة إلى إعادة هيكلة الديون.

في المغرب، ونتيجة للتباطؤ الاقتصادي المتوقع لعامي 2022 و2024، من المتوقع أن تؤجل الحكومة أي خطط إصلاحية تهدف إلى ترشيد دعم الطاقة والغذاء. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يستمر العجز المالي ليتراوح بين 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 و5.1 في المائة في الفترة 2023-2024. ومن المتوقع أيضاً أن ترتفع مستويات الديون لتغطية ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية. ومن المتوقع أن تظل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند حوالي 77 في المائة خلال الفترة 2022-2024.

ولا تزال مستويات الدين مرتفعة في تونس، مع مخاوف متزايدة بشأن القدرة على تحمّل الديون. ويُرجّح أن تكون نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 87.1 في المائة في عام 2022، و83.7 في المائة في عام 2024. وسيبيلج العجز المالي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حوالي 5.6 في المائة في الفترة 2022-2024. في يوليو/تموز

الجدول 9-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المتوسطة الدخل

الديون الحكومية			الرصيد المالي			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
95.9	94.7	92.2	-5.9	-6.7	-7.0	الأردن
83.7	85.6	87.1	-5.6	-5.8	-5.6	تونس
75.2	71.5	66.4	-8.5	-10.2	-12.9	الجزائر
61.0	64.6	89.9	-4.8	-5.2	-6.7	لبنان
75.1	78.0	82.1	-8.3	-8.3	-7.3	مصر
77.0	76.6	76.5	-5.1	-5.1	-4.5	المغرب
76.3	77.2	79.1	-7.5	-7.9	-8.0	البلدان العربية المتوسطة الدخل

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

لتمويل سداد التحويلات النقدية لحوالي 150,000 أسرة لبنانية شديدة الفقر في إطار برنامج أمان²¹. لكنّ الحكومة لم توافق على القرض إلا في عام 2022، وبدأ صرف التحويل النقدي في النصف الثاني من السنة. وقد وافق البنك الدولي في عام 2022 على قرض بقيمة 150 مليون دولار للبنان لتمويل استيراد القمح والحفاظ على دعم الخبز.

ومن المتوقع أن تتسع هوة العجز المالي في الجزائر، إذا ما حسب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فتصل إلى 12.9 في المائة في عام 2022، كما يتوقع تزايد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل 75.2 في المائة في عام 2024.

سيستمر العجز المالي في لبنان في عام 2022 بسبب الانكماش الاقتصادي الحادّ وما نتج عنه من انخفاض في الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى انخفاض النفقات إلى الحد الأدنى. ومن المتوقع أن يصل العجز المالي إلى 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، قبل أن يتحسن قليلاً في الفترة 2023-2024، بشرط إجراء ضبط شامل للمالية العامة وإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وقد انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بفعل الانخفاض الهائل في قيمة العملة المحلية. ولم يسدّد البلد أي ديون منذ تخلّفه في عام 2020، لكنه عاود اللجوء إلى الاقتراض لتمويل الاحتياجات الأساسية. في عام 2021، قدم البنك الدولي قرضاً بقيمة 246 مليون دولار إلى لبنان

دال. البلدان المتأثرة بالصراع

المواد الغذائية من جراء عدم الاستقرار السياسي، والحرب في أوكرانيا التي تعيق اقتصادات البلدان المتأثرة بالصراع. علاوة على ذلك، يشكل انخفاض معدلات التطعيم عاملاً في عدم اليقين، إذ قد يتسبب ظهور متحورات جديدة للفيروس وموجات عدوى جديدة بأضرار في اقتصادات هذه البلدان، الهشة أصلاً.

لا تزال البلدان المتأثرة بالصراع تواجه عدم استقرار سياسي وشواغل أمنية. ومن المتوقع أن ينمو ناتجها المحلي الإجمالي بمعدل 2.8 في المائة في عام 2022، و6.8 في المائة في عام 2023، و3.6 في المائة في عام 2024، وذلك مقارنة بنمو تُقدّر نسبته بحوالي 6.4 في المائة في عام 2021. وهذا التباطؤ متوقع في ظل ارتفاع أسعار

عام 2022، وبنسبة 0.2 في المائة في عام 2023، وبنسبة 0.7 في المائة في عام 2024. فالبلد لا يزال يعاني عدم الاستقرار السياسي وتكرار الأعمال العدوانية، علاوة على استمرار العقوبات التي تشمل قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، وآثار الحرب في أوكرانيا على الأسعار العالمية. والصراع السوري المديد، وما نجم عنه من انخفاض في قيمة العملة المحلية، ساهم في حدوث ارتفاع كبير في معدلات التضخم. في عام 2021 وحده، فقدت الليرة السورية حوالي 11 في المائة من قيمتها²².

وسيستفيد العراق من ارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع أن ينمو ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 6.2 في المائة في عام 2022، و5 في المائة في عام 2023، و3.6 في المائة في عام 2024. وتشير التقديرات إلى أن مجموعة البلدان هذه ستسجل نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.6 في المائة في عام 2022، وبنحو 3.2 في المائة خلال الفترة 2023-2024.

ليبيا هي البلد العربي الوحيد الذي يتوقع له انكماش في ناتجه المحلي

الإجمالي في عام 2022 وذلك بنسبة **17.7%**



إذا استؤنف إنتاج النفط وتصديره في عام 2023 بمستويات عام 2021، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **33.3%** في عام 2023 وبنسبة **5.7%** في عام 2024

وليبيا هي البلد العربي الوحيد الذي يتوقع له انكماش في ناتجه المحلي الإجمالي في عام 2022، وذلك بنسبة 17.7 في المائة. ولا تزال التوترات تلقي بظلالها على المشهد السياسي في البلد. فقد أدى تأجيل الانتخابات الوطنية منذ كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى تفاقم التوترات السياسية والانقسام الوطني. وهذا التوتر يشتد مع المخاوف الأمنية، وقد شهد تصعيداً بلغ تعطيل إنتاج النفط، حيث أوقفت بعض الموانئ الرئيسية عملياتها. لكن إذا استؤنف إنتاج النفط وتصديره في عام 2023 بمستويات عام 2021، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 33.3 في المائة في عام 2023، وبنسبة 5.7 في المائة في عام 2024.

ولا يزال اليمن يعاني من الانقسام السياسي الداخلي، وتجزؤ المؤسسات، وعدم الاستقرار الأمني، وحالات الطوارئ الإنسانية، مع مخاوف متكررة بوقوع المجاعة. وهذه العوامل تؤخر التعافي وإعادة الإعمار، وتفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية، ويزداد وقعها جساماً بتداعيات الحرب في أوكرانيا، وما نتج عنها من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية، وانخفاض المساعدات الدولية، في حين لا يزال إنتاج النفط أقل من طاقته الممكنة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لليمن بنسبة 2.3 في المائة في عام 2022، ثم 1.9 في المائة في عام 2023، و4.3 في المائة في عام 2024.

وقد تأثرت دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية سلباً بارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 4.7 في المائة فقط في عام 2022، ثم بنسبة 3.4 في المائة في عام 2023، و2.4 في المائة في عام 2024. وثمة قدر كبير من عدم اليقين بشأن الأوضاع السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية، مع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية وتكرارها، وحصار غزة المديد. علاوة على ذلك، تنخفض معدلات التطعيم في دولة فلسطين، وقد تقلصت المساعدات الدولية المقدمة إليها كثيراً بعد الحرب في أوكرانيا وتحويل جزء كبير من المساعدات الأوروبية لدعم اللاجئين الأوكرانيين، وتزايد الأعباء بالارتفاع العالمي في أسعار الطاقة والمواد الغذائية. ومن المتوقع أن يصل التضخم إلى 6.5 في المائة في عام 2022، ثم إلى 5.4 في المائة في عام 2023.

وفي الجمهورية العربية السورية، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1 في المائة فقط في

في عام 2021، تحسنت التجارة في البلدان العربية المتأثرة بالصراع تحسناً ملحوظاً. وزادت الصادرات بنسبة 18 في المائة، مدفوعة بشكل رئيسي بصادرات النفط من العراق وليبيا. وبموازاة ذلك، شهدت الواردات زيادة كبيرة، مدفوعة باستئناف الطلب والآمال في السلام والاستقرار. ومن المتوقع أن يؤدي توقف إنتاج النفط في ليبيا إلى تباطؤ الصادرات من المنطقة في عام 2022 إلى حوالي 0.7 في المائة. ومع التوقعات باستئناف إنتاج النفط في ليبيا، من المتوقع أن تزيد الصادرات من البلدان المتأثرة بالصراع بنسبة 15.6 في المائة في عام 2023، وبنسبة 6.4 في المائة في عام 2024. ويتوقع للواردات أن تتنامى بمعدل 4.1 في المائة في عام 2022، وبحوالي 3.8 في المائة في عام 2023.

وسُجّل في ليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن تضخم بأكثر من 10 في المائة في عام 2022 نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، والتي تفاقت بسبب الزيادة الدولية في أسعار المواد الغذائية بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا. في ليبيا، يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 26.2 في المائة في عام 2022، وإلى 15.8 في المائة في عام 2023، وإلى 10.3 في المائة في عام 2024. بالنسبة إلى اليمن، يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 51.2 في المائة في عام 2022، وإلى 28.1 في المائة في عام 2023، وإلى 13.2 في المائة في عام 2024. وفي الجمهورية العربية السورية، يتوقع له أن يصل إلى 51 في المائة في عام 2022، وإلى 14.5 في المائة في عام 2023.

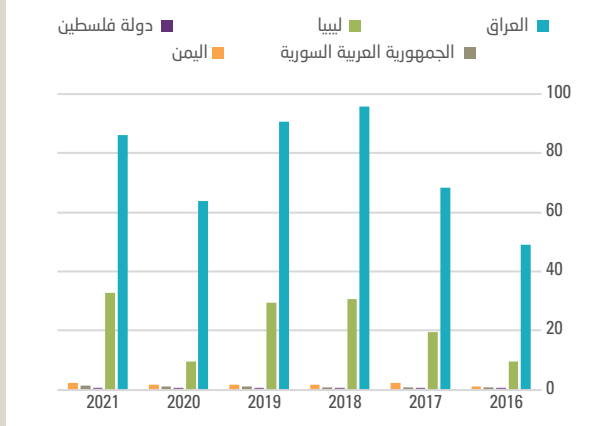
الجدول 10-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان العربية المتأثرة بالصراع، 2022-2024

ألف. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)			
2024	2023	2022	
0.7	0.2	0.1	الجمهورية العربية السورية
3.6	5.0	6.2	العراق
2.4	3.4	4.7	دولة فلسطين
5.7	33.3	-17.7	ليبيا
4.3	1.9	2.3	اليمن
3.6	6.8	2.8	البلدان العربية المتأثرة بالصراع
باء. معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)			
2024	2023	2022	
9.5	14.5	51.0	الجمهورية العربية السورية
3.2	3.2	5.6	العراق
4.8	5.4	6.5	دولة فلسطين
10.3	15.8	26.2	ليبيا
13.2	28.1	51.2	اليمن
5.5	8.0	16.0	البلدان العربية المتأثرة بالصراع

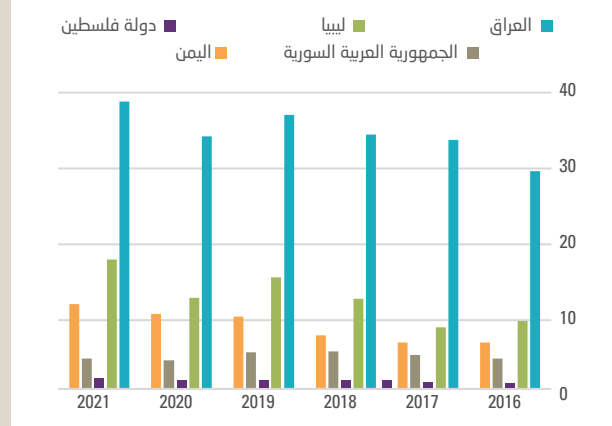
المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

الشكل 2-4 الصادرات والواردات في البلدان العربية المتأثرة بالصراع

باء. الواردات إلى البلدان المتأثرة بالصراع (مليارات الدولارات)



ألف. الصادرات من البلدان المتأثرة بالصراع (مليارات الدولارات)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى توجهاً الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

ليبيا واليمن، يحيط عدم اليقين باستئناف إنتاج النفط بكامل طاقات هذين البلدين. وفي الجمهورية العربية السورية، زادت الحكومة أجور القطاع العام مرتين في عام 2021 بسبب التفاقم الشديد في التضخم، مما شكل ضغطاً إضافياً على الموارد الحكومية. وقد يؤدي استمرار الزيادات في الأسعار وانخفاض قيمة العملة ودعم الأغذية والوقود إلى تعميق العجز وزيادة مستويات الديون في البلدان المتأثرة بالصراع.

ومن المتوقع أن تتحسن الأوضاع المالية للبلدان المتأثرة بالصراع في عام 2022، بحيث تسجل هذه البلدان فائضاً بنسبة 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك، بالدرجة الأولى، نتيجة للتحسن الكبير في وضع العراق المالي. فمع انتعاش أسواق النفط، وتزايد أسعاره، سيحقق العراق فائضاً مالياً بنسبة 8.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الفائض في العامين المقبلين. ومن المتوقع أن يتحول الوضع المالي لليبيا، من فائض بنسبة 10.2 في المائة في عام 2021 إلى عجز بنسبة 6 في المائة في عام 2022، نتيجة توقف إنتاج النفط وعدم الاستقرار السياسي، ثم معاودة تحقيق الفائض في الفترة 2023-2024 مع توقعات باستئناف إنتاج النفط.

ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتأثرة بالصراع، من حوالي 74 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 60 في المائة في عام 2022، ثم إلى 46 في المائة في عام 2024، مدفوعة بانخفاض نسبة الدين في العراق، من 80 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 44 في المائة في عام 2024.

يبدو أن الشكوك تحقّق بآفاق البلدان المتأثرة بالصراع مع المخاطر غير المتوقعة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا. ويخشى العراق من توقف إنتاجه النفطي إذا تأثرت شركات النفط الروسية العاملة في العراق بالعقوبات الدولية. وفي

من المتوقع أن
تتحسن الأوضاع المالية
للبلدان المتأثرة بالصراع
في عام 2022



بحيث تسجل هذه
البلدان فائضاً بنسبة
4.7% من الناتج
المحلي الإجمالي

الجدول 11-2 معدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية في البلدان العربية المتأثرة بالصراع، 2022-2024

الواردات			الصادرات			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
4.0	4.8	5.6	5.1	7.9	7.5	مجموع البلدان العربية
3.3	1.0	0.5	3.3	1.0	0.5	الجمهورية العربية السورية
7.8	9.5	10.9	7.8	9.5	10.9	العراق
2.7	3.0	3.0	2.7	3.0	3.0	دولة فلسطين
1.0	11.0	12.1	2.3	105.0	-50.0	ليبيا
2.0	2.0	5.1	4.2	4.5	59.3	اليمن
3.6	3.8	4.1	6.4	15.6	0.7	البلدان العربية المتأثرة بالصراع

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

الجدول 12-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المتأثرة بالصراع

الديون الحكومية			الرصيد المالي			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
35.0	27.2	20.5	-10.4	-10.9	-10.5	الجمهورية العربية السورية
44.3	51.7	63.2	4.7	6.2	8.5	العراق
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	دولة فلسطين
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	2.4	3.1	-6.0	ليبيا
45.6	50.5	58.7	-3.7	-4.4	-4.4	اليمن
43.7	49.8	59.4	2.8	3.9	4.7	البلدان العربية المتأثرة بالصراع

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

هاء. أقل البلدان نمواً

الرسمية، التي يُوجَّه المزيد منها لدعم أوكرانيا والبلدان التي تستضيف اللاجئين الأوكرانيين. ومن المتوقع أن تزداد التحويلات إلى البلدان المتأثرة بالصراع، لا سيما من بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تحقق نمواً كبيراً.

وفي السودان، ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي في أعقاب الانقلاب في عام 2021، لن يتجاوز نمو الناتج المحلي

في أقل البلدان العربية نمواً، يُتوقَّع نمو بنسبة 1 في المائة فقط في عام 2022، وبنسبة 3.3 في المائة في عام 2023، وبنسبة 4.6 في المائة في عام 2024. وقد اشتدت وطأة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان العربية نمواً بفعل ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية. وتواجه هذه البلدان، علاوة على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المحفوفة بالتحديات، خطر تراجع المساعدة الإنمائية

حوالي 2.9 في المائة، وفي عام 2023 نسبة 3.3 في المائة، مع توقع تراجع كبير في المساعدات والتحويلات، لا سيما من فرنسا، كنتيجة للحرب في أوكرانيا. سيؤثر هذا الصراع أيضاً على مستويات التضخم: فيتوقع في عام 2022 أن يرتفع التضخم إلى 12.5 في المائة.

ومن المتوقع أن تواصل موريتانيا نموها، مع توسع صناعات التعدين فيها. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بحوالي 4.5 في المائة في عام 2022، ثم بنحو 4 في المائة خلال الفترة 2023-2024. وسيكون للحرب في أوكرانيا تأثير مزدوج على موريتانيا: فسيكون لها تأثير إيجابي على صناعات التعدين، وخاصة خام الحديد والذهب، وتأثير سلبي على أسعار الطاقة والمواد الغذائية. وستؤثر الزيادة في الأسعار على معدلات التضخم، يتوقع أن ترتفع إلى 8.5 في المائة في عام 2022، و7.8 في المائة في عام 2023، و7.3 في المائة في عام 2024.

الإجمالي نسبة 0.3 في المائة في عام 2022، ونسبة 3.2 في المائة في عام 2023، ثم 4.8 في المائة في عام 2024. ومع استمرار عدم الاستقرار السياسي والمصاعب الاقتصادية، يتوقع لمعدل التضخم أن يصل إلى ما يقارب 189 في المائة في عام 2022.

وفي جيبوتي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.9 في المائة في عام 2022، وبحوالي 4 في المائة في الفترة 2023-2024، مدفوعاً بمشاريع البنية التحتية. ومن المتوقع أن تتراوح معدلات التضخم بين 6.6 و4.7 في المائة خلال الفترة نفسها. وتعاني جيبوتي أيضاً من الآثار غير المباشرة للأزمة في إثيوبيا المجاورة.

وفي جزر القمر، من المتوقع لوتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي أن تكون أبطأ من عام 2021 الذي بلغ النمو فيه حوالي 5.2 في المائة، بعد السياسة التوسعية التي اتبعتها الحكومة. فيتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي في عام 2022

الجدول 2-13 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في أقل البلدان العربية نمواً، 2022-2024

ألف. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)			
2024	2023	2022	
4.3	3.3	2.9	جزر القمر
3.7	4.3	2.9	جيبوتي
4.8	3.2	0.3	السودان
2.8	2.1	1.7	الصومال
4.0	4.1	4.5	موريتانيا
4.6	3.3	0.9	أقل البلدان العربية نمواً
باء. معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)			
2024	2023	2022	
2.9	5.6	12.5	جزر القمر
4.7	5.3	6.6	جيبوتي
14.5	85.2	189.0	السودان
7.5	8.9	10.5	الصومال
7.3	7.8	8.5	موريتانيا
13.3	74.1	163.4	أقل البلدان العربية نمواً

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

وتشير التوقعات إلى تدهور في الوضع المالي لأقل البلدان العربية نمواً في عام 2022. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يستمر العجز المالي ليتراوح بين 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 و4 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أيضاً أن تشهد أقل البلدان العربية نمواً انخفاضاً كبيراً في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، من 167.7 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 78 في المائة في عام 2022، وذلك بفعل الانخفاض الكبير في مستوى الديون في السودان.

ولا تزال الصومال تعاني من جفاف شديد يؤثر على قطاعي الزراعة والصحة، ويزيد من النزوح الداخلي، ويضرب بسبب عيش مختلف المجتمعات المحلية. بالإضافة إلى الكوارث المناخية، واجهت البلاد أيضاً عدم استقرار سياسي مع تأجيل الانتخابات الرئاسية من كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى أيار/مايو 2022. في عام 2022، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.7 في المائة فقط، وبنسبة 2.1 في المائة في عام 2023 و2.8 في المائة في عام 2024، إلى جانب توقعات بزيادة المساعدات الدولية في السنوات المقبلة. ومن المتوقع أن يصل التضخم إلى 10.5 في المائة في عام 2022 نتيجة للزيادات في أسعار الطاقة والمواد الغذائية الدولية بسبب الحرب في أوكرانيا.

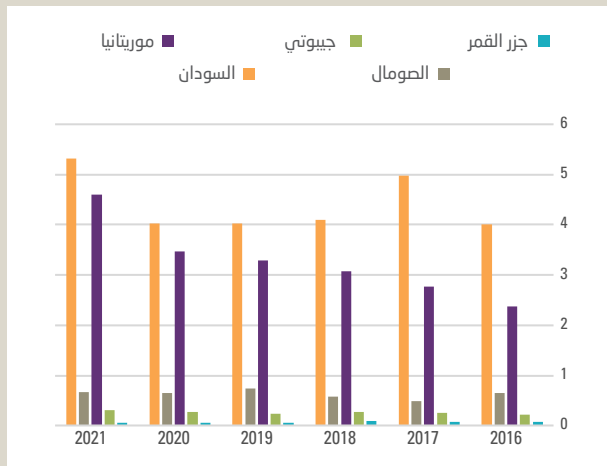
من المتوقع أن يؤدي نمو التجارة في جيبوتي إلى تعزيز مجمل التجارة في أقل البلدان العربية نمواً في الفترة 2021-2024. ففي عام 2021، زادت الصادرات بنسبة 13 في المائة في أقل البلدان العربية نمواً، بينما زادت الواردات بنسبة 29 في المائة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه: فمن المتوقع أن تنمو الصادرات بنحو 8 في المائة خلال الفترة 2021-2024، والواردات بمتوسط نسبته 7.6 في المائة خلال الفترة نفسها. وفي جيبوتي، من المتوقع أن تنمو الصادرات بنسبة 13.6 في المائة والواردات بنسبة 8.6 في المائة في عام 2022.



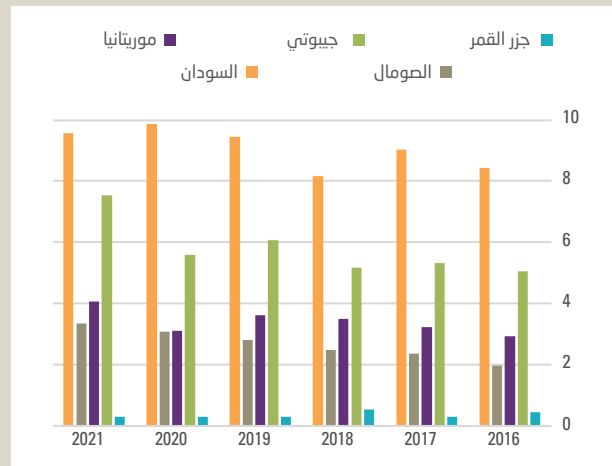
تشير التوقعات إلى تدهور في الوضع المالي لأقل البلدان العربية نمواً في عام 2022

الشكل 2-5 الصادرات والواردات في أقل البلدان العربية نمواً

باء. الواردات إلى أقل البلدان نمواً (مليارات الدولارات)



ألف. الصادرات من أقل البلدان نمواً (مليارات الدولارات)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى توجهات الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

الجدول 14-2 معدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية في أقل البلدان العربية نمواً، 2024-2022

الواردات			الصادرات			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
4.0	4.8	5.6	5.1	7.9	7.5	مجموع البلدان العربية
1.1	3.0	7.0	5.3	6.5	8.0	جزر القمر
7.0	11.0	8.6	10.0	18.0	13.6	جيبوتي
4.2	1.4	2.5	4.2	1.4	2.5	السودان
7.1	4.3	4.4	7.1	4.3	4.4	الصومال
6.0	7.0	7.5	6.0	7.0	7.5	موريتانيا
5.7	7.5	9.6	7.1	9.2	7.7	أقل البلدان نمواً

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

في المائة في عام 2021 إلى 83.2 في المائة في عام 2022، ثم إلى 34.7 في المائة في عام 2024. غير أن هذا الانخفاض الكبير مرهون باستئناف تخفيف عبء الديون عن السودان من الدائنين الرئيسيين، بما في ذلك نادي باريس. في حزيران/يونيو 2022، أعلن نادي باريس تعليق خطة تخفيف عبء الديون عن السودان بسبب عدم الاستقرار السياسي.

وفي جيبوتي، من المتوقع أن يتراوح العجز المالي بين 3 و4 في المائة خلال الفترة 2024-2022، في حين من المتوقع أن تتراوح نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 50 و54 في المائة. وتواجه جيبوتي تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة ناجمة عن جائحة كوفيد-19 وارتفاع الأسعار العالمية الذي تسببت به الحرب في أوكرانيا. في عام 2022، وافق البنك الدولي على تمويل بقيمة 19.5 مليون دولار للبلد، بما في ذلك قرض بقيمة 14.5 مليون دولار موجه إلى النظام الصحي²³.

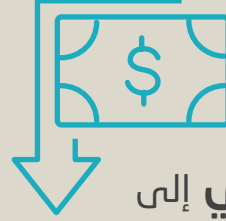
وفي السودان، وهو أكبر بلد في مجموعة البلدان هذه، من المتوقع أن يصل العجز المالي إلى 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، وأن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 187.7



تواجه جيبوتي
تحديات اجتماعية
واقتصادية كبيرة
ناجمة عن
جائحة كوفيد-19

السياحة مع ظهور متحورات جديدة من كوفيد-19، والخوف من قيود السفر الإضافية، وتداعيات الحرب في أوكرانيا. ويتوقع أن تزيد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 33.6 في المائة في عام 2022، إلى 38.3 في المائة في عام 2024.

في موريتانيا، سيؤدي ارتفاع أسعار الطاقة الناتج عن الحرب في أوكرانيا إلى زيادة الإنفاق على الدعم، ممّا سيؤثر سلباً على وضعها المالي. وسيتحول الوضع المالي العام من فائض في عام 2021 إلى عجز بنسبة 2.7 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع أن يساهم النمو في صناعات التعدين في خفض مستويات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2022 و2024، من 50 إلى 46 في المائة.



في جزر القمر، من المتوقع أن يصل العجز المالي إلى **7.6%** من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022

في جزر القمر، من المتوقع أن يصل العجز المالي إلى 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وستتأثر الإيرادات الحكومية سلباً، ويتأخر تعافي قطاع

الجدول 2-15 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان العربية نمواً، 2024-2022

الديون الحكومية			الرصيد المالي			
2024	2023	2022	2024	2023	2022	
38.3	36.9	33.6	-4.3	-6.5	-7.6	جزر القمر
50.1	51.1	53.8	-2.7	-3.0	-3.8	جيبوتي
34.7	47.2	83.2	-4.3	-4.4	-2.1	السودان
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	الصومال
45.7	47.9	50.1	-2.2	-2.6	-2.7	موريتانيا
36.4	47.3	78.1	-4.0	-4.2	-2.3	أقل البلدان العربية نمواً

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

واو. ملاحظات ختامية

هذه البلدان يتوقف التعافي على المصالحة السياسية، وفي بعضها الآخر على إنهاء الأعمال العدوانية، وفي معظمها على استئناف المساعدات والدعم الدوليين.

ولدى البلدان العربية المصدرة للنفط فرصة لمراكمة الاحتياطات والاستثمار في مشاريع تولّد النمو الشامل والتنمية المستدامة وتساعد على تنويع اقتصاداتها، بعيداً عن قطاع الطاقة. ويتعين على البلدان المستوردة للنفط، بما في ذلك البلدان المتأثرة بالصراع، أن ترشد إنفاقها وأن تنخرط في إصلاحات هيكلية لبناء منعة اقتصاداتها.

مع أن التوقعات للفترة 2022-2024 للمنطقة العربية تبدو إيجابية إلى حدّ كبير، لن يتوزّع النمو بالتساوي. فالحرب في أوكرانيا تدفع نحو ارتفاع عالمي في أسعار الطاقة والمواد الغذائية والمواد الخام، وفي حين ستستفيد دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من البلدان العربية المصدرة للنفط من ارتفاع أسعار الطاقة، ستواجه معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل مصاعب جمة في تمويل فواتير أعلى للاستيراد، بينما تعاني اقتصاداتها من تحديات هيكلية عميقة ومؤسسات ضعيفة. وستبقى الهشاشة سائدة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلدان العربية المتأثرة بالصراع والأقل نمواً: ففي بعض

التطورات الاجتماعية

وديناميات قضايا

الجنسين

3



الرسائل الرئيسية



يبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة في المنطقة العربية **46.1** في المائة، وهو أدنى معدل في العالم في عام **2022**، وفي الغالب لا تشارك أكثر من امرأة واحدة من كل خمس نساء عربيات في سوق العمل.



لدى المنطقة العربية أعلى معدل بطالة بين جميع المناطق في جميع أنحاء العالم، يقدر، في عام **2022**، بنحو **12** في المائة. ويعيش أكثر من ثلث سكان المنطقة، أو **37.5** في المائة، تحت عتبات الفقر الوطنية.



لا تزال المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة ضعيفة، حيث تشغل النساء في البلدان العربية فقط من **18.15** في المائة فقط من المقاعد البرلمانية.

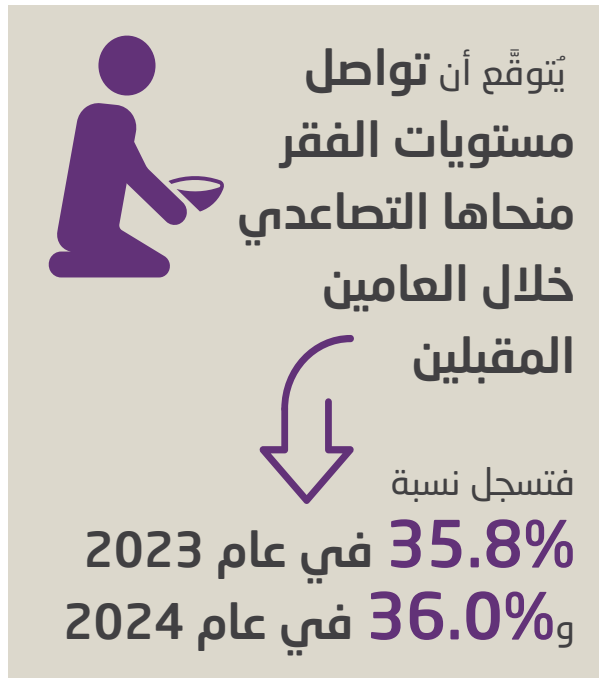


تحقق تقدم متواضع نحو تدارك الفجوة بين الجنسين في بعض البلدان العربية، إلا أن هذه الفجوة لا تزال قائمة في المنطقة، بنسبة **37.05** في المائة.

ألف. الفقر

تشهد المنطقة العربية تزايداً في الفقر. ويتبين من أحدث الإسقاطات بشأن النمو الإقليمي أن بيئة المنطقة مشحونة بالمخاطر، ومكشوفة إزاء الاضطرابات في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، لا سيما بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، وأن هذه البيئة هي أيضاً مثقلة بارتفاع كلفة المعيشة في عالم ما بعد الجائحة. ويتبين، باستخدام خطوط الفقر الوطنية، تزايد في الفقر في المنطقة العربية خلال عام 2022 مقارنة بسنوات ما قبل الجائحة. ويعيش أكثر من ثلث سكان المنطقة، أو 35.3 في المائة، تحت عتبة الفقر الوطنية. ويُتوقع أن تواصل مستويات الفقر منحها التصاعدي خلال العامين المقبلين، فتسجل نسبة 35.8 في المائة في عام 2023 و36.0 في المائة في عام 2024. وهذا المنحى هو العكس التام للإسقاطات التي أجريت قبل نشوب الحرب في أوكرانيا، والتي قُدِّرَت أن نسبة الفقراء من سكان المنطقة اليوم ستقلّ عن 34.5 في المائة، وأن هذه النسبة ستبقى على حالها خلال العامين المقبلين.

وتمة اختلافات ملحوظة في اتجاهات الفقر بين بلد وآخر، وبين مجموعة بلدان وأخرى، وذلك بحسب مستوى التنمية والظروف السياسية في كل بلد ومجموعة بلدان. وأدنى معدلات الفقر، كما يتبين من الجدول 1-3، هي في المغرب (4.7 في المائة)، ومن بعده الجزائر (6.7 في المائة). في الجزائر، تشير الإسقاطات إلى انخفاض مطّرد لمستويات الفقر، يستمر حتى عام 2024، بحيث تصبح أقلّ حتى من المغرب، حيث يتوقع أن تبلغ مستويات الفقر في الجزائر 5.5 في المائة في عام 2024، وذلك مقارنة بنسبة 6 في المائة في المغرب. والصومال على الطرف الآخر من الترتيب، إذ حلّت عليه الجائحة ونسبة الفقراء من سكانه هي 63.9 في المائة، ثم ارتفعت لتصل اليوم إلى 72.7 في المائة. وأما لبنان، فقد اجتمعت عليه مع الجائحة أزمة مالية، وبعد أن بلغ معدل الفقر فيه 45.6 في المائة في عام 2019، وصل إلى 68.6 في المائة في الفترة 2022-2024. وعلى هذا المنوال، لدى كل بلد عربي مجموعة ظروف وتحديات فريدة، تؤثر على مستويات الفقر واتجاهاته.



وقد شهدت البلدان العربية المتوسطة الدخل ارتفاعاً في مستويات الفقر قبل الجائحة، من 18.6 في المائة في عام

الجدول 1-3 مستويات الفقر في المنطقة العربية

2024	2023	2022	2019	
36.0	35.8	35.3	29.6	البلدان العربية
22.6	22.0	21.6	18.6	البلدان المتوسطة الدخل
22.2	22.9	24.0	21.0	الأردن
17.1	17.2	17.4	14.1	تونس
5.5	6.1	6.7	4.4	الجزائر
68.6	68.6	68.6	45.6	لبنان
34.4	33.2	32.2	29.7	مصر
6.0	5.2	4.7	2.1	المغرب
51.4	51.7	50.6	42.8	البلدان المتأثرة بالصراع
61.0	60.3	56.6	42.2	الجمهورية العربية السورية
19.8	20.3	20.8	13.9	العراق
46.3	44.2	41.2	30.1	دولة فلسطين
88.8	90.0	88.9	82.7	اليمن
48.6	48.7	48.6	40.1	أقل البلدان نمواً
44.6	44.6	43.6	41.5	جزر القمر
18.0	14.8	17.5	17.1	جيبوتي
54.2	54.6	54.0	43.8	السودان
71.9	72.0	72.7	63.9	الصومال
32.0	31.8	32.3	26.4	موريتانيا

المصدر: إسقاطات الإسكوا (لمزيد من المعلومات حول منهجية وضع الإسقاطات، يمكن الاطلاع على (ESCWA, 2022b).
ملاحظة: تستند المعدلات لكل من الجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن إلى آخر خطوط الفقر المتوفرة لهذه البلدان قبل عام 2019. بالنسبة إلى الأردن، تستند تقديرات معدل الفقر الوطني إلى منهجية داخلية وضعتها الإسكوا لتقدير خطوط الفقر (ESCWA, 2022a).

الإطار 1-3 الحرب في أوكرانيا والأمن الغذائي

أثرت الحرب في أوكرانيا بشدة على أشد البلدان العربية ضعفاً، كما فاقمت أوجهاً كثيرة لعدم الأمن الاجتماعي والاقتصادي في العالم. والأبعاد العالمية الرئيسية التي تهددها الحرب هي الأمن الغذائي وأسعار الوقود والتمويل، ولها آثار غير مباشرة على مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية الأخرى في جميع أنحاء العالم، وخاصة الفقر والصحة.

بالنسبة إلى الأمن الغذائي، ينتج الاتحاد الروسي وأوكرانيا ما يقرب من 30 في المائة من القمح المتداول في العالم، ونحو 12 في المائة من مجموع الأغذية المستهلكة فيه. وقد عطل الصراع تصدير القمح والذرة والشعير من هذين البلدين. وعلاوة على ما سبق، يُنتج قسم كبير من إمدادات العالم من الأسمدة في بيلاروس والاتحاد الروسي. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والأسمدة بشكل كبير، مما أثر على كل مزرعة عالمياً. وطول أمد الصراع يهدد بنكسة من حيث مكافحة الفقر وسوء التغذية. وقد تأثرت إمكانات الوكالات الدولية سلباً، لا سيما من حيث تقديم المعونة الغذائية للبلدان التي تعاني من المجاعة أو غيرها من الصراعات. على سبيل المثال، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى خفض حصص الإعاشة بسبب ارتفاع التكاليف، ما يحيد عن مسار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتصل بالقضاء على الجوع، ويتسبب بإقصاء فئات سكانية عديدة من برامج المعونة الغذائية. ووفقاً لتقديرات برنامج الأغذية العالمي، قد يتسبب الصراع بمعاناة ما يصل إلى 13 مليون شخص إضافي في العالم من المجاعة في عامي 2022 و2023.

في المنطقة العربية، تواصل أسعار المواد الغذائية ارتفاعها بسبب اضطرابات سلسلة التوريد العالمية. ففي تونس، بلغ تضخم أسعار المواد الغذائية 11.9 في المائة، مما دفع مجمل التضخم إلى 8.6 في المائة، وهو أعلى معدل منذ عام 1991. وفي المغرب، ارتفعت البنود الغذائية لمؤشر أسعار المستهلك بنسبة 12 في المائة في تموز/يوليو 2022 مقارنة بما كانت عليه في تموز/يوليو 2021، وفي مصر، ارتفعت هذه البنود خلال هذين العامين بنسبة 22.45 في المائة. وفي السودان، كانت أسعار الحبوب في شباط/فبراير 2022 أعلى مما كانت عليه في شباط/فبراير 2021 بحوالي 80 في المائة. أما لبنان، فوضعه مقلق، إذ أشارت التقديرات في آذار/مارس 2022 إلى أن الاحتياطيات الغذائية لا تكفي إلا لحوالي 1.5 شهر. كما فقد البلد بعضاً من سعته لتخزين المواد الغذائية بعد انفجار مرفأ بيروت. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يواجه 12 مليون شخص (55 في المائة) من السكان في الجمهورية العربية السورية درجة حادة من عدم الأمن الغذائي. ونتيجة للجائحة والحرب في أوكرانيا، وصل عدد الذين يعانون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي في اليمن إلى 17.4 مليون شخص في آذار/مارس 2022، وكان 2.2 مليون شخص يعانون من سوء التغذية.

المصدر: World Bank, 2022c.

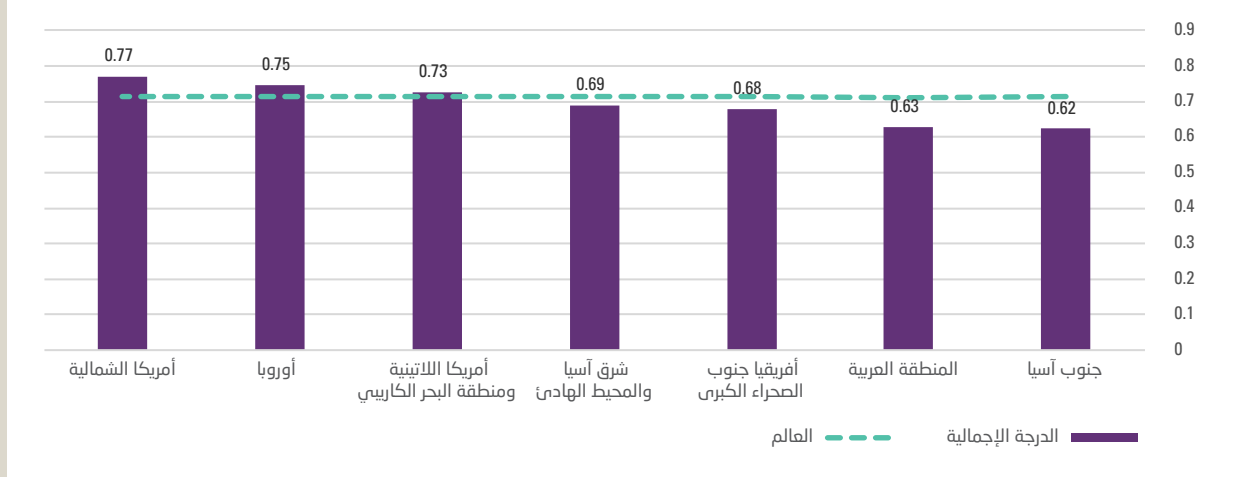
باء. المساواة بين الجنسين



قد يستغرق
تدارك الفجوة
بين الجنسين في
المنطقة العربية أكثر من
115 عاماً

لم تسجل مؤشرات ديناميات المساواة بين الجنسين تحولاً يذكر في المنطقة العربية منذ عام 2021. ويتبين من متوسط الدرجات المرجحة للسكان للمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2022 أن المنطقة لديها ثاني أكبر فجوة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم (الشكل 1-3). وقد تحسن متوسط النتيجة في المنطقة العربية بشكل طفيف في عام 2022، تاركاً فجوة قدرها 37.05 في المائة بين الجنسين. ووفقاً للمتدى الاقتصادي العالمي، إذا لم تتخذ بلدان المنطقة تدابير إضافية، قد يستغرق تدارك الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية أكثر من 115 عاماً.

الشكل 3-1 العجز المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، 2022



المصدر: حسابات الإسكوا على أساس المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي، 2022. ملاحظة: نتائج المتوسطات الإقليمية مرجحة بعدد السكان بالاستناد إلى بيانات السكان المستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التي وضعها البنك الدولي.

119 بدرجة 0.644). وسُجِّل التحسن الأكبر خلال عام 2022 في المملكة العربية السعودية والمغرب والكويت، وبالمقابل، كانت قطر وعمان والجزائر هي أقل البلدان تحسناً في المنطقة²⁴.

ولا تزال المنطقة العربية تتضمن النسبة الأعلى من البلدان الأسوأ أداء على مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2022. وأفضل بلدان المنطقة أداء هما الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 68 بدرجة 0.716) ولبنان (المرتبة

جيم. التفاوت بين الجنسين من حيث الصحة



لم يحقق أي بلد عربي التكافؤ الكامل بين الجنسين من حيث الصحة والبقاء على قيد الحياة. وسجلت الغالبية العظمى من البلدان العربية المدرجة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2022 درجة أعلى من 0.945 على المؤشر الفرعي للصحة والبقاء على قيد الحياة، فكان المتوسط المرجح للمنطقة العربية أعلى قليلاً من المتوسط العالمي (الشكل 2-3). وقد حقق 14 بلداً عربياً مؤشراً أهداف التنمية المستدامة المتمثل في خفض وفيات الأمهات إلى أقل من 70 من كل 100,000، وارتفع كثيراً متوسط العمر المتوقع للإناث

وما زال القطاع الصحي يواجه تحديات هامة تشمل الافتقار إلى التكامل بين صحة الأم والوليد والحواجز الرئيسية في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتحيط بخدمات الصحة العقلية قيود هيكلية وثقافية عديدة. لكن المنطقة، إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى كافة، لديها أدنى معدل للوفيات من انتحار الإناث (2.5 من كل 100,000).

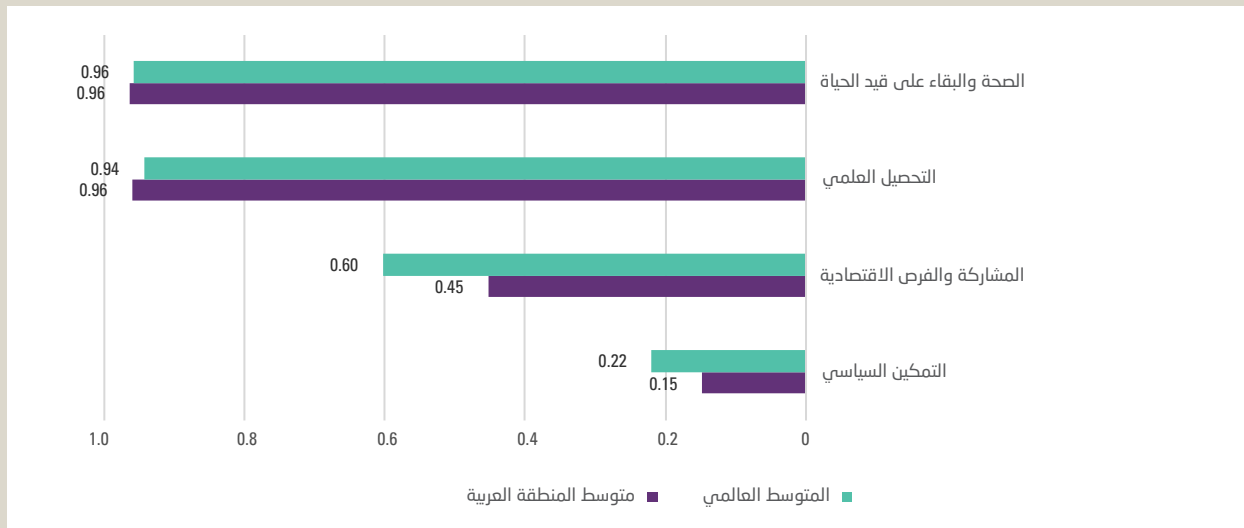
عند الولادة على مدى العقدين الماضيين، ليصل إلى متوسط 74 عاماً. إلا أن التحسينات المسجلة على مؤشرات الصحة في المنطقة لا تشمل الجانب المنهجي لنظم الرعاية الصحية العربية. ولا تزال الخدمات الصحية في المنطقة مجزأة ويحركها توفر الإمدادات، إذ ما زالت تركز، بالدرجة الأولى، على الخدمات العلاجية، لا على الرعاية الوقائية والأولية.

دال. تعليم المرأة

عدم المساواة متعدد الأبعاد بين فئات الثروة، ولا سيما من حيث الحصول على التعليم الجيد والتعليم الثانوي. وتشير البيانات الحديثة إلى تزايد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات العربيات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً) ليصل إلى 81 في المائة، مقارنة بنسبة 66 في المائة بين مجموع الإناث البالغات (البالغة أعمارهن أكثر من 15 عاماً). في العامين الماضيين، أضافت الجائحة أعباء عديدة على الأسر المعرضة للمخاطر، مما أثر على قدرة العديد من الفتيات والنساء على مواصلة تحصيلهن العلمي في البلدان العربية المنخفضة الدخل.

بالنسبة إلى التحصيل العلمي، حققت المنطقة العربية أداءً متميزاً، ونفذت تحسينات لسد الفجوة بين الجنسين في التعليم، البالغة 0.96 مقابل متوسط عالمي يبلغ 0.94 (الشكل 2-3). وكاد كل من الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت يقضي على الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي. بيد أن المؤشر الفرعي لعام 2022 يستثني العديد من البلدان المتأثرة بالصراع وأقل البلدان نمواً، حيث يُعدّ التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس (الابتدائية والثانوية) مرتفعاً. وبغض النظر عن المكاسب التعليمية في البلدان العربية، فهي لا تزال تسجل

الشكل 2-3 أداء المنطقة العربية والأداء العالمي حسب المؤشر الفرعي، 2022



المصدر: حسابات الإسكوا على أساس المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي، 2022.

هاء. التفاوتات في القوى العاملة

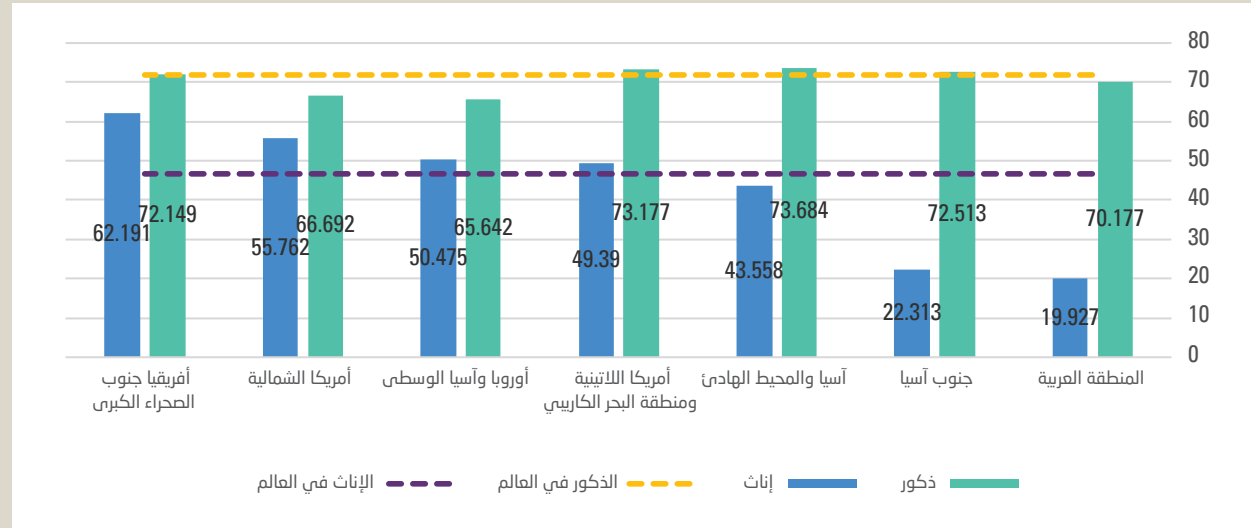
المنطقة العربية نسبة عمالة الإناث إلى السكان 15.5 في المائة، وبالمقارنة، تبلغ نسبة الذكور 64.3 في المائة²⁷. وتبين من هذه الفجوة في النسب تفاوتات كبيرة بين الجنسين في سوق العمل. وتبلغ نسبة مشاركة الشابات العربيات (15-24 سنة) في القوى العاملة 10.7 في المائة، وهي نسبة تقل عن ثلث المتوسط العالمي المقدر بحوالي 32.1 في المائة²⁸.

يتبين في المنطقة العربية تحسن طفيف من حيث المشاركة الاقتصادية والفرص. ومع ذلك، لا تزال المنطقة موسومة بالحواجز الهيكلية التي تعوق مشاركة المرأة. ولا تتجاوز نسبة الشركات التي لديها نساء في الرتب العليا من الإدارة 5 في المائة²⁵. وتعوق حواجز ثقافية ومؤسسية مختلفة مشاركة المرأة في الاقتصاد: فلا تزال النساء في المنطقة يواجهن قيوداً على التمويل وبدء النشاط التجاري، وفجوات في الأجور. ووفقاً للتقديرات، تُسجّل في الأردن والعراق ومصر واليمن أدنى مشاركة في القوى العاملة بين جميع البلدان العربية، بفجوة في الأجور تتراوح بين 5 و30 في المائة²⁶.



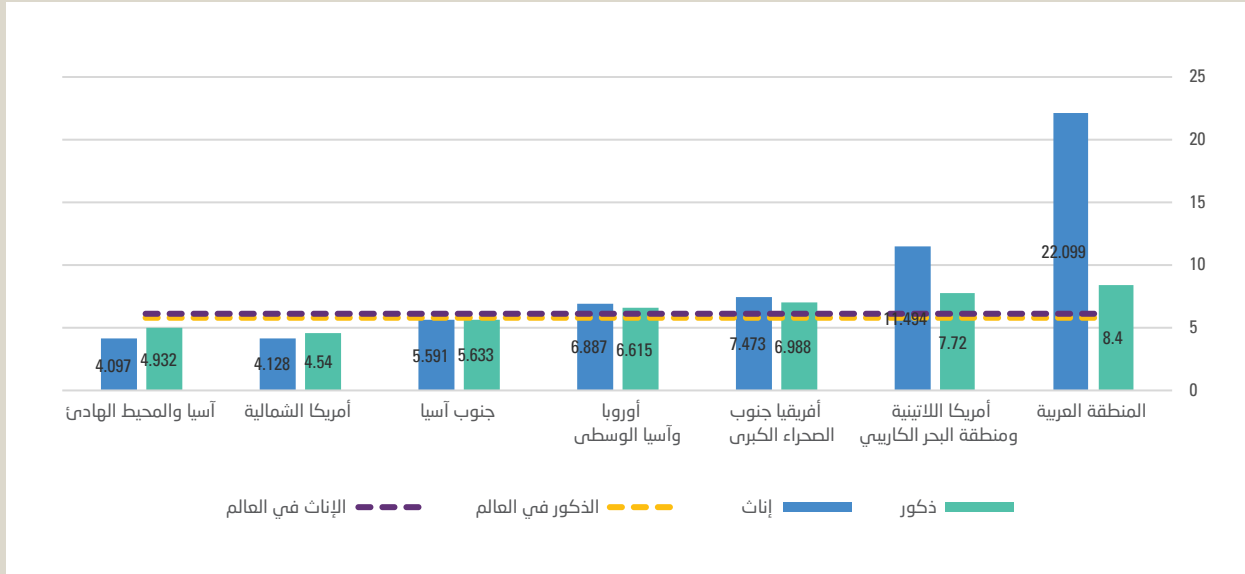
ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية هي الأدنى في العالم، وتشير التقديرات إلى أنها لم تزد على 19.9 في المائة في عام 2022، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 46.6 في المائة (الشكل 3-3). وبالمقابل، تشير التقديرات إلى مشاركة الذكور في القوى العاملة بنسبة 70.2 في المائة، بنسبة أدنى قليلاً من المتوسط العالمي. ووفقاً لتقديرات عام 2020، تسجل

الشكل 3-3 معدلات مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة (المتوسطات الإقليمية) 2022



المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية.

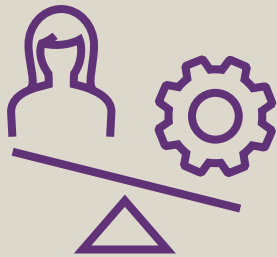
الشكل 3-4 معدلات بطالة الإناث والذكور (المتوسطات الإقليمية)، 2022



معدل بطالة النساء العربيات هو الأعلى في جميع أنحاء العالم،

فتشير التقديرات إلى أنه

22.1%



مقابل

متوسط عالمي

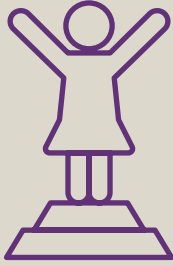
هو **6% فقط**

وبالإضافة إلى انخفاض المشاركة في القوى العاملة، معدل بطالة النساء العربيات هو الأعلى في جميع أنحاء العالم، فتشير التقديرات إلى أنه 22.1 في المائة، مقابل متوسط عالمي هو 6 في المائة فقط (الشكل 3-4). وتشهد المنطقة أيضاً أعلى معدل لبطالة الذكور بين جميع مناطق العالم، ويقدر بحوالي 8.4 في المائة، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 5.7 في المائة. وتشير معدلات بطالة الشابات في المنطقة إلى المصاعب التي تواجهها الشابات في العثور على فرص اقتصادية والمشاركة النشطة في القوى العاملة. في عام 2022، قُدِّر معدل بطالة الشابات (15-24 عاماً) بنحو 44.9 في المائة مقابل متوسط عالمي يبلغ 15.2 في المائة، بينما بلغ معدل بطالة الشبان 22.8 في المائة مقابل متوسط عالمي يبلغ 14.5 في المائة²⁹.

وتدل هذه النسب والمعدلات، المتعلقة بمشاركة المرأة العربية في سوق العمل، على محدودية الفرص المتاحة لنساء المنطقة. ويمثل هذا تحدياً اجتماعياً واقتصادياً مزمناً في المنطقة، عادة ما تضرب جذوره في السياسات الاقتصادية

وبالمقابل يستهدف 55 في المائة منها الرجال، ولا تزيد نسبة الوظائف المحايدة من حيث نوع الجنس على 12 في المائة. ومعظم فرص العمل التي تستهدف النساء هي على مستوى المبتدئين، و فقط 10 في المائة من الوظائف على المستويات العليا تستهدف النساء حصراً.

التي لا تراعي المساواة بين الجنسين، ومحدودية فرص العمل الجديدة، والقيود الاجتماعية والثقافية، وعدم التوافق بين تعليم الإناث ومتطلبات سوق العمل. ووفقاً لمرصد المهارات في الإسكوا، فإن نحو 32 في المائة من إعلانات الوظائف عبر الإنترنت في المنطقة يستهدف النساء،



معظم فرص العمل التي تستهدف النساء هي على مستوى المبتدئين

فقط 10% من الوظائف على المستويات العليا تستهدف النساء حصراً

واو. المشاركة السياسية للمرأة



حتى تموز/يوليو 2022، لم تتجاوز نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء في جميع بلدان المنطقة العربية 18.15%

نمط متسق. وانخفض إجمالي عدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات العربية، من 769 مقعداً في عام 2021 إلى 691 مقعداً في عام 2022 (الجدول 2-3). وبشكل عام، التمكين السياسي للمرأة العربية هو من بين الأضعف في العالم مع استمرار الحواجز الاجتماعية والثقافية، فلم تتخطى نسبة ما سدته المنطقة من فجوة التمثيل السياسي بين الجنسين حوالي 15 في المائة.

سجلت المنطقة العربية انتكاسة كبيرة من حيث التمثيل السياسي للمرأة في عام 2022. فبعد تحسّن طفيف في الربع الأول من عام 2021، انخفضت النسبة المئوية لتمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية بنسبة 1.42 في المائة. وحتى تموز/يوليو 2022، لم تتجاوز نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء في جميع بلدان المنطقة العربية 18.15 في المائة، وهي أدنى حصة بين جميع مناطق العالم. وعلى مدى العقد الماضي، تقلب تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية من دون



سجلت المنطقة العربية

انتكاسة كبيرة من حيث التمثيل السياسي للمرأة

في عام 2022

الجدول 2-3 النساء في البرلمانات الوطنية

بحلول تموز/يوليو 2022				بحلول كانون الثاني/يناير 2021				البلد
نظام مجلس النواب أو المجلس الواحد				نظام مجلس النواب أو المجلس الواحد				
حصة النساء (بالنسبة المئوية)	المقاعد التي تشغلها نساء	مجموع المقاعد	تاريخ الانتخابات	حصة النساء (بالنسبة المئوية)	المقاعد التي تشغلها نساء	مجموع المقاعد	تاريخ الانتخابات	
12.31	16	130	تشرين الثاني/نوفمبر 2020	11.54	15	130	تشرين الثاني/نوفمبر 2020	الأردن ^أ
50.00	20	40	تشرين الأول/أكتوبر 2019	50.00	20	40	تشرين الأول/أكتوبر 2019	الإمارات العربية المتحدة
15.00	6	40	تشرين الثاني/نوفمبر 2018	15.00	6	40	تشرين الثاني/نوفمبر 2018	البحرين
26.27	57	217	تشرين الأول/أكتوبر 2019	26.27	57	217	تشرين الأول/أكتوبر 2019	تونس ^أ
8.35	34	407	حزيران/يونيو 2021	25.97	120	462	أيار/مايو 2017	الجزائر
16.67	4	24	كانون الثاني/يناير 2020	16.67	4	24	كانون الثاني/يناير 2020	جزر القمر
11.20	28	250	تموز/يوليو 2020	11.20	28	250	تموز/يوليو 2020	الجمهورية العربية السورية
26.15	17	65	شباط/فبراير 2018	26.15	17	65	شباط/فبراير 2018	جيبوتي ^أ
-	-	-	-	-	-	-	-	السودان ^أ
19.71	54	274	تشرين الثاني/نوفمبر 2021	24.36	67	275	تشرين الأول/أكتوبر 2016	الصومال
29.48	97	329	تشرين الأول/أكتوبر 2021	25.53	84	329	أيار/مايو 2018	العراق ^أ
2.33	2	86	تشرين الأول/أكتوبر 2019	2.33	2	86	تشرين الأول/أكتوبر 2019	عمان
-	-	-	-	-	-	-	-	دولة فلسطين
4.44	2	45	تشرين الأول/أكتوبر 2021	9.76	4	41	حزيران/يونيو 2016	قطر
3.7	2	50	أيلول/سبتمبر 2022	1.54	1	65	كانون الأول/ديسمبر 2020	الكويت
6.25	8	128	أيار/مايو 2022	4.69	6	128	أيار/مايو 2018	لبنان
16.47	33	200	حزيران/يونيو 2014	16.47	33	200	حزيران/يونيو 2014	ليبيا
27.70	164	592	تشرين الأول/أكتوبر 2020	27.41	162	591	تشرين الأول/أكتوبر 2020	مصر
24.05	95	395	أيلول/سبتمبر 2021	20.51	81	395	تشرين الأول/أكتوبر 2016	المغرب ^أ
19.87	30	151	تشرين الأول/أكتوبر 2020	19.87	30	151	تشرين الأول/أكتوبر 2020	المملكة العربية السعودية
20.26	32	157	أيلول/سبتمبر 2018	20.26	32	157	أيلول/سبتمبر 2018	موريتانيا
0.00	0	250	نيسان/أبريل 2003	0.30	1	301	نيسان/أبريل 2003	اليمن

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، 2022.
^أ يعتمد البلد نظامَ حصص لتخصيص عدد محدد من المقاعد في البرلمان للمرأة.

استبدال نظام حصص الثلث بقانون ينص على المساواة بين مرشحي الأحزاب. لكن، أثناء الانتخابات الجزائرية لعام 2021، لم يُطلب من الأحزاب السياسية التي لم تستوف شرط المساواة بين الجنسين في قائمة مرشحيها سوى إبلاغ السلطات الانتخابية، بموجب المادة 317 من قانون الانتخابات الجديد، بعدم قدرتها على تلبية معايير المساواة بين الجنسين، وكان بإمكانها بعدئذ المشاركة بشكل اعتيادي في الانتخابات. وسجلت الصومال انخفاضاً بنسبة 4.66 في المائة، حيث خسرت النساء 13 مقعداً. كما انخفض عدد النساء في مجلس الشورى القطري من 4 إلى 2. وانخفض تمثيل المرأة في ليبيا، حيث خسرت النساء مقعدين، وكذلك في اليمن حيث فقدت المرأة المقعد الوحيد الذي تشغله، فأصبح اليمن أحد بلدان أربعة في العالم ليس فيه أعضاء نساء في البرلمان.

ومن بين البلدان الستة التي أجرت انتخابات في عام 2022، كان العراق هو البلد الوحيد الذي حقق تمثيلاً للمرأة بنسبة أعلى من 20 في المائة. وشجّل تحسن طفيف في الأردن والعراق ولبنان ومصر، في حين أدت الانتخابات الأخيرة في المغرب في أيلول/سبتمبر 2021 إلى زيادة مقاعد النساء في البرلمان بنسبة 14 في المائة، محققة تمثيلاً بنسبة 24 في المائة.

وعلى النقيض من ذلك، سجلت خمسة بلدان في المنطقة انخفاضاً كبيراً في تمثيل المرأة. في الجزائر، انخفضت 33 امرأة فقط أعضاء في المجلس الشعبي الوطني في انتخابات عام 2021، بانخفاض بنسبة 17.6 في المائة في تمثيل المرأة عن عام 2017 عندما كان هناك 87 عضواً من النساء. ويعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى

الإطار 3-2 رائدات الأعمال العربيات

لريادة الأعمال دور أساسي في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة. وتشكل ريادة الأعمال استراتيجية هامة للمساعدة في الحد من عدم المساواة بين الجنسين، ومن الفقر، وتعزيز النمو المستدام من خلال إيجاد فرص العمل وجني المكاسب المحتملة لرأس المال البشري والإنتاجية.

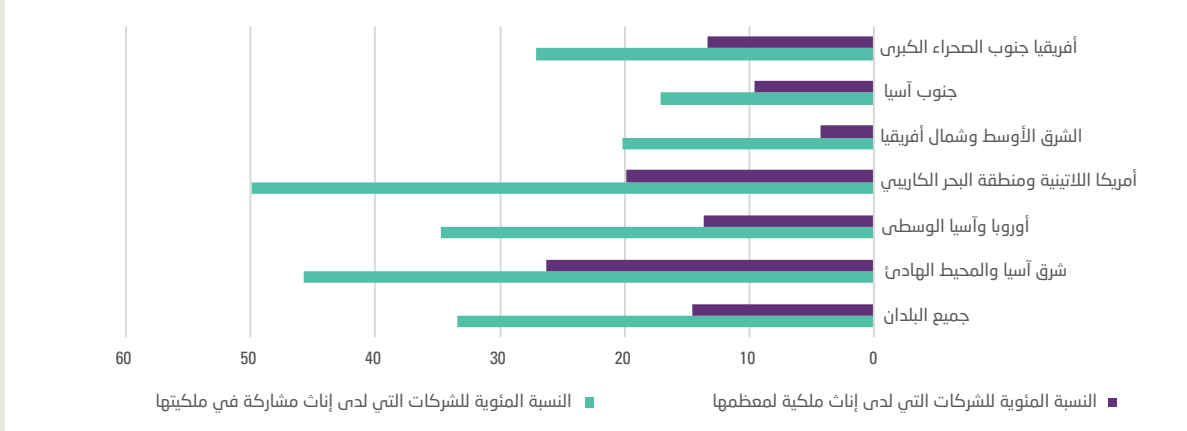
ووفقاً لبيانات مسح المؤسسات الصادر عن البنك الدولي، للنساء حصة من ملكية ما نسبته 20.2 في المائة من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبلغ المتوسط العالمي 33.4 في المائة، مما يعني أن النسبة المئوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل بكثير منها في المناطق الأخرى. لكن عند مقارنتها باقتصادات جنوب آسيا، تسجل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا درجات أعلى بفارق 3.1 نقطة مئوية. أما عند حصر البيانات بالشركات المملوكة للنساء، يتبين أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها أدنى نسبة مئوية في جميع المناطق، إذ لا تتجاوز نسبة الشركات التي تمتلك غالبية الحصص فيها نساء 4.3 في المائة، مقارنة بنسبة 14.6 في المائة على الصعيد العالمي.

ومع انخفاض المعدلات الإجمالية لريادة الأعمال النسائية في المنطقة العربية، تبدو الفجوة كبيرة بين النوايا بشأن ريادة الأعمال والنشاط التجاري الفعلي. في المرصد العالمي لريادة الأعمال لسنة 2020-2021، كشفت الاقتصادات السبعة المشاركة من المنطقة العربية عن النمط نفسه: نوايا بمعدلات مرتفعة بممارسة ريادة الأعمال بين النساء في جميع البلدان، ولكن معدلات منخفضة من الأنشطة الناشئة، ومن الشركات في مراحلها الأولى، والشركات الراسخة القدم. وتشير الأرقام إلى إمكانية افتقار عدد لا يستهان به من صاحبات المشاريع الواعدات إلى الموارد أو المهارات اللازمة لتنفيذ خطط أعمالهن.

وتتعدّد أسباب هذه الفجوة، لا سيما مع التنوع الثقافي والاقتصادي لمجموعات بلدان المنطقة، ولكن تمثل عوامل هيكلية وثقافية مشتركة تؤثر على أنشطة ريادة المشاريع بين النساء وتقيدها. بالإضافة إلى الحواجز المتصلة ببيئة النشاط التجاري، في إطارها الأوسع في بلد ما والتي تؤثر على كل من الرجال والنساء، لربما يُفسّر انخفاض مشاركة المرأة في ريادة الأعمال بانخفاض معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، وبالفجوات التي تسجلها أنحاء المنطقة كلها في التعليم والتي تحد من معارف النساء وخبراتهم من أجل إنشاء أعمالهن التجارية الخاصة. وكذلك كثيراً ما تواجه النساء اللواتي يبدأن نشاطاً تجارياً مصاعب مختلفة في التنقل، ومن حيث قيود الوقت، ومحدودية الوصول إلى المعلومات، وانخفاض فرص الحصول على التمويل، علاوة على الحواجز الثقافية والقانونية العديدة التي تحد من نطاق نشاطهن.

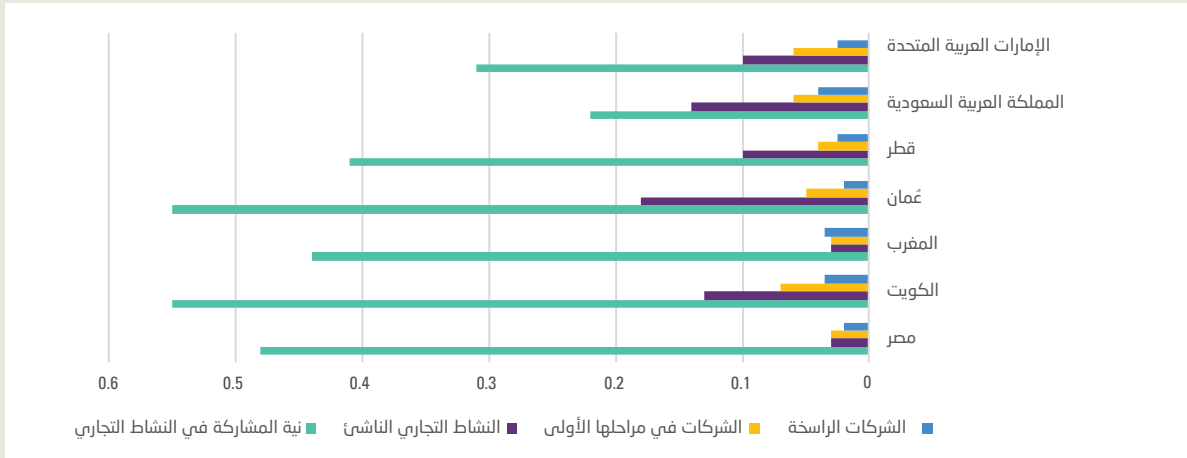
المصدر: الإسكوا، 2021؛ 2021، GEM.

الشكل 2-3 ألف مشاركة المرأة في القطاع الخاص



.Source: World Bank enterprise survey

الشكل 2-3 إباء النشاط الريادي للسيدات



.Source: GEM, 2021

زاي. ديناميات سوق العمل

في ساعات العمل يعادل فقدان 52 مليون وظيفة. وقد يدخل العالم سنته التقويمية الرابعة من جائحة كوفيد-19 مع ظهور متحورات جديدة تخيم بعدم اليقين والهشاشة على آفاق فرص العمل العالمية والإقليمية.

على خلاف توقعات منظمة العمل الدولية بتعافٍ غير متكافئ في أسواق العمل العالمية خلال النصف الثاني من عام 2021، خفضت المنظمة من سقف توقعاتها لهذه السوق في عام 2022. وتشير التوقعات العالمية الجديدة إلى عجز

وحماية اجتماعية محدودة. وفي البلدان المتأثرة بالصراع، تتفاقم ظروف سوق العمل بفعل الصراع وانعدام الاستقرار. ويبدو أن التكنولوجيا تحل محل العمالة العربية وتكمل رأس المال، مما يثير حاجة ماسة إلى تدخل الحكومات وإصلاحاتها في سياسات تنمية المهارات وإعادة التوزيع للتخفيف من تزايد أوجه عدم المساواة واتساعها.

وسوق العمل في المنطقة العربية متنوع، ويختلف من بلد إلى آخر. وقد تباين أثر الجائحة من بلد عربي إلى آخر، مع تباين السياسات والاستجابات المتصلة بالعمل، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخصائص سوق العمل.

والبلدان العربية من غير ذات الدخل المرتفع، عموماً، لديها قطاع غير نظامي كبير، وفقر بين العاملين،

1. العمال المهاجرون

وبالمقابل، سنت قطر قانون عمل جديداً في عام 2020 ألغى نظام الكفالة ووفر المزيد من الحقوق القانونية والاعتراف والحماية للموظفين المهاجرين.

تستضيف المنطقة العربية أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين



أكثر من
30 مليون عامل
مهاجر في المنطقة
ثلثهم من النساء

تستضيف المنطقة العربية أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين: تشير الإحصاءات الأخيرة إلى أكثر من 30 مليون عامل مهاجر في المنطقة، ثلثهم من النساء. يتركز هؤلاء العمال بشكل رئيسي في دول مجلس التعاون الخليجي، ويمثلون غالبية السكان المقيمين في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر. ويشكل العمال المهاجرون أكثر من 50 في المائة من القوى العاملة في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وقطر، كما يشكلون ثلثها في عُمان والمملكة العربية السعودية.

وظائف معظم العمال المهاجرين في البلدان العربية هي في قطاعات لا توفر إلا حداً أدنى من الحماية للموظفين، مما يعرض هؤلاء العمال إلى قدر كبير من المخاطر، لا سيما وأن الإطار التنظيمي يحدّ من فرص تغيير العمل أو مغادرة البلد. ويربط نظام الكفالة كل عامل مهاجر بكفيل (شخص أو شركة)، ويمنح الكفيل سيطرة مطلقة على حركة العمال المهاجرين. وتفرض بعض الدول العربية قيوداً على المهاجرين منذ عام 2020. وقد أدخلت بعض دول مجلس التعاون الخليجي سياسات توطين تهدف إلى زيادة مشاركة مواطنيها في القوى العاملة، مثل قوانين (نطاقات) السعودية في المملكة العربية السعودية، والتكويت في الكويت، وتحديد حصة للمهاجرين. وتهدف هذه السياسات إلى حماية الهوية الوطنية وتلبية تطلعات الشباب من مواطني البلدان والسكان الإناث من خلال إعطائهم الأولوية في سوق العمل. أجبرت الحصة التي حددتها الكويت مؤخراً 800,000 مهاجر على مغادرة البلاد.

2. المشاركة في القوى العاملة

على الرغم من أن معدل المشاركة في القوى العاملة العربية سجل تحسناً طفيفاً بنسبة 0.4 في المائة، إلا أنه الأدنى في العالم، فتشير التقديرات إلى أنه بلغ 46.1 في المائة في عام 2022، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 59.3 في المائة. وقد استمر انخفاض هذا المعدل في المنطقة على مدى عقود نتيجة المشاركة الاقتصادية المحدودة للمرأة. وحتى مع ارتفاع مستويات التعليم، لا سيما بين النساء، لا يزال معدل المشاركة في القوى العاملة منخفضاً وبطيء النمو. ويرجع التحسن الطفيف في عام 2022 بشكل أساسي إلى زيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة.



3. البطالة في المنطقة العربية

سيبقى معدل البطالة
في المنطقة العربية
مرتفعاً في عام 2022

مع تقديرات بأنه سيكون
من بين الأعلى في العالم
بنسبة 12%

سيبقى معدل البطالة في المنطقة العربية مرتفعاً في عام 2022، مع تقديرات بأنه سيكون من بين الأعلى في العالم، بنسبة 12 في المائة. لكن يتوقع لهذا المعدل انخفاض طفيف إلى 11.7 في المائة في عام 2023 (الجدول 3-3) نتيجة للانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة. إلا أن التحديات المتصلة بالتوظيف لا تزال قائمة في المنطقة، مع انخفاض فرص العمل الجديدة، وتدني عدد ساعات العمل. وستظل البطالة مرتفعة في أقل البلدان العربية نمواً، وستتجاوز معدلاتها 17.5 في المائة في عامي 2022 و2023. ولا تزال البلدان المتأثرة بالصراع في المنطقة تعاني من ارتفاع البطالة ومصاعب إيجاد فرص العمل، وستتجاوز معدل البطالة فيها نسبة 15 في المائة في السنوات الثلاث المقبلة. وبلغ معدل البطالة في البلدان العربية المتوسطة الدخل نحو 11.4 في المائة في عام 2022، وسينخفض قليلاً إلى 11.2 في المائة في عام 2023. ومنطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي هي مجموعة البلدان العربية الوحيدة التي يتوقع لها أن تحافظ على معدل بطالة منخفض، بحوالي 5.9 في المائة في عام 2022، ثم 5.5 في المائة في عام 2023. ومعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي لديها أدنى معدلات بطالة في العالم.

الجدول 3-3 إسقاطات الإسكوا بشأن معدلات البطالة، 2022-2024

2024	2023	2022	
11.4	11.7	12.0	مجموع البلدان العربية
5.2	5.5	5.9	بلدان مجلس التعاون الخليجي
1.5	1.5	1.5	الإمارات العربية المتحدة
1.1	1.2	1.6	البحرين
1.5	1.5	1.5	عمان
0.1	0.1	0.1	قطر
1.5	1.5	1.5	الكويت
8.8	9.5	10.1	المملكة العربية السعودية
10.8	11.2	11.4	البلدان العربية المتوسطة الدخل
21.5	22.1	23.2	الأردن
15.0	15.4	16.2	تونس
14.0	14.5	15.0	الجزائر
25.0	27.0	29.2	لبنان
6.8	7.1	7.0	مصر
10.9	11.1	11.0	المغرب
15.5	15.9	16.2	البلدان المتأثرة بالصراع
12.5	12.5	12.5	الجمهورية العربية السورية
16.5	17.6	18.5	العراق
27.5	27.2	27.0	دولة فلسطين
16.1	16.8	17.4	ليبيا
14.0	14.0	13.2	اليمن
17.7	17.5	18.0	أقل البلدان العربية نمواً
6.8	6.6	6.5	جزر القمر
25.4	25.5	25.7	جيبوتي
18.4	18.1	18.6	السودان
18.0	18.3	18.8	الصومال
10.5	10.2	10.8	موريتانيا

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.



دخل لبنان عاماً ثالثاً من أزمة اقتصادية ومالية استثنائية، كانت لها آثار هائلة على أوضاع التوظيف فيه

فانخفض معدل البطالة في المملكة العربية السعودية بنسبة 1 في المائة منذ عام 2021، ليصل إلى 10.1 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع أن يصل إلى 9.5 في المائة في عام 2023.

أما لبنان، فقد دخل عاماً ثالثاً من أزمة اقتصادية ومالية استثنائية، كانت لها آثار هائلة على أوضاع التوظيف فيه. وتشير التقديرات إلى أن معدل البطالة بلغ 43.2 في المائة في عام 2021. وفي ظل الأزمة المستمرة وعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات، تشير التوقعات الجديدة إلى انخفاض البطالة إلى 29.2 في المائة في عام 2022، ثم إلى 27 في المائة في عام 2023. وليس تراجع البطالة هذا نتيجة لانتعاش اقتصادي بعد الجائحة، بل لتقلص عدد السكان في سن العمل في ظل موجة ضخمة من هجرة الأدمغة تشهدها سوق العمل اللبنانية. وتعسر الأزمة المالية والاقتصادية إيجاد فرص العمل في لبنان، حيث تواجه العديد من الشركات صعوبات كبيرة في الحفاظ على عملياتها بسبب عدم الاستقرار في سعر صرف العملة وانتهاء الخدمات الأساسية مثل الكهرباء.

في العراق، تشير التقديرات إلى بطالة بنسبة 18.5 في المائة في عام 2022 نتيجة لعدم اليقين الذي يحدق بالاستثمار وإيجاد فرص العمل من جراء التوتر الجيوسياسي وعدم الاستقرار السياسي. وبدأ العراق

في المغرب، استعاد الاقتصاد بعض زخمه في عام 2021، ممّا مهد الطريق أمام تعافٍ متواضع في معظم المخرجات، مقابل خسائر، بعد الجائحة، في فرص العمل وساعاته. ولكنّ الناتج المحلي الإجمالي في المغرب لا يزال دون مستويات ما قبل الجائحة، ولم يكن النمو في السنوات الأخيرة كافياً لتلبية طلب السكان في سن العمل على الوظائف. والعقبات عديدة أمام ازدهار قطاع العمالة في المغرب، فسوق العمل يشوبها انخفاض مشاركة المرأة، وارتفاع معدلات الخمول، والقطاع غير النظامي الكبير. على الرغم من نموذج التنمية الجديد الذي يدعو إلى إصلاحات تحويلية، لا تزال سوق العمل في عام 2022 متأثرة بتكثف عمليات التسريح التي تسببت بها الجائحة. لذلك، من المتوقع أن يبقى معدل البطالة في المغرب مرتفعاً، فيبلغ 11 في المائة في عام 2022، ثم 11.1 في المائة في عام 2023، قبل أن يبدأ في الانخفاض في عام 2024.

وقد سجلت المملكة العربية السعودية انتعاشاً اقتصادياً أقوى من المتوقع في فترة ما بعد الجائحة، ورغم تأثير الحرب في أوكرانيا على سوق النفط. وساعدت معدلات التطعيم المرتفعة التي بلغت 70.27 في المائة في أيلول/سبتمبر 2022 البلد في السيطرة بنجاح على التأثير السلبي للجائحة ومتحوراتها الجديدة التي أوقعت اضطرابات في سوق العمل العالمي في عام 2022. وكان لرؤية 2030 على تنويع الاقتصاد، بحيث يتجاوز الاعتماد على النفط، أثر واضح في سوق العمل.



سجلت المملكة العربية السعودية انتعاشاً اقتصادياً أقوى من المتوقع في فترة ما بعد الجائحة

العامة. وسيستمر الاتجاه نحو التزايد، فيصل معدل البطالة الفلسطينية إلى 27.2 في المائة في عام 2023، ثم إلى 27.5 في المائة في عام 2024.

في اليمن، يبقى الصراع المستمر منذ سبعة أعوام البلد في أزمة اجتماعية وإنسانية غير مسبوقة. ويتفاقم الوضع الاقتصادي بالدمار الهائل الذي لحق بالهياكل الأساسية العامة الحيوية، مما يعوق الوصول إلى الخدمات العامة ويمنع نمو القطاع الخاص. ويهيمن القطاع الزراعي على الاقتصاد، مع عقبات عديدة تتصل بالقضايا البيئية والمناخية التي قد تسبب صدمات للتوظيف من حيث ساعات العمل وتسريح العمال. وتوقّف إصدار الإحصاءات الرسمية، ولذا، ومع استمرار الصراع وتبعاته، تبقى المعلومات الموثوقة عن الاقتصاد شحيحة. في عام 2022، بلغ معدل البطالة 13.2 في المائة، ومن المتوقع أن يصل إلى 14 في المائة في العامين التاليين.

يتعافى تدريجياً من الجائحة، لكنه يواجه عقبات هيكلية كبيرة. وقد أثرت البطالة الناجمة عن الجائحة على مختلف الفئات الاجتماعية، ولكن ليس بالقدر نفسه، وهي لا تزال مرتفعة بين النازحين والعائدين والعمال غير النظاميين والنساء. وتشير الإسقاطات الأخيرة إلى انخفاض تدريجي في البطالة إلى 17.6 في المائة في عام 2023، ثم إلى 16.5 في المائة في عام 2024.

في دولة فلسطين، كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي هشاً حتى قبل الجائحة، نتيجة للقيود الشديدة التي تفرضها إسرائيل على الحركة والوصول إلى الخدمات والتجارة. ولم يكن النمو الاقتصادي بقدر النمو السكاني خلال العقد الماضي. ومعدل البطالة مرتفع للغاية، مع تفاوتات كبيرة بين غزة والضفة الغربية: فمعدل البطالة في غزة أعلى ثلاث مرات منه في الضفة الغربية. ومن المتوقع أن يبقى معدل البطالة مرتفعاً في عام 2022، فيسجل 27 في المائة، متأثراً بالدرجة الأولى بزيادة المشاركة في القوى

خيارات السياسة
العربية وفرص
التمويل في نظام
ظريبي عالمي جديد

4



الرسائل الرئيسية



في كلٍّ من المادة 12-باء، المعتمدة مؤخراً في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للضرائب، والقرار الصادر مؤخراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة"، سُبِّلَ بديلة من أجل بناء التعاون الضريبي الدولي، وإصلاح الهيكل الضريبي العالمي في إطار عملية حكومية دولية تقودها الأمم المتحدة.

في ظل هذه الظروف، فإنَّ المكاسب المتوخاة من الإصلاحات الضريبية، في إطار الاقتراح العالمي لضريبة شاملة لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي (GloBE)، لا تكاد تذكر إذا ما قورنت بالاحتياجات التمويلية المتنوعة، وبقدرات البلدان العربية على تحصيل الضرائب، لا سيما وأن هذه الإصلاحات لا تزال ترحح الكفة لصالح الولايات القضائية الأم للشركات المتعددة الجنسيات. ولا تزال جوانب عديدة من الاقتراح العالمي قيد التفاوض، وقد تمس بعض العناصر بالسيادة الضريبية وبحق البلدان في تنظيم الخدمات الرقمية المؤتمتة، في حين أن آليات تسوية المنازعات الملزمة المقترحة قد تلغي الهيئات الإقليمية المكلفة ذات الصلة.



ما كانت الضرائب التي سددتها الشركات المتعددة الجنسيات متناسبة مع الأرباح التي حققتها في المنطقة العربية، وغالباً ما تكون الحوافز الممنوحة لهذه الشركات غير مرتبطة باستثمارات الشركات. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تقع البلدان العربية فريسة لاستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في المضاربة في اتجاهين، وللاستثمارات الوهمية، وتُستخدم بعض الولايات القضائية في المنطقة كقنوات لتسهيل التدفقات غير المشروعة (على أساس الضرائب)، ما يعمد في زعزعة استقرار النظم المالية.



تعتمد البلدان العربية على أشكال الضرائب التنازلية غير المباشرة للتعويض عن التسرب الضريبي الناجم عن التجاوزات الضريبية، وتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. ورغم هذا التسرب الضريبي، لا تزال اقتصادات عربية عديدة تقدم حوافز ضريبية ومالية سخية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات.

التجاوزات الضريبية التي ترتكبها الشركات (التهرب والتجنب الضريبيان).

لجأت الشركات المتعددة الجنسيات إلى استراتيجيات تخطيط ضريبي عدوانية تستغل عدم التطابق في المعاهدات الضريبية (انتفاع غير مستحق من المعاهدات)، لتفلت من المسؤولية الضريبية عن طريق تحويل أرباحها بعيداً عن الولايات القضائية التي حدثت فيها الأنشطة الحقيقية وتحققت الأرباح. وأنشأت بعض الشركات المتعددة الجنسيات شركات واجهة لممارسة التجنب أو التهرب الضريبيين، ولتقسم عملياتها على كيانات أصغر لتصنف ضمن شرائح ضريبية أصغر. وخفضت الشركات المتعددة الجنسيات بصمتها الضريبية من خلال وضع أصولها في ولايات قضائية تفرض ضرائب منخفضة، وطبقت قواعد تسعير التحويل بشكل غير نظامي بوسائل تشمل، مثلاً، تضخيم أسعار وارداتها من الشركات المنتسبة إليها، مع تصدير منتجاتها النهائية بقيمة لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من قيمتها الحقيقية، فباتت نسبة 80 في المائة من التجارة العالمية تجري من داخل الشركات المتعددة الجنسيات³¹. وسمحت المراجعة الضريبية (ممارسة استغلال الاختلاف في معاملة الضرائب للريوع، ومداخيل رأس المال، والديون) للشركات المتعددة الجنسيات بالتهرب من الضرائب عند إعادة أرباح التجارة والأسهم إلى موطنها الأصلي وإعادة تسديد الديون تحت ظروف تزايد حركة رأس المال الدولي.

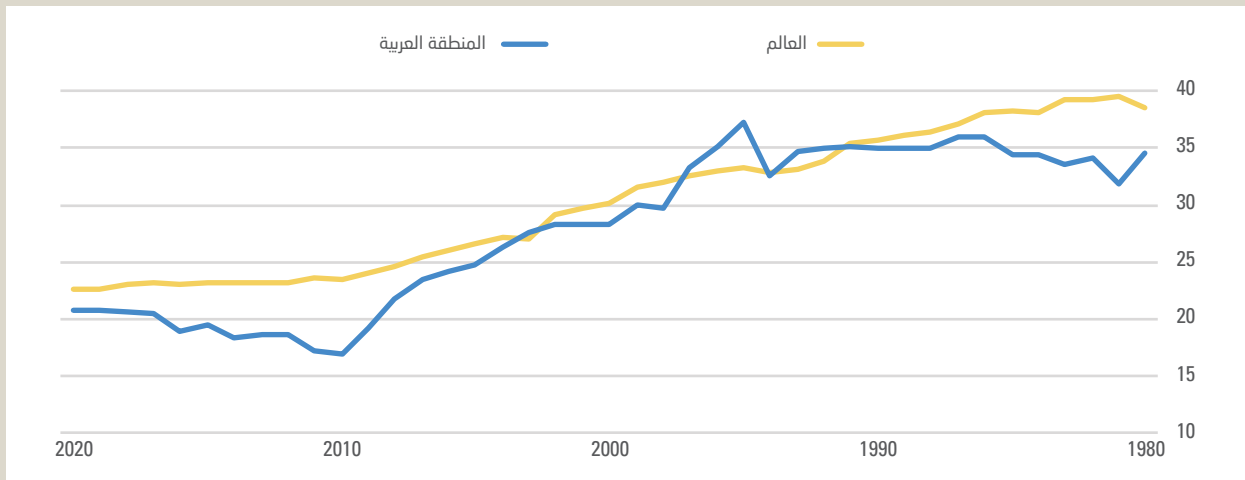
على مدى العقود الأربعة الماضية، تسبب التنافس الضريبي الدولي على تقديم الحوافز الضريبية بسباق نحو الأسفل، فسجلت معدلات الضرائب على الشركات في العالم انخفاضاً ملحوظاً. وفي ظل هذه المعطيات، كان على بلدان المنطقة العربية، بدورها، أن تخفض معدلات الضرائب على الشركات بما يقارب النصف، تماشياً مع الانخفاض العالمي، قبل أن تعاود هذه المعدلات الارتفاع بعد عام 2010 (الشكل 1-4). ومنذ ذلك الحين، تواجه الاقتصادات العربية معضلة من ثلاثة أبعاد متنافرة:

1. أولاً، دُفعت الإدارات الضريبية نحو الاعتماد على أشكال من الضرائب التنافسية غير المباشرة، التي تحقق إيرادات سريعة، من أجل التعويض عن تدني الامتثال الضريبي، والضغط نحو الأسفل على ضرائب الشركات³⁰.

2. ثانياً، دفعت الظروف المشار إليها صانعي السياسات إلى منح حوافز مالية وضريبية سخية لاجتذاب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر للتعويض عن أوجه القصور الهيكلية المتجذرة، رغم أن هذه الحوافز لا تزال، إلى حد كبير، غير محتسبة في الإيرادات العامة الضائعة.

3. ثالثاً، عانت الخزائن العامة من خسائر في إيراداتها السنوية تقدر بنحو 8.6 مليار دولار بسبب

الشكل 1-4 الانخفاضات في الضرائب القانونية على الشركات، 1980-2020 (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى Tax Foundation، 2021.

ويبلغ هذا المعدل 15 في المائة ويستهدف أرباح الشركات المتعددة الجنسيات التي تدفع ضرائب منخفضة، ويزيد عائدها السنوي الموحد على 750 مليون يورو. وستتطور جوانب عديدة في ما يتصل بتطبيق الركيزتين، على مدى عام 2023، مع إعداد العمل الفني وبرز نتائج الاتفاقيات السياسية. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً حول "تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة"، ودعت فيه إلى اعتماد إطار أو أداة للتعاون الضريبي الدولي، يجري الاتفاق عليه أو عليها عبر عملية حكومية دولية تشرف عليها الأمم المتحدة³².

يقدم هذا الفصل تقييماً أولياً للآثار التي سيحدثها إنفاذ بعض البلدان العربية لحد أدنى بنسبة 15 في المائة لمعدل الضريبة الفعلية على أرباح الشركات³³. ويبدأ الفصل بإعادة النظر في مجموعة من الحقائق النمطية المهيمنة بشأن العلاقة بين الضرائب على الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة، ومن ثم يعيد النظر، على أساس تجريبي، في الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب المفروضة على الشركات المتعددة الجنسيات. ويجري الفصل كذلك مراجعة بين عدة خيارات للسياسة العامة في ما يتصل بتطبيق العناصر الرئيسية للركيزة الثانية على الإيرادات العامة، وقرارات الشركات المتعددة الجنسيات بشأن موقعها، وأنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، والتسريبات والحوافز الضريبية. ويختتم الفصل بمجموعة من خيارات وتوصيات السياسة العامة للبلدان العربية.

وفي عصر الرقمنة الجماعية، جرى تضخيم هذه الانتهاكات الضريبية، حيث سمحت نماذج الأعمال الجديدة للشركات المتعددة الجنسيات بتوليد الدخل من دون الحفاظ على وجود مادي في الأسواق حيث يحدث النشاط الاقتصادي الحقيقي. وأوهن الإخفاق في إيجاد سبل فعالة لفرض الضرائب على الخدمات الرقمية المؤتمتة الحقوق الضريبية لبلدان عديدة، وضيّق وعاءها الضريبي، ففاقم أوجه عدم المساواة مع تحول العبء الضريبي، من رأس المال المتنقل إلى العوامل غير المتحركة (العمالة/الأجور)، ومن الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية الصغيرة التي تعاني أصلاً من عدم تكافؤ ظروف المنافسة.

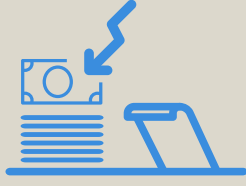
ولمواجهة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد العالمي، قدمت قمة مجموعة العشرين، التي عُقدت في روما يومي 30 و31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، حلاً من ركيزتين، بموجب الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنشود منه هو أن يكون أداة متعددة الأطراف. وسيُفتح باب التوقيع على الإطار، كما يُتوقع أن يدخل الإطار حيز التنفيذ في عام 2024. تستشرف الركيزة الأولى إعادة تخصيص الحقوق الضريبية على شركات متعددة الجنسيات مختارة وضمن نطاق محقق، بينما ترمي الركيزة الثانية إلى الحد من حوافز تحويل الأرباح، ومن المنافسة الضريبية العالمية عبر إنفاذ معدل عالمي للضريبة الفعلية على الشركات بهدف مكافحة تآكل الوعاء الضريبي،

ألف. إعادة النظر في مجموعة من الحقائق النمطية المهيمنة بشأن العلاقة بين الضرائب على الشركات، وعمليات الشركات المتعددة الجنسيات، والاستثمار الأجنبي المباشر

1. نظم الضرائب على الشركات في البلدان العربية

بينما تعتمد البلدان العربية المرتفعة الدخل على عائدات النفط والغاز المتأتمتة من الإتاءات، واتفاقيات تقاسم الإنتاج، والتعريفات الجمركية، ورسوم الترخيص. وعلى الرغم من هذا

يبرز في المنطقة العربية نوعان من التشعبات التي تهيمن على النظم الضريبية. النوع الأول هو أن البلدان العربية المتوسطة الدخل تعتمد على الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات العامة³⁴،



انخفضت معدلات الضرائب على دخل الشركات في المنطقة العربية بمقدار النصف تقريباً خلال الفترة 2020-1980 من 35% إلى 21%

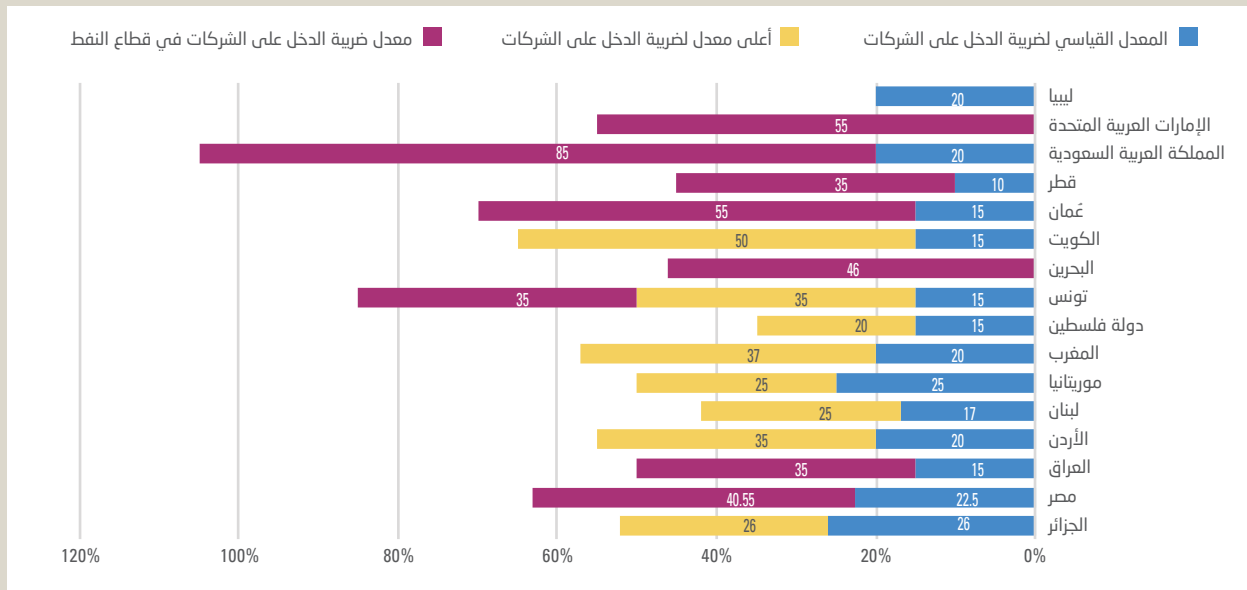
الضريبية التي تنم عن تآكل القاعدة الضريبية، وتحويل الأرباح، والمراجعة الضريبية، وتدني الإنفاذ للنظم الضريبية، والنكسات في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دخل سلبي غير خاضع للضريبة.

التباين، تكاد البلدان العربية كلها، وبغض النظر عن فئة دخلها، تعتمد على شكل أو آخر من أشكال الضرائب على الشركات.

أما المفارقة الثانية، فتنشأ عن التحديات الهيكلية في المنطقة، ولا سيما عدم الامتثال الضريبي، وانتشار القطاع غير النظامي، والعوامل السياسية التي أفسحت المجال للدور المتزايد الذي تؤديه الضرائب على دخل الشركات على حساب الأشكال الأخرى من الضرائب المباشرة. لكن، على الرغم من الضغوط الواضحة على الحيز المالي، انخفضت معدلات الضرائب على دخل الشركات في المنطقة العربية بمقدار النصف تقريباً خلال الفترة 1980-2020، من 35 إلى 21 في المائة، مما أظهر تشتتاً إحصائياً واسعاً بين المعدلات القياسية والمعدلات الأعلى، بحوالي 25 نقطة مئوية في البلدان المتوسطة الدخل، ونحو 50 نقطة مئوية في البلدان المرتفعة الدخل (الشكل 2-4).

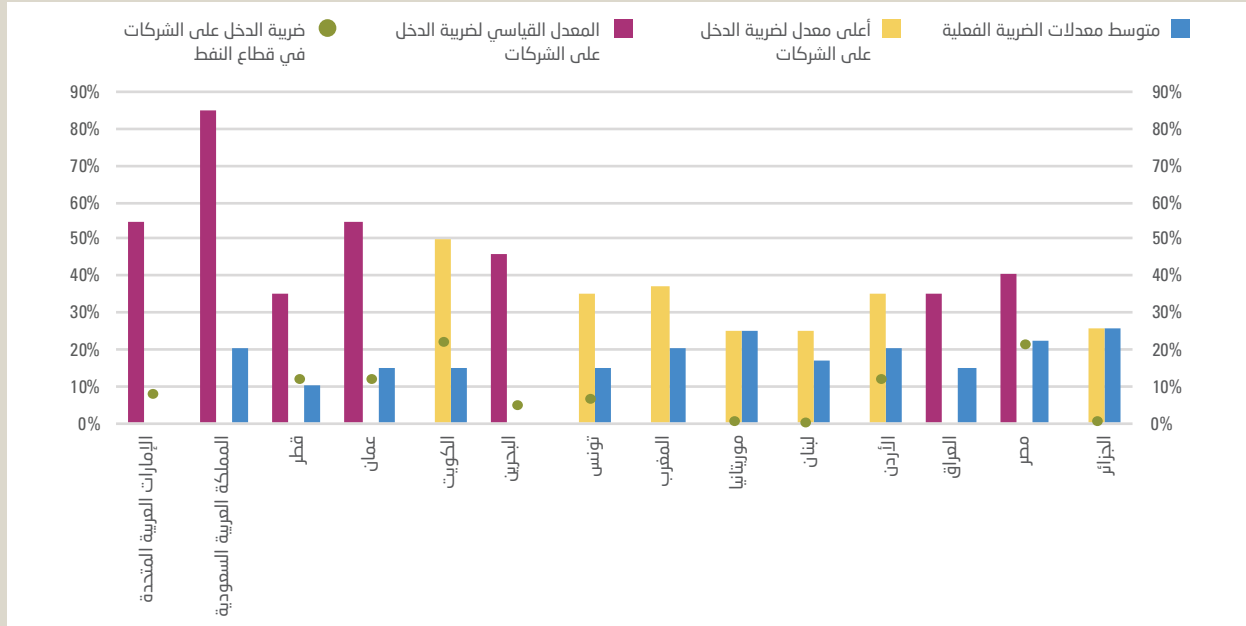
وارتفاع المعدلات القانونية للضرائب على الشركات في المنطقة العربية لا يترجم، بالضرورة، إلى معدلات مرتفعة للضريبة الفعلية، ولا يعني، في حد ذاته، تحقيق إيرادات مرتفعة من الضرائب على الشركات (الشكل 3-4). ويعزى ذلك إلى حالة شاذة من التسربات

الشكل 2-4 المعدلات الكلية لضريبة الدخل على الشركات في المنطقة العربية، 2021



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى ملخصات الضرائب العالمية لشركة برايس ووترهاوس كوبرز.

الشكل 3-4 معدلات الضرائب القانونية مقابل متوسط الضرائب الفعلية على الشركات في المنطقة العربية، 2021



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى ملخصات الضرائب العالمية لشركة برايس ووترهاوس كوبرز وحسابات متوسط معدلات الضرائب الفعلية في المنطقة استناداً إلى Orbis.

وتعزى هذه الحالة الشاذة أيضاً إلى الإعفاءات الضريبية السخية وغيرها من الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات المتعددة الجنسيات. دفعت هذه الممارسات البلدان إلى التنافس على التنازل عن حقوق الضرائب وعلى مواقع الشركات المتعددة الجنسيات. وليس قرار المملكة العربية السعودية بوقف التعاقد مع الشركات الأجنبية التي لا تحتفظ بمقارها الإقليمية في البلد، بعد عام 2023، بمعزل عن هذه الديناميات.

وتعزى هذه الحالة الشاذة أيضاً إلى الإعفاءات الضريبية السخية وغيرها من الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات المتعددة الجنسيات. دفعت هذه الممارسات البلدان إلى التنافس على التنازل عن حقوق الضرائب وعلى مواقع الشركات المتعددة الجنسيات. وليس قرار المملكة العربية السعودية بوقف التعاقد مع الشركات الأجنبية التي لا تحتفظ بمقارها الإقليمية في البلد، بعد عام 2023، بمعزل عن هذه الديناميات.

تقدم الإمارات العربية المتحدة إعفاءات ضريبية لفترات تصل إلى 50 عاماً من خلال أكثر من 40 منطقة تجارة حرة

تقدم البلدان العربية حوافز ضريبية بناء على الموقع ونوع النشاط. على سبيل المثال، تقدم الإمارات العربية المتحدة إعفاءات ضريبية لفترات تصل إلى 50 عاماً من خلال أكثر من 40 منطقة تجارة حرة³⁵. وتصل مدة الإعفاء الضريبي في الأردن إلى 30 عاماً³⁶. وفي تونس، تستفيد الشركات المصدرة من عائق ضريبي وخصومات على الأرباح المعاد استثمارها³⁷، ما يكلف الخزينة العامة 2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي³⁸. وفي المغرب، مثلت الإعفاءات الضريبية حوالي 3.5 مليار دولار من الإيرادات العامة الضائعة في عام 2016³⁹. وقد تحسن الوضع في المغرب بحلول عام 2020، حيث بلغت

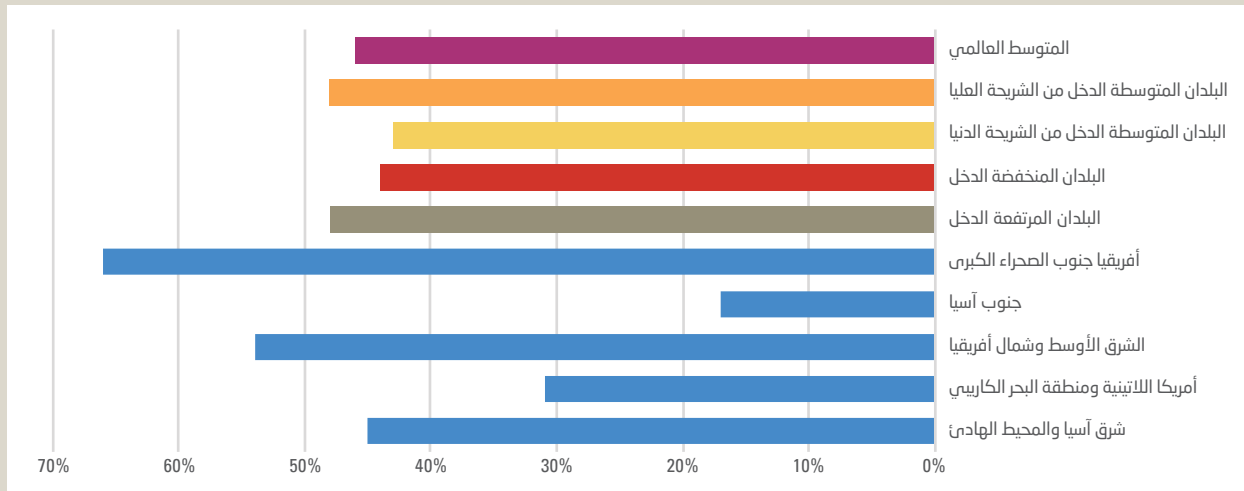
هذه البلدان بثلاثي الاستثمارات الرأسمالية المتعددة الجنسيات التي يأتي مصدرها في الغالب من كندا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن الاستثمارات الرأسمالية سجلت انخفاضاً بمقدار النصف تقريباً بعد انتشار جائحة كوفيد-19، فتراجعت قيمتها من 60 مليار دولار إلى 34 مليار دولار في عام 2020⁴¹.

ولا تزال الشركات المتعددة الجنسيات محركاً رئيسياً للاستثمار الأجنبي المباشر. ويظهر نمط مكرر، حيث تتركز الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان الأربعة التي تتلقى أعلى تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر. وتشكل الشركات المتعددة الجنسيات 20 في المائة من مجموع عدد المؤسسات في المنطقة، مقارنة بنسبة 5 في المائة في معظم الاقتصادات، ما يرجح أن يعود إلى تضافر بين ارتفاع نسبة القطاع غير النظامي مع إنشاء شركات واجهة في عدد من الولايات القضائية العربية. تساهم الشركات المتعددة الجنسيات عموماً بنحو 23 في المائة من مجموع الإيرادات من الضرائب على الشركات في البلدان النامية⁴². وفي المنطقة العربية، ترتفع هذه الحصة حتى تصل إلى 28 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، وتنخفض إلى 13 في المائة في مصر (إذا استثنيت حصة الإيرادات من الضرائب على الشركات التي تملكها الدولة، والتي تبلغ 56 في المائة)⁴³.

وعلاوة على الإيرادات الضائعة من جراء النفقات الضريبية المفرطة، تأثر تصميم النظم الضريبية بممارسة الشركات المتعددة الجنسيات للتخطيط الضريبي، وكذلك بالمنافسة الضريبية العالمية. ويرى صندوق النقد الدولي أن كل تخفيض بمقدار نقطة واحدة في المعدلات العالمية للضريبة على الشركات يقلص الوعاء الضريبي لبلد ما بنسبة 3.7 في المائة، ما يعادل 50 مليار دولار من إيرادات الضرائب على الشركات خسرتها المنطقة العربية على مدى العقد الماضي. ولربما تتزايد قيمة الخسائر إذا ما اعتبرت الخسائر غير المباشرة أيضاً، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، حين تبطل الولايات القضائية الأم للشركات المتعددة الجنسيات مكاسب الحوافز إذ تفرض ضرائب على دخل مجموعات الشركات المتعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم، وتخفف ائتمانات الدخل الأجنبي.

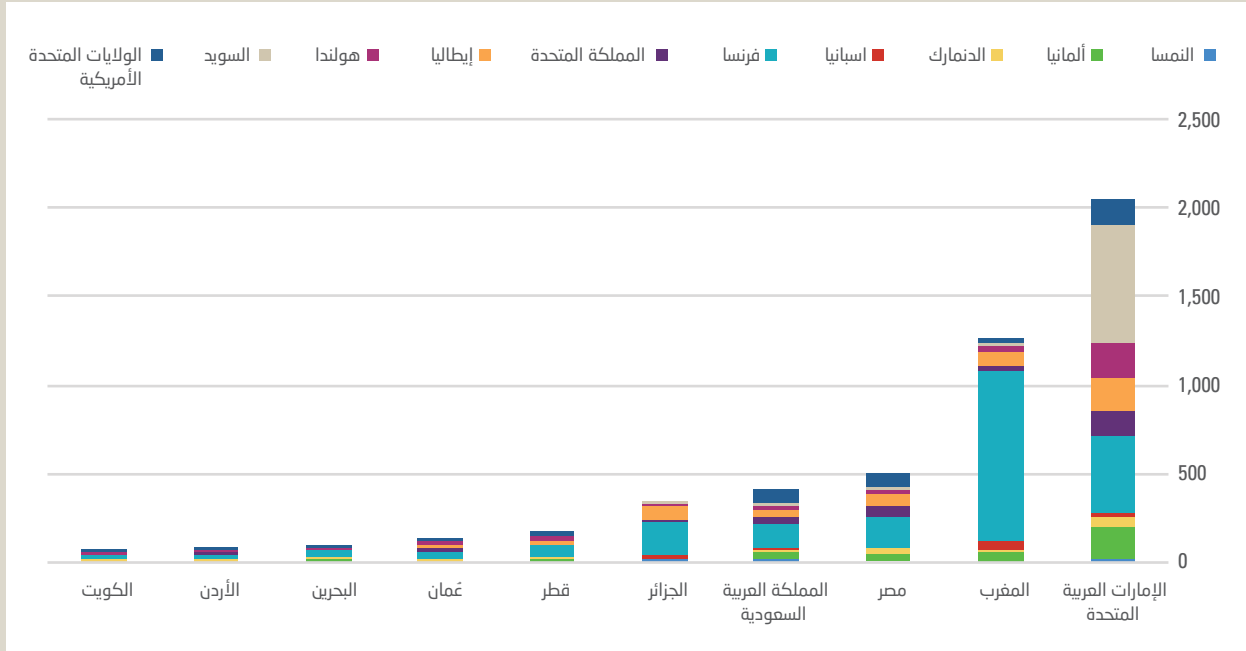
وبحلول عام 2020، بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات، التي تمتلك جهات من خارج المنطقة أغلبيتها، حوالي 5,114 شركة (تمثل نسبة 93 في المائة من أنشطة الشركات المنتسبة لشركات أجنبية من جميع أنحاء العالم، ونسبة 83 في المائة من العمليات الأجنبية في المنطقة)⁴⁰. وتتركز هذه الشركات في أربعة بلدان عربية، هي الإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية (الشكل 4-5). وتستأثر

الشكل 4-4 نسبة البلدان التي جعلت الحوافز أكثر سخاءً في قطاع واحد على الأقل، 2009-2015



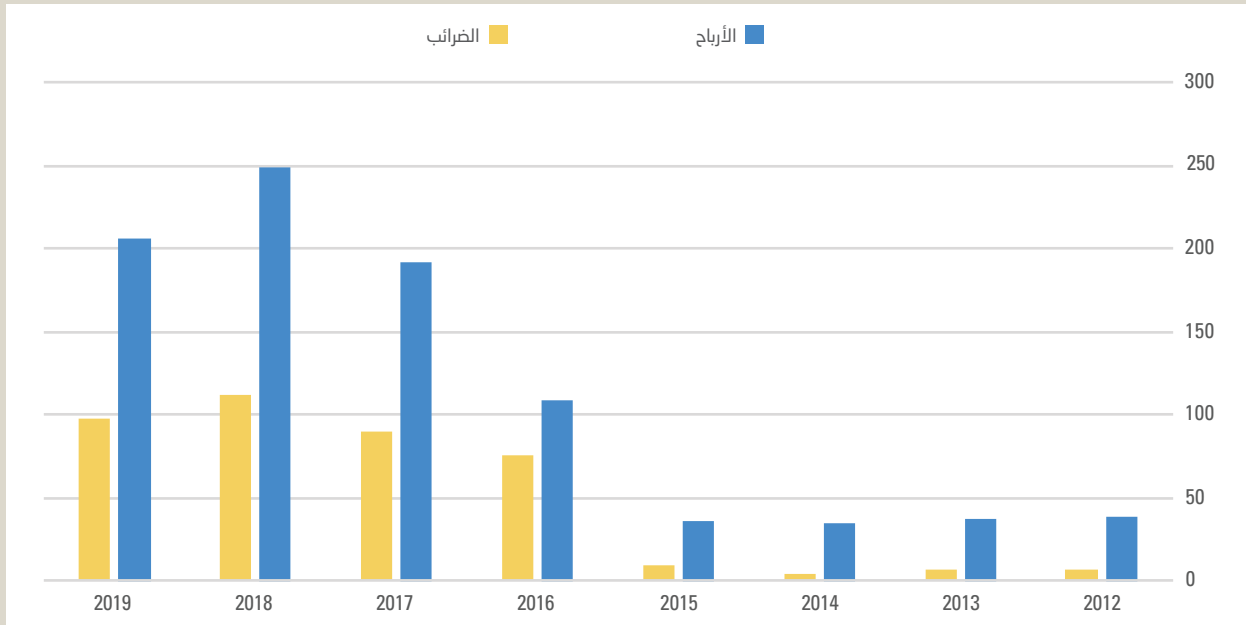
المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى World Bank, 2018; 2021. ملاحظة: يعرّف تصنيف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لتصنيف البنك الدولي.

الشكل 4-5 الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية، حسب بلد الموقع والولاية القضائية الأم النهائية حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



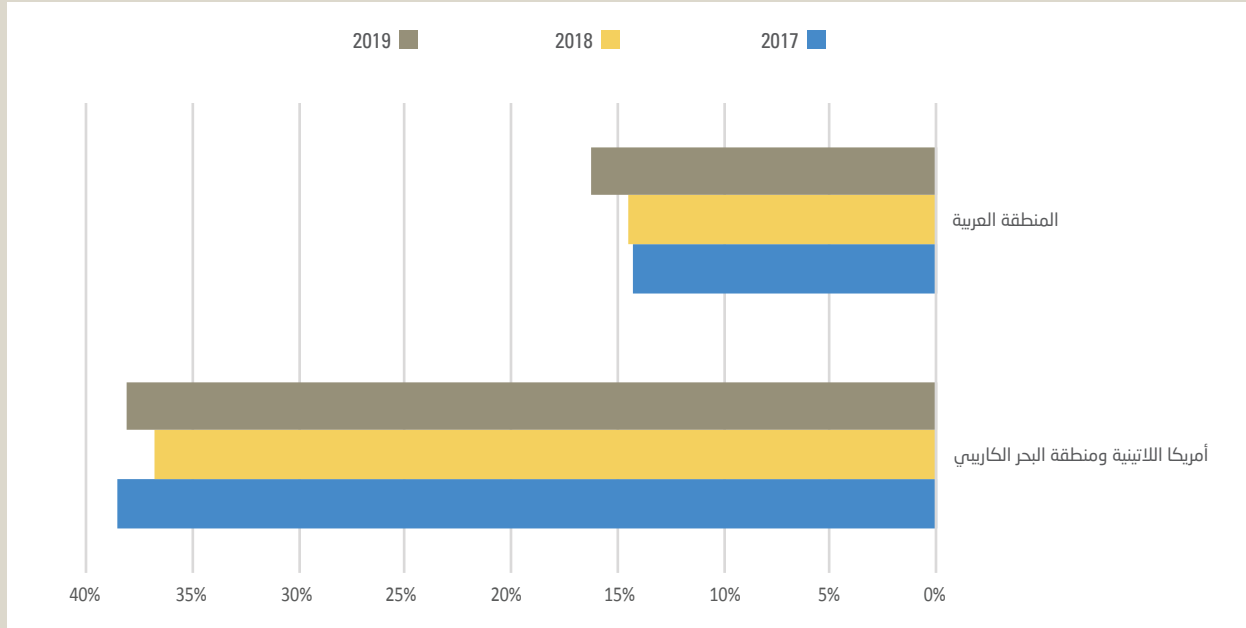
المصدر: الإسكوا، استناداً إلى بيانات من OECD, 2016.

الشكل 4-6 حساب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأرباح الشركة الأم النهائية مقابل الضرائب المدفوعة في المنطقة العربية، 2012-2019 (مليارات الدولارات)



المصدر: إعداد الإسكوا استناداً إلى Orbis.

الشكل 4-7 الضرائب كحصة من أرباح الشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية في كل من المنطقة العربية وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2017-2019



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من Orbis.

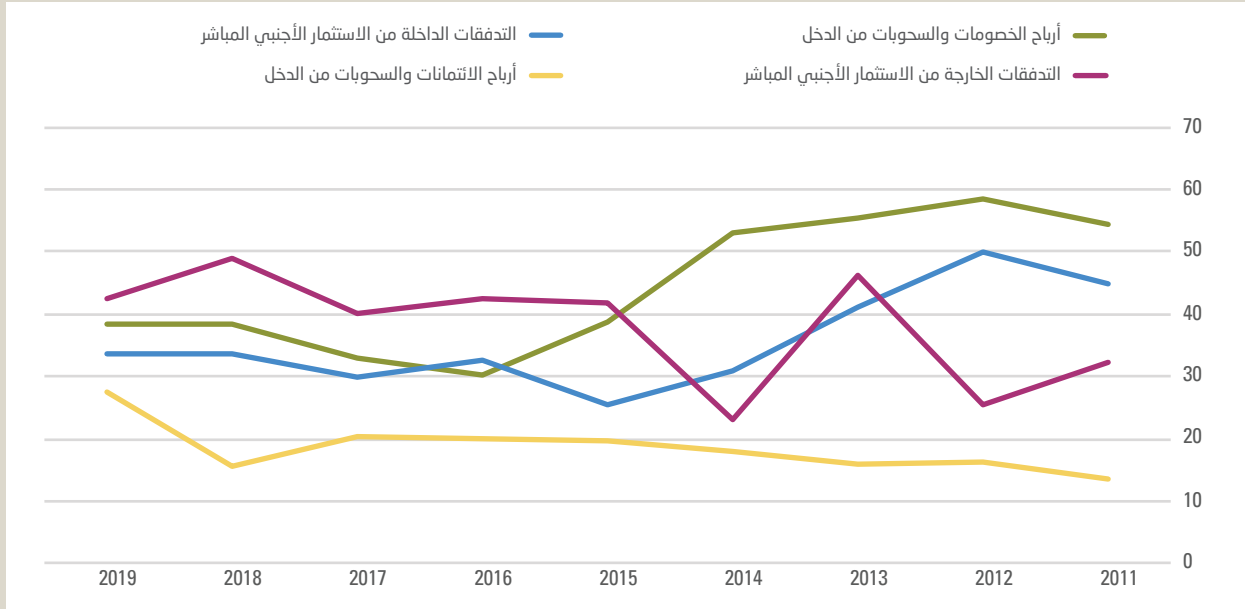
أكبر لمكافحة التجاوزات الضريبية)، مع التسليم بالتفاوتات الكبيرة بين بلدان المنطقة والقطاعات من حيث كل من القدرة على فرض الضرائب أو تحقيق الامتثال.

وبين عامي 2017 و2019، حققت الشركات المتعددة الجنسيات أرباحاً بقيمة 640 مليار دولار (أي 5 في المائة من أرباحها العالمية) من المنطقة العربية، وهي نسبة أعلى من حصة المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الشكل 4-6). بالمقابل، وخلال الفترة نفسها، دفعت الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة لأطراف أجنبية والعاملة في المنطقة ما نسبته 15 في المائة من أرباحها كضرائب، مقابل، مثلاً، نسبة 38 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الشكل 4-7). وهذه ظاهرة مستغربة، لأنه، ومع افتراض امتثال ضريبي غير تام، فإن الأرباح المعلن عنها قد تكون أقل مما هو مستحق في الواقع. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأنها علامة على جاذبية المنطقة للشركات المتعددة الجنسيات، بيد أنها تعني أيضاً أن المنطقة تجني أقل بكثير من العائدات التي يمكنها جنيها من خلال فرض الضرائب على هذه الشركات (ما يؤكد الحاجة إلى ترشيد الحوافز الضريبية) أو من خلال جعل الشركات تمتثل ضريبياً (ما يتطلب جهوداً



بين عامي 2017 و2019،
حققت الشركات المتعددة
الجنسيات أرباحاً بقيمة
640 مليار دولار
من المنطقة العربية

الشكل 8-4 التدفقات المالية في المنطقة العربية، 2011-2019 (بالنسبة المئوية)

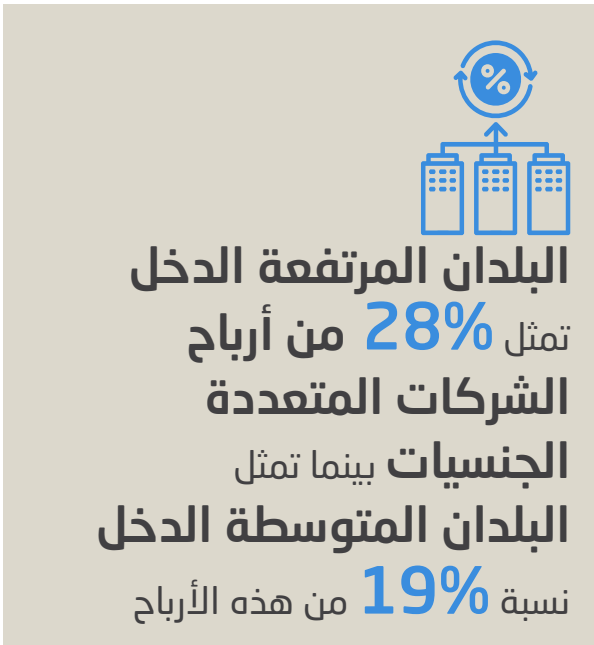


المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من إحصاءات صندوق النقد الدولي بشأن ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي؛ والبيانات المفتوحة للبنك الدولي.

التي يزيد إجمالي مركزها الأجنبي المباشر الداخلي على 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) عن

خلال الفترة 2012-2019، كانت الشركات المتعددة الجنسيات ذات الملكية الأجنبية هي مصدر نصف الأرباح المستعادة من المنطقة العربية، البالغة 345 مليار دولار، وذلك مقارنة بمبلغ 277 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة نفسها (الشكل 8-4). وبعبارة أخرى، في المتوسط، استعيد 69 سنتاً من كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصدره خارج المنطقة العربية، وذلك في صورة دخل سلبي (من المرجح ألا يخضع للضريبة)⁴⁴. وهذا المبلغ أعلى بكثير من مبلغ 46 سنتاً التي تكسيها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر.

تكشف التقارير الخاصة بكل بلد عن أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات في أكثر من 100 ولاية قضائية، وقد جرى الكشف عنها لأول مرة في عام 2020، ويتبين منها أن البلدان المرتفعة الدخل تمثل 28 في المائة من أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، بينما تمثل البلدان المتوسطة الدخل نسبة 19 في المائة من هذه الأرباح. وتبلغ مراكز الاستثمار (الولايات القضائية



الإبلاغ عن أرباح الشركات المتعددة الجنسيات والموقع الذي تحدث فيه أنشطة اقتصادية معينة (التخطيط الضريبي العدواني)⁴⁵.

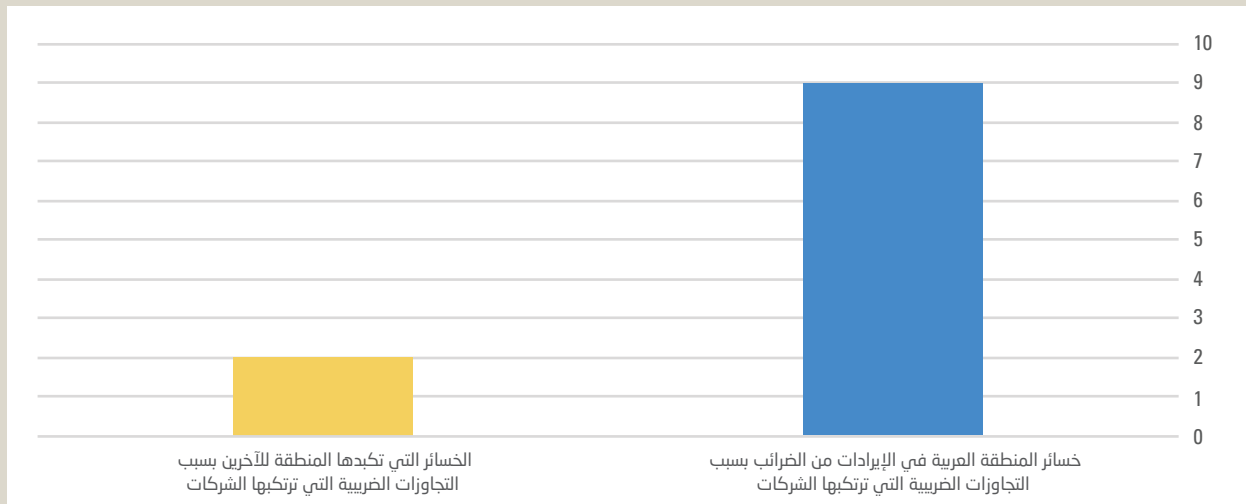
وقد تكبدت البلدان العربية خسائر بنحو 8.6 مليار دولار من الإيرادات الضريبية السنوية بسبب التجاوزات المتصلة بالضرائب على الشركات⁴⁶، وتشير تقديرات شبكة العدالة الضريبية إلى أن الولايات القضائية الأخرى قد لحقت بها أيضاً خسائر بقيمة 2 مليار دولار من خلال تيسير التجاوزات الضريبية التي تمارسها الشركات من المنطقة (بالدرجة الأولى من الجزائر والعراق وليبيا). وعموماً، تبين التقارير الخاصة بكل بلد أن المنطقة العربية تتكبد أكثر من أربعة أضعاف الخسائر التي تلحقها بالولايات القضائية الأخرى (الشكل 4-9). ويسهل وقوع البلدان المتأثرة بالصراع فريسة لاستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في المضاربة في اتجاهين وللتجاوزات الضريبية التي تمارسها الشركات، وهذه البلدان هي أيضاً أكثر عرضة لاستضافة الاستثمارات الوهمية (حيث يوقع العراق وليبيا أضراراً في الولايات القضائية الأخرى تفوق ما تتعرضان لها بعشر مرات). ويتمثل عامل خطر آخر مرتبط بالتخطيط الضريبي في تركّز الشركات القابضة وأدوات التمويل الخاصة الغرض التي لا توجد قيمة حقيقية.



تكبدت البلدان العربية خسائر بنحو 8.6 مليار دولار من الإيرادات الضريبية السنوية بسبب التجاوزات المتصلة بالضرائب على الشركات

حصة عالية من أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، بما يبلغ في المتوسط 25 في المائة، على الرغم من أن حصتها من موظفي الشركات المتعددة الجنسيات لا تتجاوز 4 في المائة مع أصول ملموسة تبلغ 11 في المائة. هذا النمط هو علامة على عدم التوافق بين الموقع حيث يجري

الشكل 4-9 الخسائر في الإيرادات الضريبية الناجمة عن التجاوزات الضريبية التي تمارسها الشركات (مليارات الدولارات)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى Tax Justice Network, 2021.

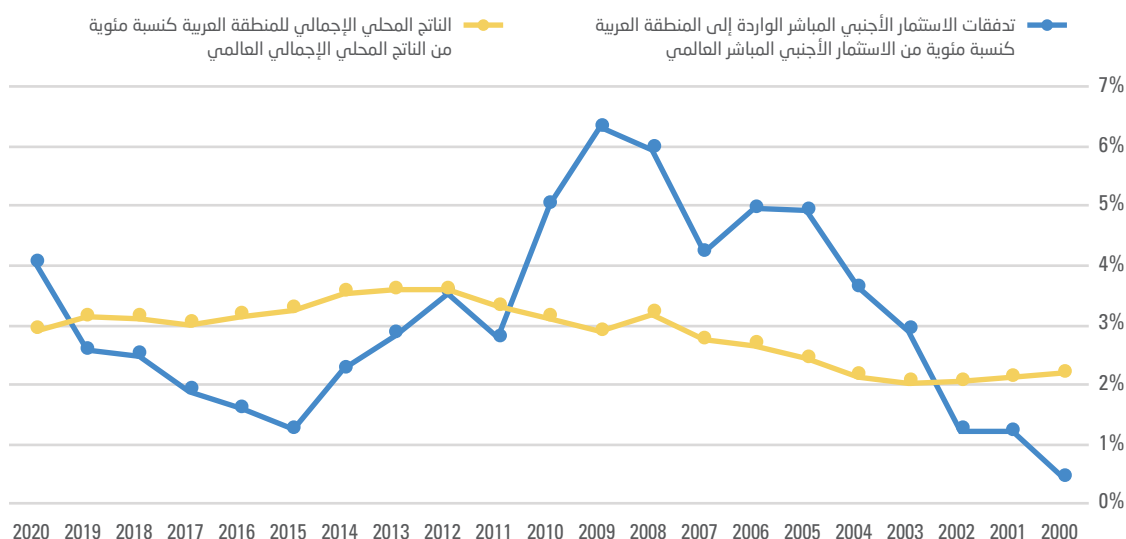
2. الاستثمار الأجنبي المباشر

على الخصائص التي يتميز بها الموقع. وبالمجمل، لا يزال أداء المنطقة، من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر، أقل من إمكاناتها (الشكل 4-11).

ومن حيث التركيز الجغرافي، استأثرت خمسة بلدان عربية، هي: الإمارات العربية المتحدة وعمان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، بأكثر من 90 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بين بلدان المنطقة ومن خارجها) إلى المنطقة في عام 2020. ومن حيث التوزيع الوظيفي، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في القطاعات التي تتطلب استخداماً كثيفاً لرأس المال ولكن تولد عدداً قليلاً من فرص العمل، ولا سيما الصناعات الاستخراجية (المواد الكيميائية والفحم والنفط والغاز)، التي تمثل 45 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة (الشكل 4-12).

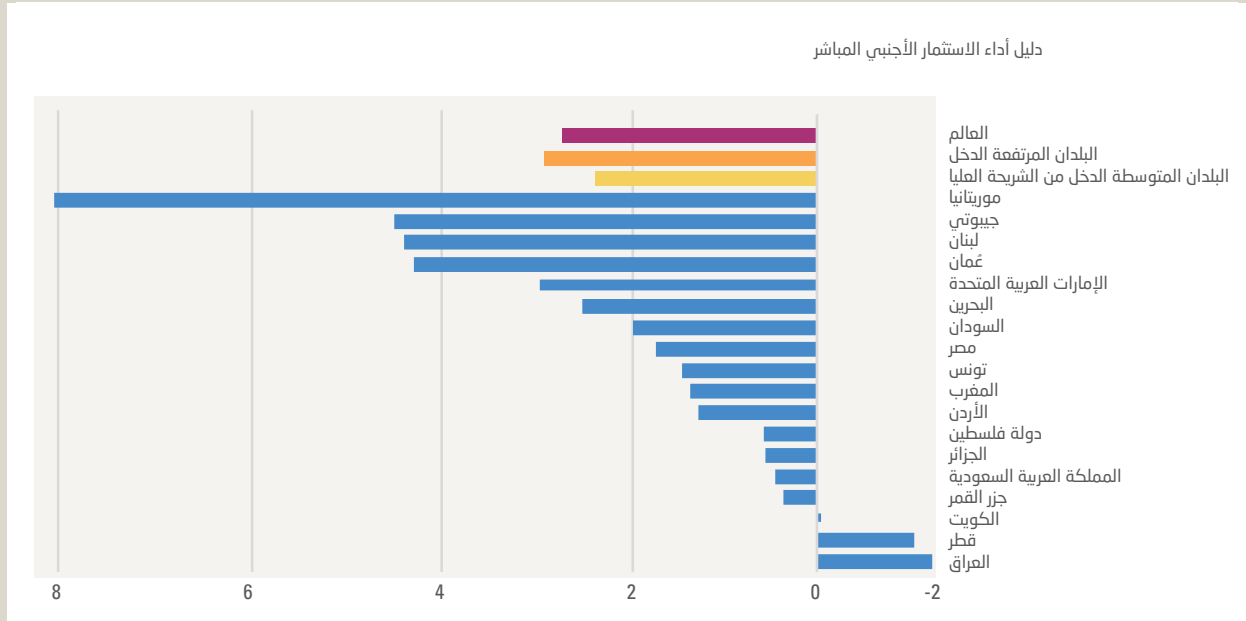
انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية بأكثر من النصف، فسجلت 40.5 مليار دولار في عام 2020، بعد أن بلغت مستويات قياسية تعادل 89 مليار دولار في عام 2008⁴⁷. وكانت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، من مجموع التدفقات العالمية، تراوح حول 2 في المائة (2011-2019). وعلى الرغم من صدمات كوفيد-19، اجتذبت المنطقة حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر (4 في المائة في عام 2020) أعلى من وزنها في الاقتصاد العالمي (الشكل 4-10). وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يشير إلى اعتبارات متصلة بتغيير أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب الجائحة، فهو أيضاً علامة على جاذبية المنطقة، نسبياً، للاستثمار الأجنبي المباشر. لكن ينبغي تقييم هذه الاستنتاجات بمراعاة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر، والمنحى الدوري القوي في ما يتصل بدورات تقلب أسعار النفط والغاز، علاوة

الشكل 4-10 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية كحصة من الناتج العالمي والاستثمار الأجنبي المباشر، 2000-2020



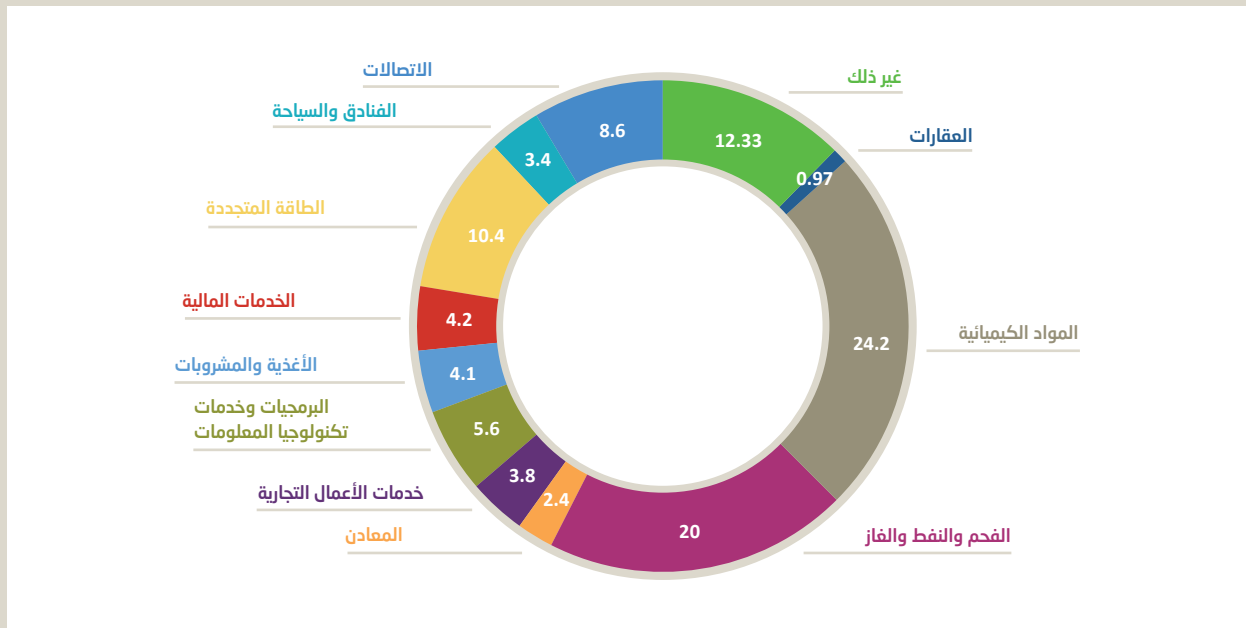
المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من إحصاءات (Stat) الأونكتاد والبيانات المفتوحة للبنك الدولي.

الشكل 4-11 دليل أداء الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان العربية، 2018-2020

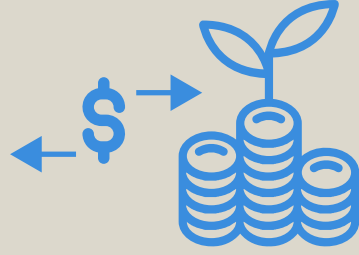


المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من البنك الدولي وقواعد بيانات صندوق النقد الدولي للناتج المحلي الإجمالي، وقاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل 4-12 الاستثمارات الرأسمالية في المنطقة العربية حسب القطاع، 2020



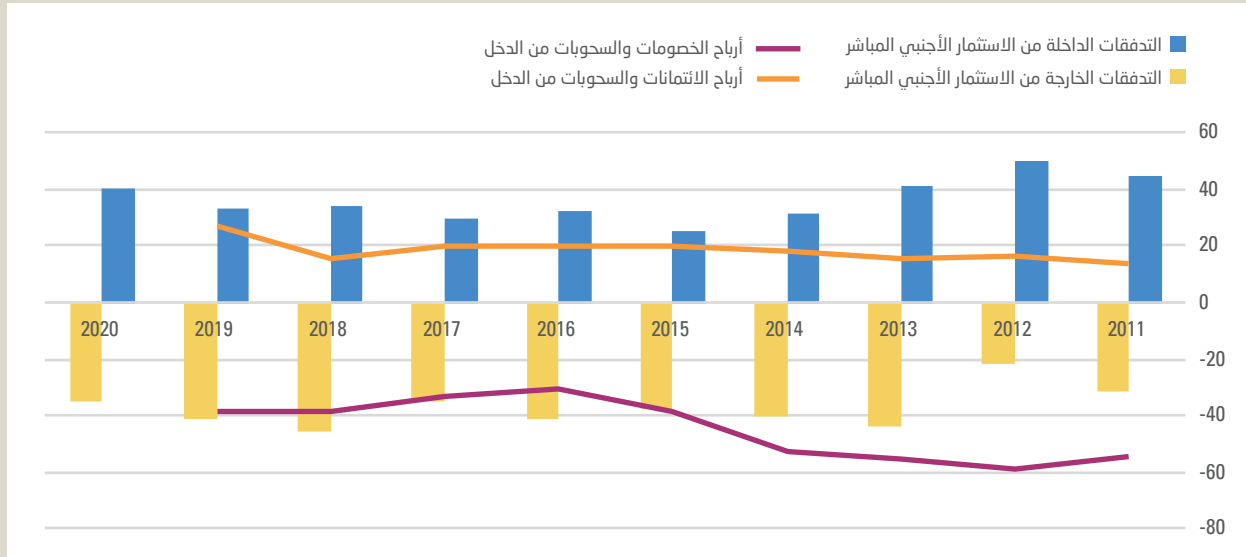
المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان). ملاحظة: لا يمكن تصنيف بلدان المنطقة العربية حسب فئة الدخل، حيث لا تتوفر بيانات كاملة ومحدثة لعام 2020.



تُعيد المنطقة العربية
1.5 دولار من تدفقات
الاستثمارات الأجنبية
المباشرة الخارجة مقابل
كلّ دولار تكسبه
من التدفقات الداخلة

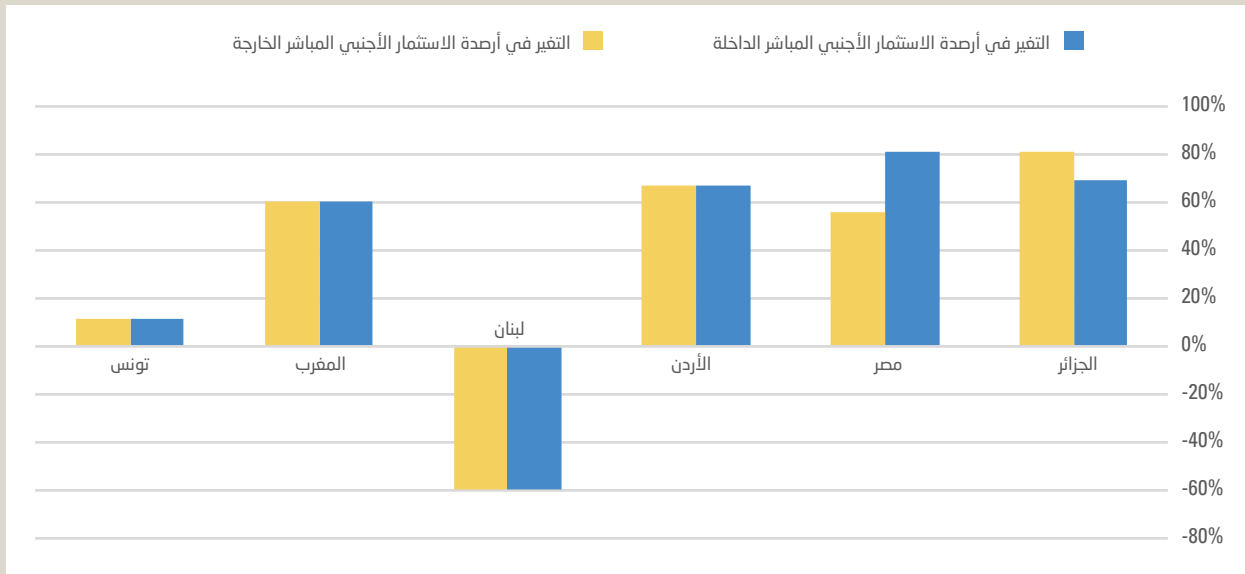
يجب أن تُقرأ أنماط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالاقتران مع التدفقات الخارجة لأن التدفقات في كلٍّ من الاتجاهين قد تخفي تجاوزات ضريبية وممارسات لتحويل الأرباح، وقد تخفي استثمارات وهمية واستخداماً للاستثمار الأجنبي المباشر للمضاربة في الاتجاهين. على سبيل المثال، على الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة تُعتبر أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، تشير مصادر إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات قد أعادت توجيه ما قيمته 218 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال هذا البلد⁴⁸. وفي المتوسط، تُعيد المنطقة العربية 1.5 دولار من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة مقابل كلّ دولار تكسبه من التدفقات الداخلة، ممّا يجعل المنطقة مصدراً صافياً لرأس المال على مدى الفترة 2011-2019 (الشكل 4-13). ومن الدلائل أن الأرباح العائدة إلى موطنها بلغت، في المتوسط، 44 مليار دولار في الفترة نفسها. وبعبارة أخرى، مقابل كل دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، يعاد 1.24 دولار من الأرصدة الموجودة إلى بلدان المصدر⁴⁹، أو ينقل إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب، مع إعادة استثمار حصص متواضعة نسبياً من الأرباح في المنطقة.

الشكل 4-13 أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، 2011-2020 (بمليارات الدولارات)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من إحصاءات صندوق النقد الدولي بشأن ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي؛ والبيانات المفتوحة للبنك الدولي.

الشكل 4-14 أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في بلدان عربية متوسطة الدخل مختارة، 2010-2020



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من إحصاءات (Stat) الأونكتاد لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ومعدلات الضرائب على الشركات من Tax Foundation, 2021.

الديون)، ما يزود الشركات بوسيلة أخرى لخفض التزاماتها الضريبية من خلال الاقتراض المفرط.

وبعد عام 2014، تزايد اعتماد الشركات على استخدام الديون في التمويل، تماشياً مع ارتفاع الائتمان المحلي للقطاع الخاص والذي تزايد بنسبة 50 في المائة بعد عام 2014. وفي محاولة لإعادة التوازن إلى هذا التحيز في حساب معدلات الضريبة الفعلية، لا تتوخى الإصلاحات العالمية المقترحة للضرائب على الشركات فرض مسؤولية ضريبية إضافية على أعلى الأرباح إذا كانت الإيرادات مؤرّعة على مدى أربع سنوات وإذا خضعت لضريبة تعادل أو تفوق الحد الأدنى من معدل الضريبة الفعلية.

ومنذ عام 2017 (وسط انخفاض مزمن في أسعار الفائدة)، وصلت عمليات إعادة شراء الأسهم بين الشركات المدرجة في مؤشر ستاندرد آند بورز 500 إلى مستوى قياسي، وصل مجموعه إلى 199 مليار دولار بحلول الربع الثاني من عام 2021. وقد ساهمت عمليات إعادة الشراء في تسارع ازدياد الرافعة المالية للشركات، ممّا أدى إلى ارتفاع أسعار

في البلدان العربية المتوسطة الدخل، تتحرك أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في نفس الاتجاه بهوامش متقاربة نسبياً، ممّا يشير إلى ممارسة التخطيط الضريبي، حيث تعادل تقريباً كلٌّ من الأرباح التي تعيدها الشركات المتعددة الجنسيات وعمليات إعادة شراء الأسهم وسداد الديون (التدفقات الخارجة) مع (إعادة) الاستثمارات في الشركات التابعة لها (التدفقات الداخلة). وهذا يعني أنّ الشركات المتعددة الجنسيات تعمل في المنطقة على أدنى نطاق يجعلها مربحة (الشكل 4-14).

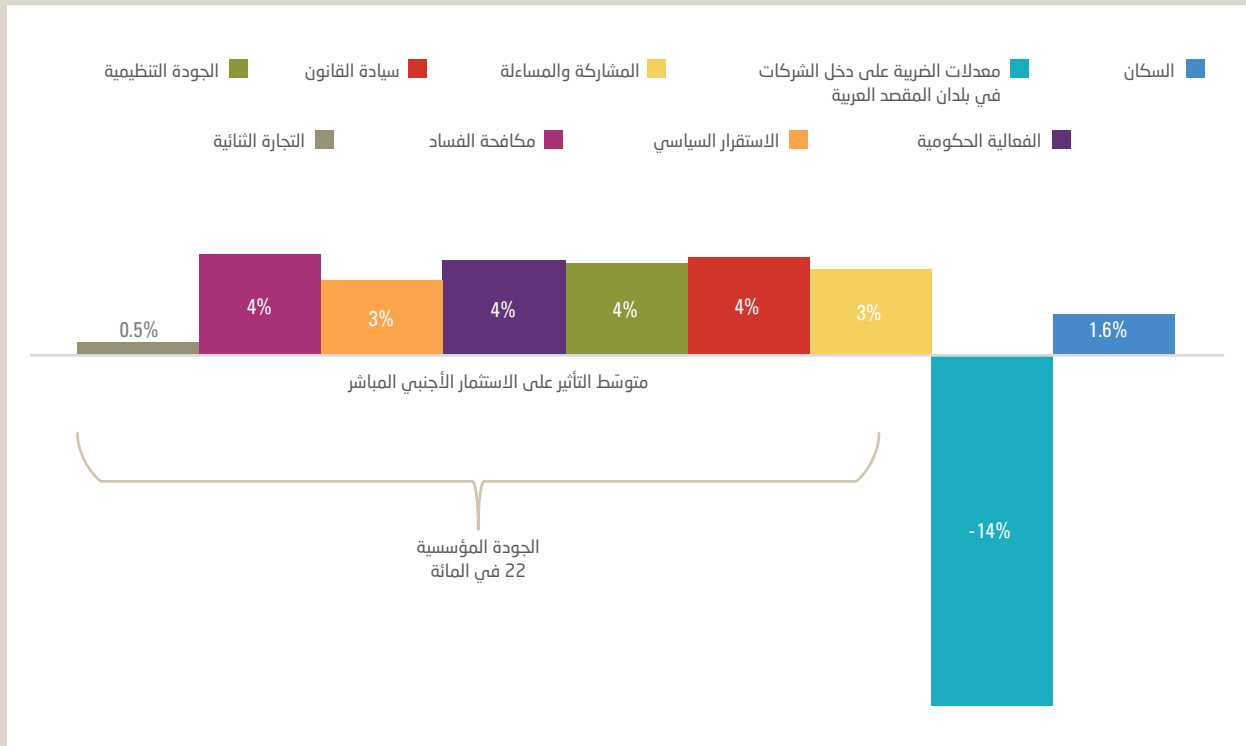
كذلك، فإن إتاحة حسومات ضريبية على تسديد الديون ستسبب تحيزاً للديون يثبط تمويل الأسهم وإعادة استثمار الأرباح. وتدعم الأدلة التجريبية وقوع هذا الأثر، إذ ترتبط كل زيادة في معدلات الضريبة على الشركات بزيادة ديون الشركات غير المالية بحوالي 0.27 نقطة مئوية. وثمة بلدان في المنطقة (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والعراق والكويت ولبنان⁵⁰ وليبيا) لم تعتمد بعض قواعد تكافح ضعف الرسمة إزاء الأصول أو الأسهم (للحدّ من أهليتها للحسومات الضريبية على الفائدة فوق مستويات معينة من

الأجنبي المباشر بنسبة 22 في المائة، في حين أن الزيادة الهامشية في المعدلات القانونية لضريبة دخل الشركات بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14 في المائة (الشكل 4-15). وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل بحسب خصائص البلد المضيف ونوع الاستثمار. وبالتحكم في المتغيرات المتعلقة بدول مجلس التعاون الخليجي، تبدو المعدلات القانونية للضريبة على دخل الشركات لا تكاد تذكر، بينما تتضخم أهمية إنتاج النفط ورأس المال البشري. ولم تسجل ردود فعل مهمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من جراء تقلب معدلات الضريبة القانونية، ويعزى ذلك إلى التباين الشديد في المعدلات المطبقة على مختلف الشرائح والقطاعات الضريبية المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى الفوارق الكبيرة بين المعدلات القانونية والفعلية للضريبة.

الأسهم وتفاقم الهشاشة المالية، حيث تؤثر عمليات إعادة الشراء هذه سلباً على تراكم رأس المال.

بيد أن قرارات الاستثمار تتأثر بمجموعة من المحددات الهيكلية، وليس فقط الضرائب. ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر شديد التأثير بعدم الاستقرار السياسي⁵¹ والتغيير الديمقراطي ويتبع تحركات مؤشر الديمقراطية. ويشير التحليل التجريبي الذي أجري للمنطقة العربية⁵² إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تتحكم في إنتاج النفط، تتأثر بمستويات الجودة المؤسسية، والروابط التجارية الثنائية، ورأس المال البشري، وأوجه التشابه الثقافي. ويؤدي التحسن الهامشي التراكمي في مكونات الجودة المؤسسية (على غرار المشاركة والمساءلة، وسيادة القانون، والفعالية الحكومية، والاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد) إلى زيادة في الاستثمار

الشكل 4-15 محدّدات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية (خط الأساس، 2010-2019)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات المسح المنسق للاستثمار المباشر (CDIS) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

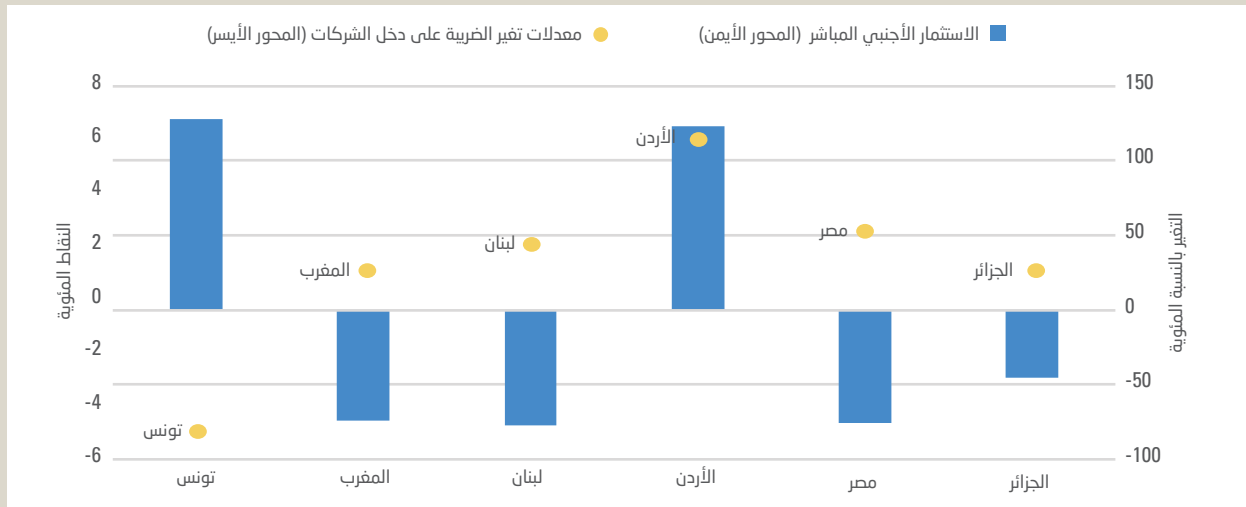
باء. إعادة النظر في الروابط بين الضرائب على الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية

1. تأثير التغييرات في الضرائب القانونية على الشركات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ومن النادر أن تكون استجابة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للإصلاح الضريبي موحدة في البلدان كافة وعبر الأزمنة كافة، لا سيما وأن هذه الأرصدة تتأثر بالتفاعل الدينامي بين الأفضليات الضريبية، والتخطيط الضريبي، والتجاوزات الضريبية، وخصائص البلد المضيف (حجم السوق، وسوق العمل). فالنمط في الأردن، مثلاً، يختلف عن البلدان العربية المتوسطة الدخل الأخرى نتيجة لما في البلد من استثمارات وحوافز ضريبية داخل المناطق الاقتصادية الخاصة وخارجها، مما يهدد بخطر التحويل إلى بلدان المنشأ، وبفرص للتجاوزات والمراجعة الضريبية، فيجعل أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر غير حساسة إزاء معدلات الضرائب على الشركات (الشكل 4-16). وقد يعزى هذا الاختلاف أيضاً إلى شركات الواجهة التي تستغل النظم الضريبية التفضيلية والمتداخلة، التي تديرها هيئتان ضريبيتان منفصلتان في البلد.

تدعم النتائج التجريبية للمنطقة العربية ردّ الفعل العكسي البديهي الذي يتبيّن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إزاء التغييرات في المعدلات القانونية على الضرائب على الشركات⁵³. وانخفضت الهوامش الواسعة للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14 في المائة في المتوسط، بعد زيادة بنقطة مئوية واحدة في المعدلات القانونية للضرائب على الشركات. وحجم رد فعل الاستثمار الأجنبي المباشر إزاء معدلات الضرائب على الشركات أعلى من المتوسط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (5 في المائة)⁵⁴، ممّا يشير إلى أنّ الاستثمارات في المنطقة العربية لربما تدفعها الضرائب، إلا أنّ المحددات غير الضريبية قد تكون ذات أثر أهمّ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

الشكل 4-16 ردّ الفعل للهوامش التي يتكثف فيها الاستثمار الأجنبي المباشر إزاء التغييرات في الضريبة على دخل الشركات في بلدان عربية متوسطة الدخل مختارة، الفترة 2010-2019



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من CDIS ومن Tax Foundation, 2021.

قد تلتقط المسؤولية الضريبية عبر سعر الاستحواذ⁵⁶. بيد أن التغييرات في معدلات الضرائب على الشركات التي تفضي إلى معدلات ضريبة فعلية أقل قد لا تكون هي العامل الوظيفي الوحيد في تنويع الأرصد الرأسمالية على المدى الطويل.

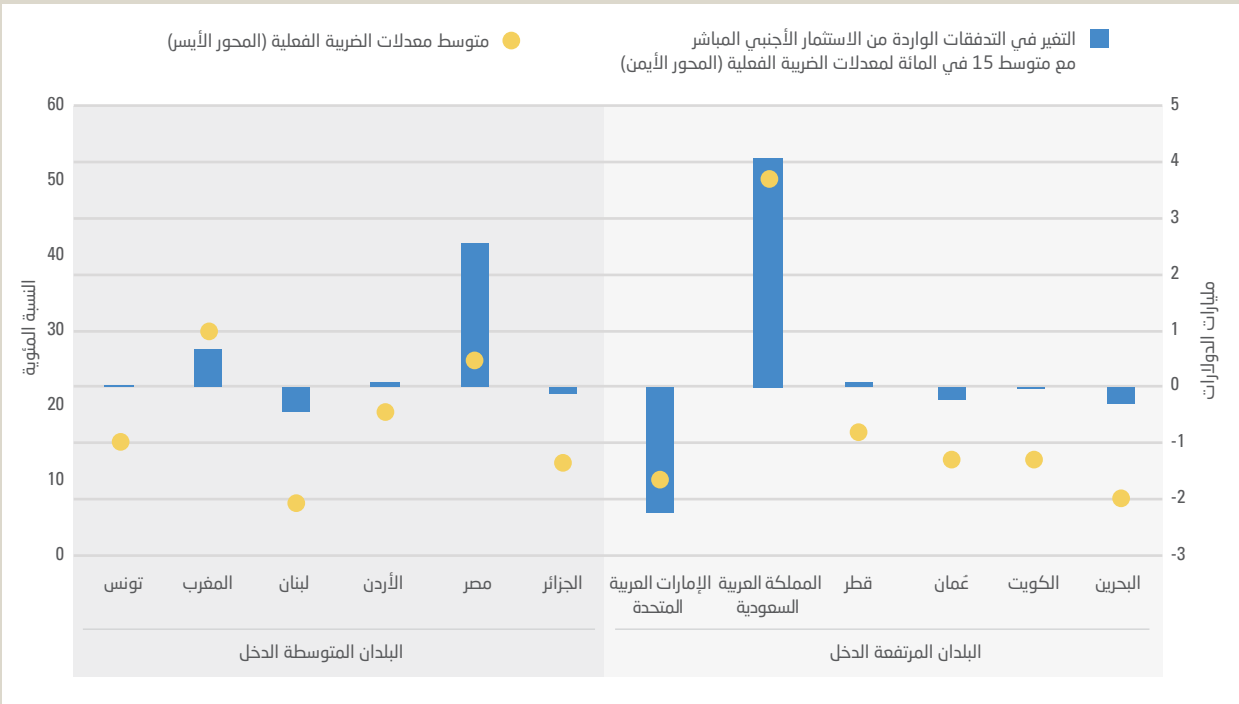
ومن المرجح أن تؤثر تغييرات معدلات الضرائب على الشركات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الهامش الواسع⁵⁵. والاستثمارات في المجالات الناشئة أشد استجابة للتغييرات في معدلات الضرائب على الشركات من الاستثمارات في الأصول القديمة، إذ

2. تأثير متوسط معدلات الضريبة الفعلية

(الشكل 4-17)⁵⁸. وتتماشى هذه النتائج مع تقييم الأثر الذي أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تبين أن الشركات المتعددة الجنسيات المربحة تخفض معدل استثماراتها المحلية بنحو 0.15 نقطة مئوية بعد زيادة نقطة مئوية واحدة في متوسط معدل الضريبة الفعلي. وقد يتضاعف حجم هذا الأثر ثلاث مرات بالنسبة للكيانات في مجموعات الشركات المتعددة الجنسيات التي تزيد معدلات ربحيتها عن 15 في المائة⁵⁹.

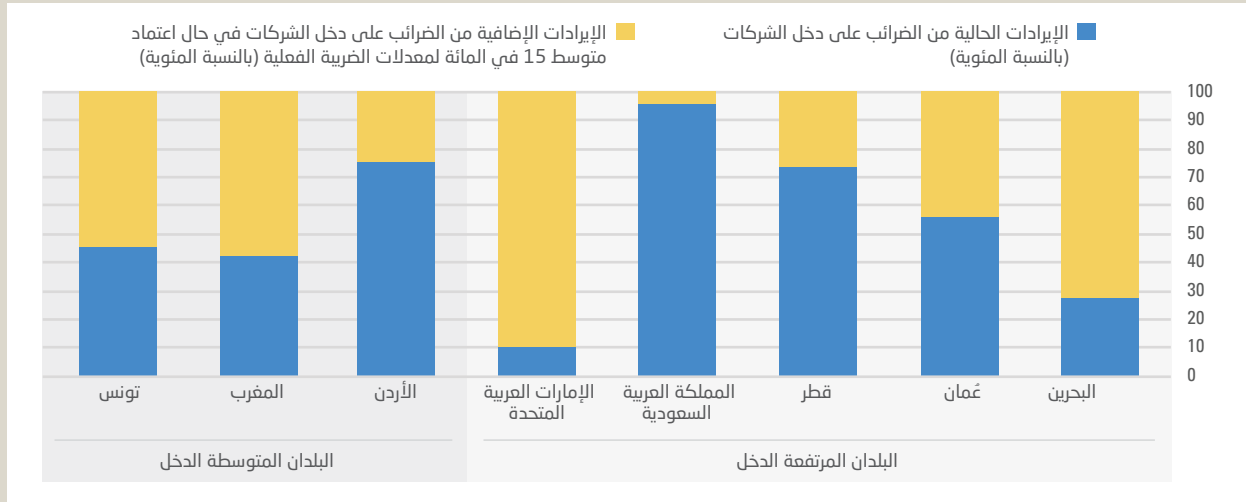
بلغت متوسطات معدلات الضريبة الفعلية بالمجمل في المنطقة العربية نسبة 8 في المائة في عام 2020، وذلك مقارنة بمتوسط 22.5 في المائة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁵⁷. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في متوسط معدلات الضريبة الفعلية في البلدان العربية سيخفض عائدات الاستثمار، بعد خصم الضرائب، ويؤدي إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 2.6 في المائة

الشكل 4-17 التغييرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان عربية مختارة يعادل فيها متوسط معدلات الضريبة الفعلية 15 في المائة



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من Orbis.

الشكل 4-18 إمكانات الإيرادات الضريبية من خلال رفع متوسط معدل الضريبة الفعلي في عام 2020 ليصل إلى معدل الضريبة الفعلي العالمي للضريبة الشاملة لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية



Source: ESCWA calculations based on data from Orbis

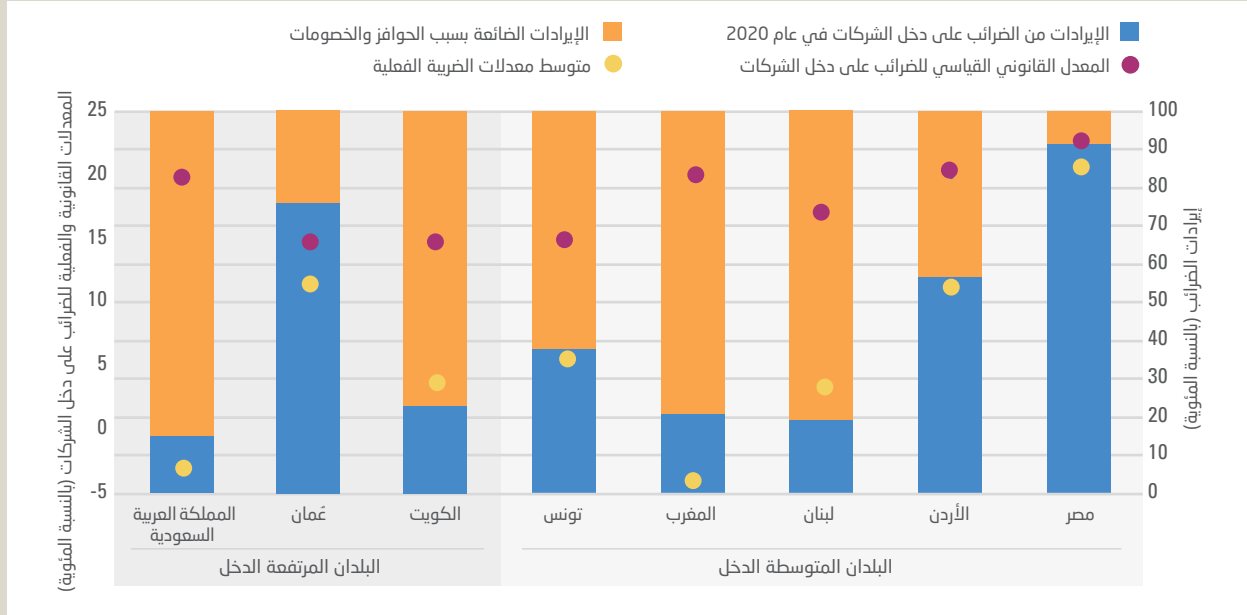
للضرائب. ويمكن أن تعمل هذه الشركات أيضاً كقنوات، وفيها دلالة على أن التخطيط الضريبي وتسعير التحويل والمراجعة تؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية. وحتى بافتراض عدم وقوع ممارسات أو تجاوزات ضريبية من هذا القبيل خلال السنة المشمولة بالتقرير، فإن الفرق بين ما تدفعه الشركات حالياً كضرائب (متوسط معدلات الضريبة الفعلية)، وما كانت ستدفعه من حيث مستحقات الضريبة على الشركات، تقدير كمي سريع للتكاليف/الإيرادات الضائعة من جراء الحوافز الضريبية⁶⁰، والتي وصلت، في المتوسط، إلى 60 في المائة من الإيرادات المتأتية من ضرائب الشركات في المنطقة العربية في السنة 2019-2020 (الشكل 4-19)⁶¹.

في المقابل، فكون متوسط معدلات الضريبة الفعلية أعلى من المعدلات الكلية للضريبة على الشركات يدل على أن "الحصص الحكومية" من الضرائب المتداخلة (الأرباح المفاجئة، أو الإتاوات، أو اتفاقيات تقاسم الإنتاج)، إذا ما حسبت كنسبة من الدخل الاقتصادي، هي أعلى مما تشير إليه الفئات القياسية للشركات، ويتبين من هذه الحصص هيكل الاقتصاد، وتركز الشركات ضمن الطبقات الأعلى من فئات الضرائب. ولكن قد يشير ارتفاع متوسط المعدلات أيضاً إلى إدراج شركات لا تحقق الأرباح، مما يخفض قيمة مقام القسمة المستخدم في حساب متوسط معدلات الضريبة الفعلية.

وتشير تقديرات الإسكوا إلى أن البلدان العربية التي يقل فيها متوسط معدلات الضرائب الفعلية عن 15 في المائة قد حصلت نصف إيراداتها التي بإمكانها تحقيقها بالضرائب على الشركات من شركات متعددة الجنسيات. وتتخلى الإمارات العربية المتحدة عن نحو 90 في المائة من إيراداتها المحتملة من الضرائب على الشركات لتأمين مكانتها كموقع أثير للاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات المتعددة الجنسيات، وهي أعلى نسبة بين البلدان العربية المرتفعة الدخل. وكذلك، فيإمكان المغرب وتونس أن يحققا إيرادات إضافية بنسبة 50 في المائة من الضرائب على الشركات إذا رفعتا متوسط معدلات الضريبة الفعلية على الشركات المتعددة الجنسيات التي تجمع منها الضرائب وتنفذ وفقاً لآليات مؤاتية لهذه الشركات (الشكل 4-18).

وبصورة عامة، ففي البلدان التي تسجل انخفاضاً في متوسطات معدلات الضريبة الفعلية إزاء المعدلات الكلية لضرائب الدخل على الشركات دلالة على أن الشركات تستفيد من الملاذات الآمنة أو غيرها من الحوافز والبدلات الضريبية والمالية، بما في ذلك الخصومات والإعفاءات والاستثناءات والاستهلاك المتسارع لرأس المال وتسويات مراجعة الحسابات المؤاتية وغيرها من الائتمانات، وأن استفادتها جعلت حصة كبيرة من دخل هذه الشركات غير خاضعة

الشكل 4-19 الحوافز والخصومات المتصلة بالضرائب على دخل الشركات في بلدان عربية مختارة، 2019-2020



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من Orbis؛ ومن Tax Foundation، 2021.

وفي بعض الحالات، قد يتخذ متوسط معدلات الضريبة الفعلية قيمة سلبية، مما يشير إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من إعفاءات ضريبية مؤقتة وضخمة⁶²، أو من نظم ضريبية تفضيلية، وتحمل إلى بلدانها الأم خسائر أو خصومات ضريبية زائدة تفوق قيمتها التزاماتها الضريبية إلى أخرى، والتهرب من المسؤولية الضريبية تماماً⁶³.

وفي بعض الحالات، قد يتخذ متوسط معدلات الضريبة الفعلية قيمة سلبية، مما يشير إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من إعفاءات ضريبية مؤقتة وضخمة⁶²، أو من نظم ضريبية تفضيلية، وتحمل إلى بلدانها الأم خسائر أو خصومات ضريبية زائدة تفوق قيمتها التزاماتها الضريبية

جيم. الآثار المترتبة على الإصلاحات المقترحة لمجموعة العشرين/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتأثير معدل الضريبة الفعلي بنسبة 15 في المائة

ويُجرى، في ما يلي، تقييم أولي للحد الأدنى المقترح لمعدل الضريبة الفعلي بمعزل عن أثر عملية قابلة للتطبيق لإعادة توزيع حقوق فرض الضرائب بموجب الركيزة الأولى. وبموجب قاعدة النهج المشترك للإطار الشامل، لا يُطلب من السلطات القضائية الأعضاء اعتماد قواعد الضريبة الشاملة لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، ولكن يجب عليها قبول تطبيق الأعضاء الآخرين لها، بما في ذلك أي ملاذات آمنة متفق عليها.

تترتب على هذه الإصلاحات الضريبية العالمية تداعيات بعيدة المدى سوف تحدّد كيفية إعادة توزيع الحقوق الضريبية في المستقبل؛ وكيفية التوفيق بين الحوافز الضريبية والمراجعة الضريبية؛ وكيفية الحدّ من المنافسة الضريبية والتجاوزات الضريبية وما يرتبط بها من تسريبات أو القضاء عليها. وكلها سوف تحدّد سُبل التمويل والتنمية في الاقتصادات العربية.

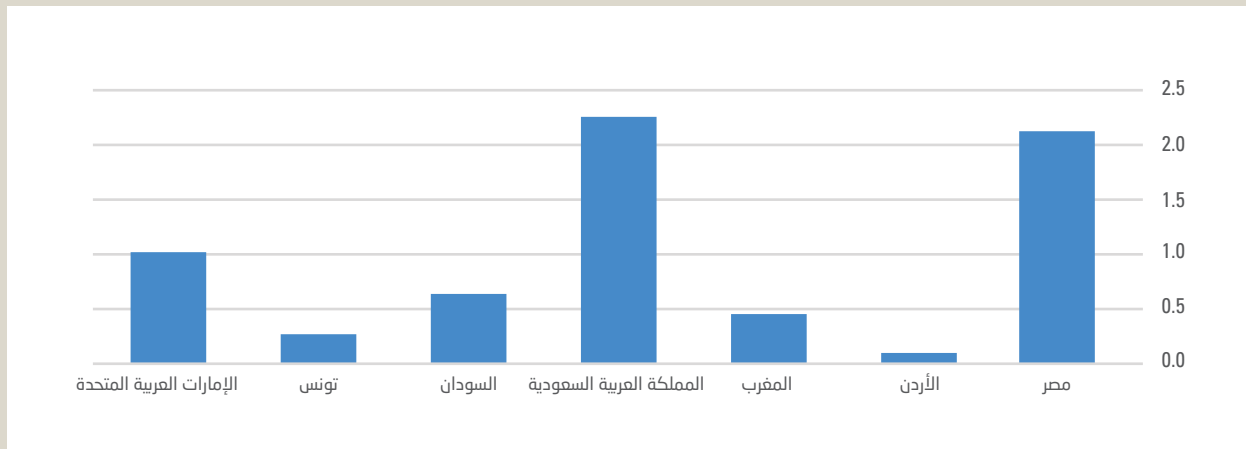
1. الآثار المترتبة على وضع حدٍّ أدنى لمعدل الضريبة الفعلي

العرب في الإطار الشامل، بما في ذلك الضريبة دون الحد الأدنى العالمي لمعدل الضريبة الفعلي، وعدد الشركات التابعة الخاضعة للضريبة التي تتجاوز إيراداتها 10 ملايين يورو وبتجاوز حجم مبيعاتها مليون يورو، وتنتمي إلى مجموعات الشركات المتعددة الجنسيات التي تبلغ إيراداتها المالية مجتمعة 750 مليون يورو؛ ومستوى الضرائب القانونية المفروضة على الشركات، والضرائب المقتطعة المفروضة على المدفوعات عبر الحدود لأرباح الأسهم والفوائد، وأي ضريبة قائمة على الربح مثل الإتاوات المعدنية القائمة على الربح أو الضريبة على الإيجار الاقتصادي التي تدفعها الشركات المتعددة الجنسيات؛ وحجم الحوافز والخصومات الضريبية الممنوحة للشركات المتعددة الجنسيات التي تقدم مبالغ مخفضة من الحوافز والخصومات على هذه الشركات المتعددة الجنسيات؛ وأثر الحد من تحويل الأرباح من خلال السماح لبلدان السوق باسترداد جزء من إيراداتها الضريبية المفقودة بسبب تسرب الضرائب المفروضة على الشركات، والتي بلغت قيمتها 8.6 مليار دولار في عام 2018 (الشكل 4-20)؛ وما إذا كانت البلدان الأخرى غير الأطراف في الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستطبق معدل الضريبة العالمي (تحويل المنافسة الضريبية إلى المنافسة على عوامل الإنتاج).

تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الركيزة الثانية (الضريبة الشاملة لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية) ستجمع 150 مليار دولار إضافية من عائدات الضرائب السنوية العالمية. وترفع تقديرات صندوق النقد الدولي هذا الرقم إلى 168 مليار دولار، منها 62 مليار دولار من الإيرادات الضريبية الناتجة عن القضاء على نقل الأرباح، و106 مليارات دولار إضافية ناتجة عن إعادة تخصيص الأرباح المحوَّلة (من البلدان ذات الضرائب المنخفضة إلى البلدان ذات الضرائب المرتفعة) أو 4.5 في المائة من الإيرادات العالمية من الضرائب على الشركات⁶⁴. أما تقديرات مرصد الضرائب التابع للاتحاد الأوروبي فتضع هذا الرقم عند 213.9 مليار دولار، علماً أن أكثر من نصف هذا المبلغ مستحقٌّ للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن الصين والهند تحقّقان مكاسب لا تتجاوز 4 مليارات دولار. وتشير تقديرات منظمة أوكسفام إلى أن 52 دولة نامية ستحقّق مكاسب ضئيلة لا تتجاوز 2.16 مليار دولار.

تحدّد مجموعة من العوامل ما إذا كانت الفوائد الضريبية المترتبة على الضريبة التي تفرضها شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد تقيّد الأعضاء

الشكل 4-20 التجاوزات الضريبية التي تمارسها الشركات في بلدان عربية مختارة بناءً على التقارير الخاصة بكل بلد، 2017 (مليارات الدولارات)



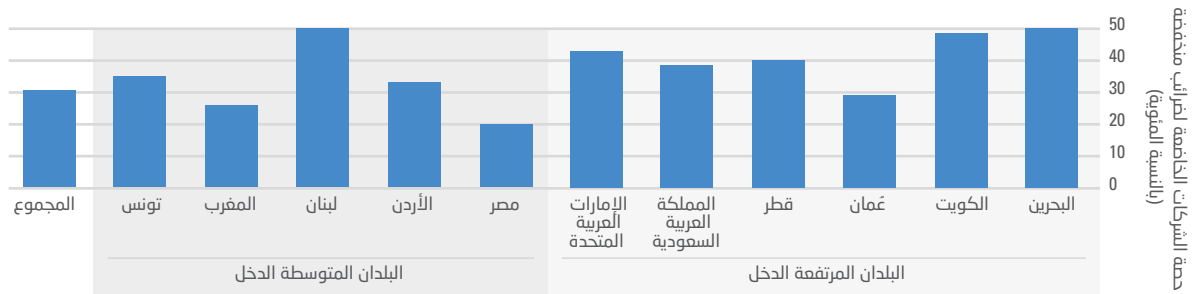
المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.



في عام 2019، كان
أكثر من **ثلث الشركات**
المتعددة الجنسيات المربحة
في المنطقة العربية يخضع
لضرائب دون معدل الضريبة
الفعلي البالغ **15%**

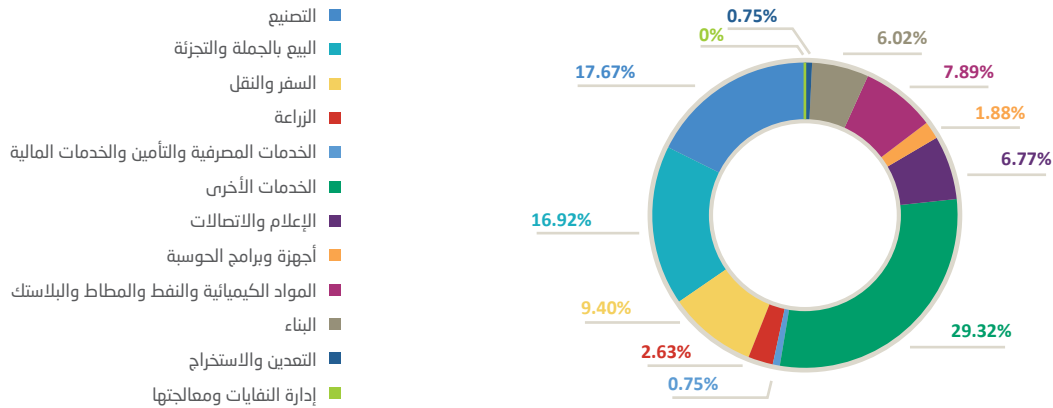
في عام 2019، كان أكثر من ثلث الشركات المتعددة الجنسيات المربحة في المنطقة العربية يخضع لضرائب دون معدل الضريبة الفعلي البالغ 15 في المائة. وأعلى نسب الشركات المتعددة الجنسيات التي تخضع لضرائب منخفضة كان في البحرين ولبنان، حيث وصلت إلى 50 في المائة من الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الولايات القضائية لهذين البلدين (الشكل 21-4). وتعمل معظم الشركات المتعددة الجنسيات الخاضعة للضريبة المنخفضة (99 في المائة) في القطاعات غير الاستخراجية، وتعمل 29 في المائة منها تقريباً في قطاع الخدمات. وبشكل تراكمي، يمثل قطاعا التصنيع والخدمات نصف الشركات التي تخضع لضرائب منخفضة في المنطقة (الشكل 22-4).

الشكل 21-4 الشركات المتعددة الجنسيات الخاضعة لضريبة بمعدل أقل من الحد الأدنى العالمي المقترح لمعدل الضريبة الفعلي، البالغ 15 في المائة، 2019 (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من Orbis.

الشكل 22-4 الشركات المتعددة الجنسيات التي تخضع لمعدلات ضريبة منخفضة، موزعة حسب القطاع في المنطقة العربية، 2019



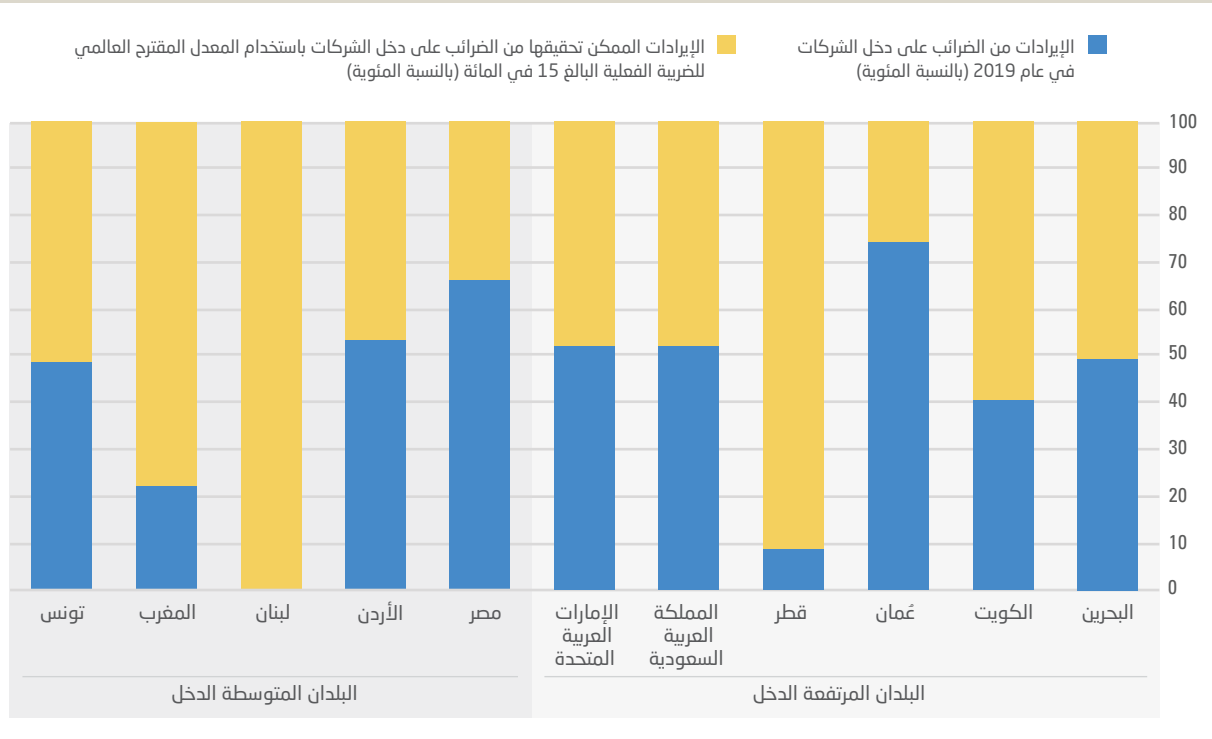
المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من Orbis.

2. السيناريو 1.أ: الإيرادات الضريبية المتراكمة من إنفاذ معدل ضريبة فعلية بنسبة 15 في المائة على الشركات المتعددة الجنسيات الخاضعة لضرائب منخفضة

قد تبحث البلدان العربية في وضع حدٍّ أدنى محلي مقيّد للضريبة على أعلى الأرباح في إطار معدل الضريبة الفعلي العالمي المقترح، أو كبديل عنه لزيادة معدلات ضريبتها الفعلية على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات إلى 15 في المائة. وهذا الحدُّ الأدنى سيكون مقابلاً لتطبيق قاعدة إدراج الدخل في إطار معدل الضريبة الفعلي العالمي المقترح، بينما تتلقى بلدان المصدر المضيف للشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات حقوقاً ضريبية مسبقة على أرباح الشركات (بمعدلات تصل إلى معدل الضريبة الفعلي المقترح) بدلاً من نقلها إلى الولايات القضائية الأم النهائية للشركات المتعددة الجنسيات.

يصرّ هذا السيناريو تأثير إدخال حدٍّ أدنى محلي مقيّد للضريبة على أعلى الأرباح في كل بلد عربي⁶⁵. وكان من الممكن للمنطقة العربية أن تحقق إيرادات إضافية تتراوح من 1.5 إلى 2.3 مليار دولار إذا ما طُبّق الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي، البالغ 15 في المائة، على جميع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المنطقة التي تدفع ضرائب بمعدلات تقل عن هذا الحد الأدنى⁶⁶. وكان بإمكان البلدان العربية المرتفعة الدخل أن تزيد متوسط إيراداتها من الضرائب على الشركات بنسبة 46 في المائة في عام 2019، في حين كان بإمكان البلدان العربية المتوسطة الدخل أن ترفع إيراداتها من هذه الضرائب بمعدلات متوسطها 38 في المائة (الشكل 4-23).

الشكل 4-23 إمكانات زيادة الإيرادات الضريبية من خلال رفع معدلات الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات، التي كانت خاضعة لضرائب منخفضة في عام 2019، إلى معدل الضريبة الفعلي العالمي



المصدر: إعداد الإسكوا استناداً إلى Orbis.

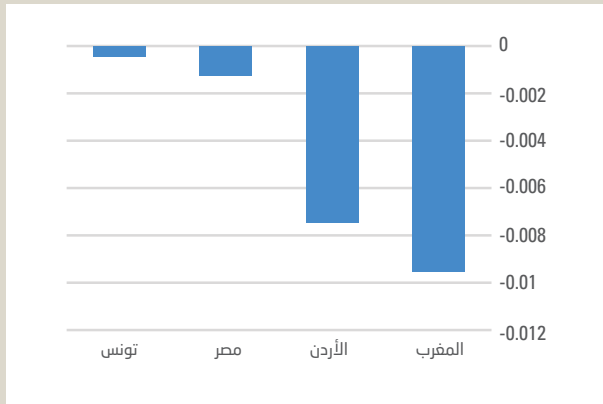
3. السيناريو 1.ب: قد تشهد البلدان التي تختار الانسحاب نقل أرباح الشركات المتعددة الجنسيات الخاضعة لضرائب منخفضة إلى ولايات قضائية أخرى

تجمعها الولايات القضائية الأم للشركات المتعددة الجنسيات. ولكن من المرجح أن يؤدي هذا الوضع إلى إبطال أو تآكل الحوافز والخصومات الضريبية التي تقدمها بلدان المصدر للشركات المتعددة الجنسيات، مع انتقال الحقوق الضريبية على الأرباح المتبقية التي لا تخضع لضرائب إلى الولايات القضائية الأم لهذه الشركات (الشكل 24-4)⁶⁷.

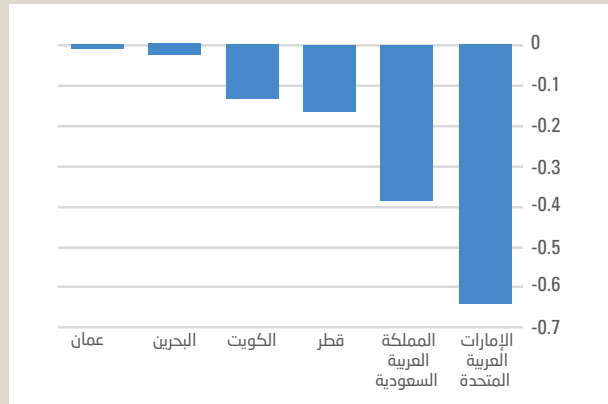
بالنسبة إلى البلدان العربية التي تختار عدم رفع معدلات الضريبة الفعلية إلى الحد الأدنى العالمي البالغ 15 في المائة (ما يبقي الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في ولايتها القضائية خاضعة لضرائب منخفضة)، فقد تشهد خضوع 1.5 في المائة من مجموع إيرادات التشغيل للشركات المتعددة الجنسيات إلى ضريبة لأعلى الأرباح، والتي يمكن أن

الشكل 24-4 الخسائر المحتملة في الإيرادات من الضرائب على الشركات التي تبقى الأرباح المتبقية للشركات المتعددة الجنسيات خاضعة لضرائب منخفضة

باء. البلدان العربية المتوسطة الدخل، 2020
(الخسائر في الإيرادات من الضرائب على دخل الشركات؛
بمليارات الدولارات)



ألف. البلدان العربية المرتفعة الدخل، 2020
(الخسائر في الإيرادات من الضرائب على دخل الشركات؛
بمليارات الدولارات)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من Orbis.

4. السيناريو 2.أ: مكاسب الإيرادات الضريبية من زيادة متوسط معدلات الضريبة الفعلية إلى ما يعادل 15 في المائة

الضريبية، أو بالحد من أنشطة تحويل الأرباح التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الولايات القضائية للبلدان العربية. لكن لا بد من إعادة التأكيد على أن خيار السياسات العامة هذا قد ينفذ بمعزل عن مقترح معدل الضريبة الفعلي العالمي.

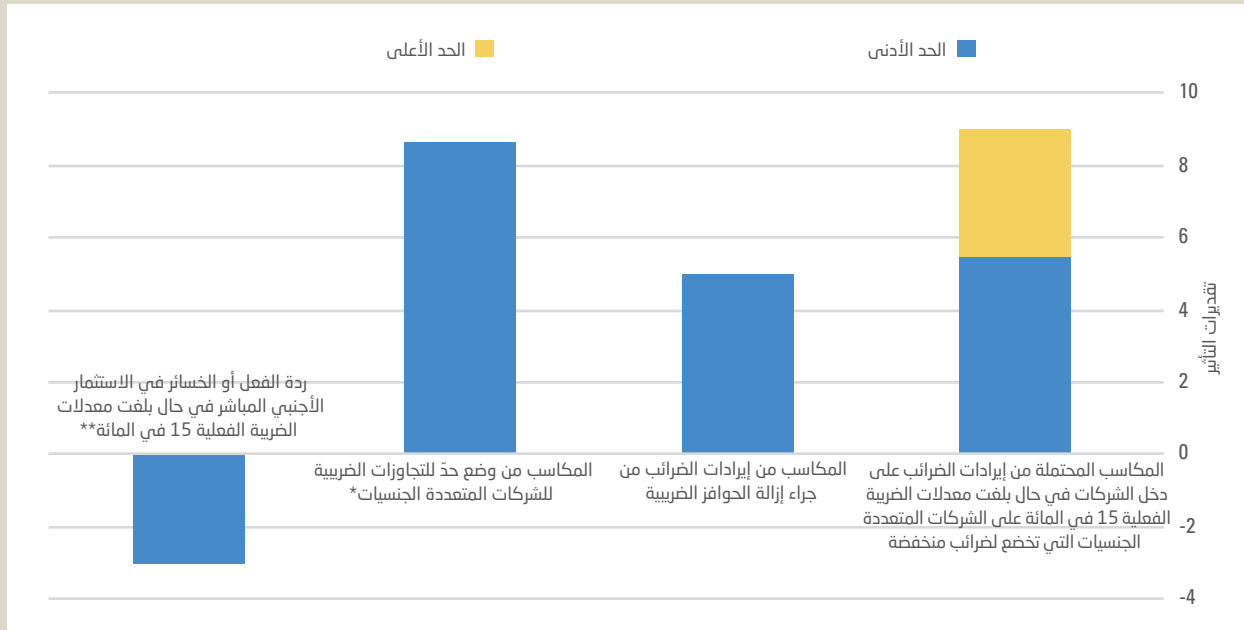
ستكسب البلدان العربية التي تقرر زيادة متوسط معدلات الضريبة الفعلية إلى مستوى 15 في المائة عائدات إضافية من الضرائب تتراوح بين 5.5 مليار دولار و9 مليارات دولار⁶⁸. وبالإمكان تحقيق هذه الأرباح، إما برفع المعدلات القانونية للضرائب على الشركات، أو بترشيح الإعفاءات

5. السيناريو 2.ب: المكاسب من الإيرادات الضريبية المتأتية عن رفع مستويات متوسط معدلات الضريبة الفعلية قد تعوض عن الخسائر المحتملة على مدى الهوامش الشديدة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر

الحلول القائمة على الركيزتين عليها أن تذهب أبعد من تقييم ثنائية المفاضلة: إما عائدات الضرائب أو خسائر الاستثمارات. ولتحقيق ذلك، على هذه الحلول أن تحدد ما إذا كان الاستثمار متوائماً مع ضرورات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لسد الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة، وما إذا كانت الموارد العامة المحلية موجهة بكفاءة نحو دعم الإنفاق الاجتماعي لبناء رأس المال المادي والبشري.

لو رفعت البلدان العربية متوسط معدلات الضريبة الفعلية على الشركات بحيث تعادل الحد الأدنى البالغ 15 في المائة في عام 2020، لكانت الإيرادات الإضافية التي يمكن مراكمتها من الضريبة على دخل الشركات (بين 5.5 مليار دولار و9 مليارات دولار) قد عوضت عن التغييرات في الاستثمار الأجنبي المباشر (بين 3.3 مليار دولار و3.5 مليار دولار)، وذلك مع استثناء استبعاد العوامل الأخرى وآثار انتقال هذه الزيادة (الشكل 4-25)⁶⁹. بيد أن

الشكل 4-25 المكاسب والخسائر في الإيرادات الضريبية للشركات والاستثمار الأجنبي المباشر ومن إلغاء الحوافز الضريبية والتجاوزات الضريبية للشركات



المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى Orbis؛ وإلى إحصاءات صندوق النقد الدولي بشأن ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي؛ والمسح المنسق للاستثمار المباشر (CDIS)؛ وإحصاءات (Stat) الأونكتاد لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

* إعداد الإسكوا استناداً إلى حالة العدالة الضريبية (شبكة العدالة الضريبية، 2021).

** تأثير متوسط معدلات ضريبة فعلية قدره 15 في المائة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى افتراض أن البلدان لن تخفض متوسط معدلاتها إذا كان حالياً أعلى من نسبة 15 في المائة المقترحة.

دال. النتائج والتوصيات في مجال السياسات

تكييف القواعد المقابلة بشكل موحد في إطار الركيزة الثانية. وستظل مكاسب الإيرادات الضريبية مشروطة بالتوصل إلى تسويات بشأن الخضوع لقاعدة الضرائب. لكن، وبما أن الركيزة الثانية تنص على اقتطاع لمواد نمطية تستبعد مبلغاً من الدخل من القيمة الدفترية للأصول الملموسة وكشوف المرتبات، قد يحد هذا الاقتطاع من هذه المكاسب⁷¹. وفي هذا السياق، من الواضح أن أي رجوع عن سياسات الإعفاءات الضريبية في الولايات القضائية الأم للشركات المتعددة الجنسيات سيكون له تأثير على كيفية الإبلاغ عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج والدخل السلي للشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي على فرض الضرائب على هذه الشركات في الولايات القضائية للمصدر والمقصد.

وعموماً، لا يبدو أن مقترح معدل الضريبة الفعلي العالمي، بصورته الحالية، بإمكانه تحقيق أهدافه في البلدان العربية. لأن مكاسبه ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بالاحتياجات التمويلية المتنوعة في المنطقة، كما أنه لا يراعي القدرات اللازمة لإدارة التعقيدات المتنامية في المنطقة. وستظل المكاسب المحتملة في الإيرادات الضريبية للمنطقة، في أحسن الأحوال، متواضعة من حيث القيمة المطلقة، لا سيما وأن مخطط الركيزتين يميل لصالح الولايات القضائية الأم النهائية للشركات المتعددة الجنسيات. لذلك، ربما يكون أفضل للاقتصادات العربية أن تدعو إلى توسيع نطاق مجموعة الشركات التي ينطبق عليها الإطار الجامع (أي خفض العتبات للشركات المتعددة الجنسيات التي تدخل في نطاق الإطار؛ والمحااجة ضد التفرقة بين روتين الشركات المتعددة الجنسيات والأرباح المتبقية؛ والدعوة إلى توزيع أكثر إنصافاً للحقوق الضريبية والإيرادات بين البلدان، لا سيما البلدان النامية التي يحدث فيها النشاط الاقتصادي الحقيقي).

تلزم النظام الضريبي الدولي إصلاحات للاستجابة لواقع تنامي التجارة والاستثمارات العابرة للحدود، وانتشار الاقتصاد الرقمي، مع الحد من المنافسة الضريبية الضارة ومعالجة أوجه القصور التي تحول دون إخضاع الأنشطة التجارية لضرائب عادلة وفعالة.

فبدئ ذي بدء، تعتمد الإدارات الضريبية بشدة على أشكال من الضرائب التنزلية غير المباشرة، التي تحقق إيرادات سريعة، من أجل التعويض عن تدني الامتثال الضريبي، والضغط نحو الأسفل على الضرائب المباشرة، بما فيها الضرائب على دخل الشركات. ولا بد من بذل جهود لجعل النظم الضريبية العربية أكثر عدلاً وتصادمية، والإجراءات الإدارية أكثر بساطة وشفافية بغية تعزيز الامتثال والإنفاذ الضريبيين⁷⁰.

وارتفاع المعدلات القانونية للضرائب على الشركات في المنطقة العربية لا يترجم، بالضرورة، إلى معدلات مرتفعة للضريبة الفعلية، ولا يعني، في حد ذاته، تحقيق إيرادات مرتفعة من الضرائب على الشركات. وتقوّض الحوافز الضريبية السخية إمكانات المنطقة لتحقيق إيرادات من الضرائب على الشركات بنسبة 60 في المائة في المتوسط، دون أن تؤدي بالضرورة إلى زيادات متناسبة في صافي أرباح الضرائب في البلدان العربية. وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية هي، إذا ما اعتبرت كنسبة، أعلى بكثير من الضرائب التي تدفعها.

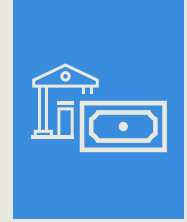
ومن خلال الحد من حوافز المنافسة الضريبية في إطار الركيزة الثانية، قد تشهد الاقتصادات العربية زيادات غير متماثلة في قاعدتها الضريبية. ولكن البلدان التي تطبق قيوداً على خصم الفائدة أو ضرائب مقتطعة على مدفوعات الفائدة قد يُطلب إليها إعادة النظر في تطبيق هذه الإجراءات بعد

- **تلزم النظام الضريبي الدولي إصلاحات للاستجابة لواقع تنامي التجارة والاستثمارات العابرة للحدود، وانتشار الاقتصاد الرقمي**
- **يكون أفضل للاقتصادات العربية أن تدعو إلى توسيع نطاق مجموعة الشركات التي ينطبق عليها الإطار الجامع**



ويوصى باتخاذ التدابير التالية على الصعيدين الوطني والإقليمي:

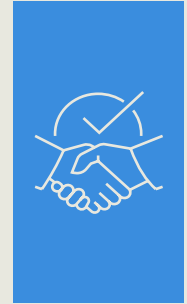
(أ) إعادة هيكلة الشرائح الضريبية وترشيد النفقات الضريبية، بما في ذلك الحوافز الضريبية، لتقليل الخسائر في الإيرادات وتعزيز العدالة والكفاءة في النظم الضريبية العربية. وعلى الرغم من أن الرخصة الثانية من مقترح معدل الضريبة الفعلي العالمي سيكون لها تأثير عميق على الحوافز الضريبية المحلية، والتي قد تتعرض، بشكل غير مباشر، للإلغاء أو الخفض إذا ما أفضت إلى معدل ضريبة فعلي دون العتبة للشركات المتعددة الجنسيات ضمن النطاق، ستبقي الاقتطاعات التي تنطوي عليها الرخصة على إمكانية انتشار الحوافز الضريبية. وينبغي النظر في ترشيد النفقات الضريبية كخيار من خيارات السياسة العامة، بصرف النظر عن مقترح معدل الضريبة الفعلي العالمي؛



(ب) تعزيز الإدارة الضريبية وتحسين شفافية النظم الضريبية من أجل زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات ورصدها، بما في ذلك من خلال إنشاء سجلات عامة للملكية الانتفاعية وتحسين نوعية البيانات ومعايير الإبلاغ عن الأرباح وفرض الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات. ويشمل ذلك تنفيذ معايير التقارير الخاصة بالبلد بموجب الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي، والتبادل التلقائي للمعلومات في المسائل الضريبية؛



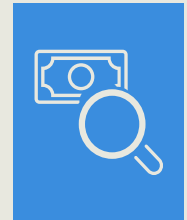
(ج) ينبغي للبلدان العربية التي التزمت بتعديل أنظمتها الضريبية، والتي تعمل على تحقيق قدر أكبر من الشفافية لتعزيز التعاون الدولي وتعزيز الإنصاف والفعالية في الهيكل الضريبي الإقليمي والدولي، أن تواصل تنفيذ هذه الالتزامات على المدى القصير. فعلى سبيل المثال، ينبغي للأردن أن يواصل تنفيذ التزامه بترشيد أنظمتها الضريبية التفضيلية. وعلى تونس متابعة التزامها بتنفيذ الحد الأدنى من معايير التقارير الخاصة بكل بلد من خلال الاستجابة لتوصيات الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي في الموعد، حتى تتبين هذه الاستجابة في تقرير استعراض الأقران بشأن الإجراء 13 من الإطار الجامع، الذي سينشر في خريف 2023. وعلى البلدان العربية أن تركز على عوامل أخرى، مثل تحسين الجودة المؤسسية. وهذه مسألة بالغة الأهمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المسؤول على المدى الطويل، وتحفيز إعادة استثمار رأس المال، وتعزيز الآثار غير المباشرة الإيجابية على الاقتصادات والمجتمعات العربية؛



(د) وضع آليات توجيه إقليمية قوية لتنسيق الحوافز الضريبية وتعزيز التعاون الإقليمي في المسائل الضريبية، وتنسيق الجهود العربية للحد من ممارسات الشركات لتحويل الأرباح والتهرب والتجرب الضريبيين، لا سيما وأن المنطقة العربية تتقدم في أشكال أخرى أعمق للتكامل الإقليمي. ولا يزال على جامعة الدول العربية أن تبلغ بالتكامل الإقليمي، من حيث مكافحة ممارسات التجاوزات الضريبية، إلى مستوى مماثل للتطورات التي أحرزتها في مجالات أخرى⁷². وما ثمة هيئة مكرسة مهياًة حصراً لمعالجة التعاون في مكافحة التجاوزات المالية والضريبية؛



(هـ) قد تبقى ثمة حاجة إلى قواعد أقوى لمكافحة التجاوزات الضريبية على المستويين المتعدد الأطراف والوطني، وذلك للتعامل مع طفرة استراتيجيات التخطيط الضريبي، فمقترح معدل الضريبة الفعلي العالمي، في مخططة الحالي، قد لا ينهي بالكامل المنافسة الضريبية وتحويل أرباح الشركات المتعددة الجنسيات. وقد يتعرض تطبيق حد أدنى محلي مقيد للضريبة على أعلى الأرباح للخطر من قبل الملاذات الضريبية أو الولايات القضائية ذات الضرائب المنخفضة ومراكز الاستثمار، والتي يمكن أن تجد طريقاً للحفاظ على انخفاض الضرائب المفروضة على الشركات المتعددة الجنسيات من خلال الاقتطاعات القائمة على المواد في مقترح معدل الضريبة الفعلي العالمي⁷³.



المتحدة قرار عن "تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة"، ويدعو القرار إلى تقييم الخيارات الإضافية، بما فيها إمكانية إعداد إطار للتعاون الضريبي الدولي، أو أداة يمكن تطويرها والاتفاق عليها من خلال عملية حكومية دولية. ولذا، على نظام ضريبي محسن ومتعدّد الأطراف أن يستوعب اعتبارات عدّة، تشمل تخفيض العتبات لإنشاء نطاق للشركات المتعدّدة الجنسيات، وسجلات مفتوحة للملكية المفيدة، وإبلاغ كل بلد عن أرباح الشركات المتعددة الجنسيات؛ والحد من الترابط بين البلدان في ما يتصل بالولايات القضائية السوقية؛ وخفض نسب الربحية لتحديد الأرباح الروتينية للشركات المتعددة الجنسيات؛ وزيادة نسبة إعادة تخصيص الأرباح المتبقية، ولا ينبغي أن يلغي ذلك الآليات الإقليمية لحل النزاعات، أو أن يمس بحق الدول الناشئة في أن تنظم تقديم الخدمات الرقمية المؤتمتة.

وقد لوحظت عدة شواغل في ما يتعلق بعدالة مقترح معدل الضريبة الفعلي العالمي من حيث الآثار الكمية على الإيرادات الضريبية، والمواءمة النوعية مع قدرات الإنفاذ الاستراتيجية غير المتسقة. وقد تمس جوانب من المقترح أيضاً بالسيادة الضريبية، وعلى حقوق البلدان في تنظيم الخدمات الرقمية المؤتمتة، ولا سيما في ما يتصل بالإعفاء المقترح بالنسبة إلى الضرائب على الخدمات الرقمية، والآليات الملزمة لفض النزاعات التي قد تنفي دور الأجهزة الإقليمية المكلفة ذات الصلة. وتتيح المادة 12-باء، المعتمدة مؤخراً في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للضرائب، سُبلاً بديلة لإنفاذ الضرائب على الخدمات الرقمية في إطار الاتفاقات الضريبية الثنائية، ولا تفرض حداً أدنى يقرر مسبقاً لتحديد نطاق الشركات المتعددة الجنسيات، أو الأرباح المتبقية التي تخضع لهذه القواعد. وقد صدر مؤخراً عن الجمعية العامة للأمم



المراجع

- البنك الدولي (2021). 246 مليون دولار أميركي لدعم الأسر اللبنانية الفقيرة والأكثر احتياجاً وبناء نظام شبكة الأمان الاجتماعي، 12 كانون الثاني/يناير. <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/01/12/us246-million-to-support-poor-and-vulnerable-lebanese-households-and-build-up-the-social-safety-net-delivery-system>
- _____ (2022). تمويل جديد من البنك الدولي لتدعيم خدمات الصحة والتغذية في جيبوتي، 29 أيار/مايو. <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/05/27/djibouti-new-financing-to-strengthen-health-and-nutrition-services>
- _____ (2022). تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مراجعة الحقائق: تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوقات عدم اليقين. واشنطن العاصمة. <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-economic-update-forecasting-growth-in-the-middle-east-and-north-africa-in-times-of-uncertainty>
- _____ (2022ج). المرصد الاقتصادي – الأردن: الاضطرابات العالمية تؤخر التعافي وخلق فرص العمل. واشنطن العاصمة (ربيع). <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/06/28/new-world-bank-project-addresses-food-security-challenges-in-tunisia>
- _____ (2022د). مشروع جديد للبنك الدولي لمواجهة تحديات الأمن الغذائي في تونس، 28 حزيران/يونيو. <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/04/07/pr22108-imf-reaches-agreement-on-economic-policies-with-lebanon-for-a-four-year-fund-facility>
- _____ (2022ب). آفاق الاقتصاد العالمي: مجابهة أزمة تكلفة المعيشة. واشنطن العاصمة. <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022>
- _____ (2021). المرأة إلى ريادة الأعمال في المنطقة العربية: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بيروت. [E/ESCWA/EDID/2019/WP.20](https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022). بيروت. [E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.26](https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022)

- Anderson, James E., and Eric van Wincoop (2003). Gravity with gravitas: A solution to the border puzzle. *The American Economic Review*, vol. 93, No. 1, pp. 170-192.
- Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation (2020a). Jobs Created by Sector per 1 Million dollar of Capital Investments, Arab Region. Available at <https://www.dhaman.net/en/>.
- _____ (2020b). Capital Investments in the Arab region by sector. Available at <https://www.dhaman.net/en/>.
- Aziz, Omar G., and Anil V. Mishra (2016). Determinants of FDI inflows to Arab economies. *The Journal of International Trade and Economic Development*, vol. 25, No. 3, pp. 325-356.
- Aslam, Aqib, and Maria Coelho (2021). The Benefits of Setting a Lower Limit on Corporate Taxation. *IMF Blog*, 9 June.
- Baier, Fabian J. (2019). Foreign direct investment and tax: OECD gravity modelling in a world with International Financial Institutions. *Athens Journal of Business and Economics*, vol. 6, No. 1, pp. 45-72.
- Beer, Sebastian, and others (2020). Exploring residual profit allocation. Working Paper, No. 2020/49. IMF. Available at <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/02/28/Exploring-Residual-Profit-Allocation-48998>.
- Blonigen, Bruce A., and others (2007). FDI in space: Spatial autoregressive relationships in foreign direct investment. *European Economic Review*, vol. 51, No. 5, pp. 1303-1335.
- Boehringer, Christoph, Stefan Boeters, and Michael Feil (2005). Taxation and unemployment: an applied general equilibrium approach. *Economic Modelling*, vol. 22, No. 1, pp. 81-108.
- Bou Mansour, Mark (2021). Tax haven ranking shows countries setting global tax rules do most to help firms bend them. *Tax Justice network*, 9 March. Available at <https://taxjustice.net/press/tax-haven-ranking-shows-countries-setting-global-tax-rules-do-most-to-help-firms-bend-them/>.
- Brainard, S. Lael (1997). An empirical assessment of the proximity-concentration trade-off between multinational sales and trade. *The American Economic Review*, vol. 87, No. 4, pp. 520-544.
- Bray, Sean (2021). Corporate Tax Rates around the World. Fiscal Fact, No. 783. Tax Foundation. Available at <https://files.taxfoundation.org/20211207171421/Corporate-Tax-Rates-around-the-World-2021.pdf>.
- Bustos-Contell, Elisabeth, Salvador Climent-Serrano, and Gregorio Labatut-Serer (2020). Tax incentives: An effective mechanism to achieve EU harmonization? *Journal of Business Accounting and Finance Perspectives*, 19 February.
- Casella, Bruno (2019). Looking through conduit FDI in search of ultimate investors—a probabilistic approach. *Transnational Corporations*, vol. 26, No. 1, pp. 109-146.
- Cobham, Alex, and Petr Janský (2017). Global distribution of revenue loss from tax avoidance: Re-estimation and country results. Working Paper, No. 2017/55. Helsinki: United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER).
- _____ (2018). Global distribution of revenue loss from corporate tax avoidance: re-estimation and country results. *Journal of International Development*, vol. 30, No. 2, pp. 206-232.
- Cobham, Alex, and Simon Loretz (2014). International Distribution of the Corporate Tax Base: Implications of Different Apportionment Factors Under Unitary Taxation. Working Paper, No. 27. Brighton, United Kingdom: International Centre for Tax and Development (ICTD).
- Cobham, Alex, Tommaso Faccio, and Valpy FitzGerald (2019). Global inequalities in taxing rights: An early evaluation of the OECD tax reform proposals, October.
- _____ (2021). For a Better GLOBE. METR: A Minimum Effective Tax Rate for Multinationals, 2 March.
- Crivelli, Ernesto, Ruud A. de Mooij, and Michael Keen (2015). Base erosion, profit shifting and developing countries. Working Paper, No. 2015/118. International Monetary Fund (IMF).
- Davies, Ronald, Iulia Siedschlag, and Zuzanna Studnicka (2021). The impact of taxes on the extensive and intensive margins of FDI. *International Tax and Public Finance*, vol. 28, No. 2, pp. 434-464. Available at <https://www.sv.uio.no/econ/english/research/centres/ofsf/news-and-events/events/2017/dss---extensive-and-intensive-fdi.pdf>.
- Devereux, Michael, and Martin Simmler (2021). Who will pay amount A? EconPol Policy Brief, No. 36, vol. 5 (July). Munich, Germany: European Network of Economic and Fiscal Policy Research.
- Dourado, A. P. (2020). Global Anti-Base Erosion Proposal (GloBE) in Pillar II. *Intertax*, vol. 48, No. 2, pp. 152-156.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2016). *Arab Development Outlook: Vision 2030*. Beirut. E/ESCWA/EDID/2015/3.
- _____ (2022a). Counting the world's poor: Back to Engel's law. E/ESCWA/CL2.GPID/2022/TP.21.
- _____ (2022b). Obstructed poverty reduction: Growth-passthrough analysis. E/ESCWA/CL3.SEP/2022/TP.18.
- The Economist (2022). China's mortgage boycotts are a symptom of a broader crisis, 9 August.
- Energy Information Administration (EIA) (2022). Short term energy outlook, July. Available at <https://www.eia.gov/outlooks/steo/archives/jul22.pdf>.
- Eurostat (2022). From where do we import energy? Available at <https://ec.europa.eu/eurostat/cache/infographs/energy/bloc-2c.html>.

Accessed on 10 August 2022.

- Food and Agriculture Organization (FAO) (2022). *Food Outlook – Biannual Report on Global Food Markets*. Rome.
- Fernández, Andrés, and others (2016). Capital control measures: A new dataset. *IMF Economic Review*, vol. 64, pp. 548-574.
- García-Bernardo, Javier, and Petr Jansky (2021). Profit Shifting of Multinational Corporations Worldwide. Working Paper, No. 119. ICTD.
- García-Bernardo, Javier, and others (2022). The indirect costs of corporate tax avoidance exacerbate cross-country inequality. Working Paper, No. 2022/23. UNU-WIDER.
- Gardner, Matthew, and Steve Wamhoff (2021). 55 Corporations Paid \$0 in Federal Taxes on 2020 Profits. Institute on Taxation and Economic Policy (ITEP). Available at <https://itep.org/55-profitable-corporations-zero-corporate-tax/>.
- Global Entrepreneurship Monitor (GEM) (2021). *GEM 2020/21 Women's Entrepreneurship Report*. London.
- Gropp, R., and Kostial, K. (2001). FDI and Corporate Tax Revenue: Tax Harmonization or Competition? *Finance and Development*, vol. 38, No. 2, p. 66. Available at <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/022/0038/002/article-A004-en.xml>.
- Hebous, Shafik, and others (2011). The effects of taxation on the location decision of multinational firms: M&A versus greenfield investments. *National Tax Journal*, vol. 64, No. 3, pp. 817-838.
- International Energy agency (IEA) (2022). *World Energy Outlook 2022*. Paris. Available at <https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2022>.
- International Labour Organization (ILO) (2016). *Women in Business and Management*. Beirut. Available at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_446101.pdf.
- _____ (2020). *Women in Business and Management: Understanding the Gender Pay Gap*. Geneva.
- _____ (2022). *ILO Monitor on the world of work*. Ninth edition. Geneva.
- International Monetary Fund (2014). Spillovers in international corporate taxation. Policy Paper, 9 May. Available at <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/050914.pdf>.
- IMF, Middle East and Central Asia Department (2018). Arab Republic of Egypt: Selected issues. Country Reports, No. 15/2018. Available at [https://www.elibrary.imf.org/configurable/content/journals\\$002f002\\$002f2018\\$002f015\\$002farticle-A001-en.xml?t:ac=journals%24002f002%24002f2018%24002f015%24002farticle-A001-en.xml#container-102859-item-102843](https://www.elibrary.imf.org/configurable/content/journals$002f002$002f2018$002f015$002farticle-A001-en.xml?t:ac=journals%24002f002%24002f2018%24002f015%24002farticle-A001-en.xml#container-102859-item-102843).
- Mansour, Mario, and others (2015). Fair Taxation in the Middle East and North Africa. Staff discussion Note, No. 15/16. IMF.
- Nakamoto, Tembo, Abhijit Chakraborty, and Yuichi Ikeda (2019). Identification of key companies for international profit shifting in the Global Ownership Network. *Applied Network Science*, vol. 4, No. 1, pp. 1-26.
- Okawa, Yohei, and Eric van Wincoop (2012). Gravity in international finance. *Journal of International Economics*, vol. 87, No. 2, pp. 205-215.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2008). *Tax Effects on Foreign Direct Investment*. Available at <https://www.oecd.org/investment/investment-policy/40152903.pdf>.
- _____ (2016). Activity of Multinational Enterprises, MNCs in the Arab region, by country of location and OECD ultimate parent jurisdiction. Available at <https://www.oecd.org/sti/ind/analytical-amne-database.htm>.
- _____ (2017). *Compact for Economic Governance Stocktaking Report: Tunisia*. Available at <http://www.oecd.org/mena/competitiveness/Stocktaking-Report-Tunisia-Compact-EN.pdf>.
- _____ (2018). *Multinational Enterprises in the Global Economy: Heavily Debated but Hardly Measured*. Available at <https://www.oecd.org/industry/ind/MNEs-in-the-global-economy-policy-note.pdf>.
- _____ (2019). *Harmful Tax Practices – 2019 Peer Review Reports on the Exchange of Information on Tax Rulings*. Available at https://www.oecd-ilibrary.org/taxation/harmful-tax-practices-2019-peer-review-reports-on-the-exchange-of-information-on-tax-rulings_f1581b30-en.
- _____ (2020). *Tax Challenges Arising from Digitalisation – Economic Impact Assessment: Inclusive Framework on BEPS*. Available at <https://www.oecd.org/tax/beps/tax-challenges-arising-from-digitalisation-economic-impact-assessment-0e3cc2d4-en.htm>.
- _____ (2021). Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives. Available at <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/92b3857f-en.pdf?expires=1637834404&id=id&accname=ocid195767&checksum=15F5AA6128712890A4950D4FE9267AC6>.
- Our world in data (2022). Coronavirus (COVID-19) vaccinations. Available at https://ourworldindata.org/covid-vaccinations?country=OWID_WRL. Accessed on 10 August 2022.
- Pain, Nigel (1993). An econometric analysis of foreign direct investment in the United Kingdom. *Scottish Journal of Political Economy*, vol. 40, No. 1, pp. 1-23.
- Paul, Justin, and María M. Feliciano-Cestero (2021). Five decades of research on foreign direct investment by MNEs: An overview and research agenda. *Journal of Business Research*, vol. 124, pp. 800-812.
- Price Waterhouse Coopers (PWC) (2007). Working Together: Energy Sector Income Tax Benchmarking Study. Available at <https://www.pwc.com/gx/en/energy-utilities-mining/pdf/global-energy-effective-tax-rate.pdf>.
- _____ (n.d.a). World Tax Summaries, United Arab Emirates: Corporate – taxes corporate income. Available at <https://taxsummaries.pwc.com/united-arab-emirates/corporate/taxes-on-corporate-income>. Accessed on 12 April 2021.

- _____ (n.d.b). World Tax Summaries, Quick Charts, corporate income tax (CIT) rates Available at <https://taxsummaries.pwc.com/quick-charts/corporate-income-tax-cit-rates#>. Accessed on 12 April 2021.
- Roberts, John, and Julian Bowden (2022). The EU's plans to replace Russian gas: Aspiration and reality. *Atlantic Council*, 25 April. Available at <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/energysource/the-eus-plans-to-replace-russian-gas/>.
- Santos Silva, J.M.C, and Silvana Tenreyro (2006). The log of gravity. *The Review of Economics and Statistics*, vol. 88, No. 4, pp. 641-658.
- Siu, Erika, and others (2015). Unitary Taxation in the Extractive Industry Sector. Working Paper, No. 35. ICTD. Available at <https://ssrn.com/abstract=2634008>.
- Tax Foundation (2021). Corporate tax rates around the world. Available at <https://taxfoundation.org/publications/corporate-tax-rates-around-the-world/>. Accessed on 12 April 2021.
- Tax Justice Network (2020). The State of Tax Justice 2020: Tax Justice in the time of COVID-19. Available at https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2020/11/The_State_of_Tax_Justice_2020_ENGLISH.pdf.
- _____ (2021). The State of Tax Justice 2021. Available at <https://taxjustice.net/reports/the-state-of-tax-justice-2021/>.
- United Nations (2018). *Design and Assessment of Tax Incentives in Developing Countries*. Available at https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2018/02/tax-incentives_eng.pdf.
- _____ (2021). *Inter-Agency Task Force Financing for Sustainable Development Report*. New York.
- _____ (2022). *World Economic Situation and Prospects 2022*. New York.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2015). *World Investment Report 2015*. Geneva.
- _____ (2022). *Global Trade Update – July 2022*. Geneva.
- _____ (n.d.). Inbound and outbound FDI Stocks, selected Arab MICs (2010-2020). Available at <https://hbs.unctad.org/foreign-direct-investment/>. Accessed on 12 April 2021.
- Wacker, Konstantin M. (2020). Differences in measuring FDI: do they matter for our economic conclusions? Presentation at the IFC Conference on external statistics Bridging measurement challenges and analytical needs of external statistics: evolution or revolution? Lisbon, February.
- Welfens, Paul J. J., and Fabian J. Baier (2018). BREXIT and foreign direct investment: Key issues and new empirical findings. *International Journal of Financial Studies*, vol. 6, No. 2, p. 46.
- World Bank (2018). *Global Investment Competitiveness Report 2017/2018: Foreign Investor Perspectives and Policy Implications*. Washington, D.C. Available at <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28493>.
- _____ (2021). Taxing times: the role of investment incentives in economic recovery and growth. Available at <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/af946a92c3b992e1bcc8a49ff49cd474-0430012021/related/tax-incentives-webinar-ppt-may-27-2021-pdf>.
- _____ (2022a). *Commodity Markets Outlook, April 2022: The Impact of the War in Ukraine on Commodity Markets. Commodity Market Outlook*. Washington, D.C. Available at <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37223>.
- _____ (2022b). Country profile: Morocco, 22 April. Available at <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/ed64b613ad013d98071dfcb7bfd12421-0280012022/original/mpo-sm22-morocco-mar-kcm5.pdf>.
- _____ (2022c). Food security update, 15 September. Available at <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/40ebbf38f5a6b68bfc11e5273e1405d4-0090012022/related/Food-Security-Update-LXIX-September-15-2022.pdf>.
- _____ (2022d). *Global Economic Prospects, June 2022*. Washington, D.C. Available at <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37224>.
- _____ (2022e). *Lebanon Public Finance Review: Ponzi Finance?* Washington, D.C. Available at <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37824>.
- World Food Programme (WFP) (2022). Syria Country Office: Market price watch bulletin, No. 87 (February). Available at <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000137594/download/>.
- World Trade Organization (WTO) (2018). *World Trade Report 2018: The Future of World Trade: How Digital Technologies Are Transforming Global Commerce*. Geneva.



الحواشي

- 1 .United Nations, 2022; World Bank, 2022d
- 2 صندوق النقد الدولي، 2022 ب.
- 3 .ILO, 2022
- 4 .UNCTAD, 2022
- 5 .IEA, 2022
- 6 .EIA, 2022
- 7 المرجع نفسه.
- 8 .IEA, 2022
- 9 .FAO, 2022
- 10 .Our world in data, 2022
- 11 .World Bank, 2022d

- 12 Eurostat, 2022
- 13 Roberts and Bowden, 2022
- 14 البنك الدولي، 2022ب.
- 15 World Bank, 2022b
- 16 World Bank, 2022e
- 17 صندوق النقد الدولي، 2022أ.
- 18 البنك الدولي، 2022ج.
- 19 البنك الدولي، 2022د.
- 20 البنك الدولي، 2022ج.
- 21 البنك الدولي، 2021.
- 22 WFP, 2022
- 23 البنك الدولي، 2022أ.
- 24 يرجع ذلك، في المقام الأول، إلى إزالة الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن من المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2022.
- 25 ILO, 2016
- 26 ILO, 2020
- 27 ILO database, ILO modelled estimates
- 28 المرجع نفسه.
- 29 المرجع نفسه.
- 30 هذا الاتجاه يتضمنه اتجاه أوسع نحو الإجماع الضريبي، مع ضغوط نحو الأسفل على الضرائب الأخرى، ولا سيما الضرائب التجارية.
- 31 WTO, 2018. تجدر الملاحظة بأن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2018) تقدر أن ثلث الإنتاج العالمي تضطلع به الشركات المتعددة الجنسيات وأنها تمثل نصف التجارة العالمية.
- 32 A/C.2/77/L.11/Rev.1
- 33 الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وعمان وقطر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية. وقد استثنيت جيبوتي وموريتانيا بسبب محدودية توفر البيانات.
- 34 البلدان العربية المتوسطة الدخل هي الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب، وقد انضمت الجزائر إلى صفوف البلدان المتوسطة الدخل في عام 2020.
- 35 PriceWaterhouse Coopers, n.d.a
- 36 OECD, 2019
- 37 OECD, 2017
- 38 Mansour and others, 2015
- 39 OECD, 2017
- 40 OECD, 2018
- 41 كثيراً ما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أوسع نطاقاً من الاستثمار الرأسمالي. وقد يشمل أيضاً توفير الإدارة والتكنولوجيا والمعدات.
- 42 UNCTAD, 2015

- 43 IMF, Middle East and Central Asia Department, 2018
- 44 تغطي الحسابات خصومات وائتمانات أرباح الأسهم، والسحوبات من الدخل، وبعبارة أخرى: تدفق أرباح الأسهم إلى الداخل وإلى الخارج، والسحوبات من الدخل، من المنطقة العربية وإليها.
45 United Nations, 2021
- 46 Tax Justice Network, 2021
- 47 تُمثّل التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر على أنها تدفقات صافية إلى الداخل تدلّ على قيمة الاستثمار المباشر الوارد الذي يجريه المستثمرون غير المقيمين في اقتصاد ما إلى اقتصاد آخر هو المبلغ عنه. وتُعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أسس صافية (ائتمانات المعاملات الرأسمالية مطروحاً منها الخصوم بين المستثمرين المباشرين والشركات الأجنبية المنتسبة إليهم). ويسجّل صافي الانخفاضات في الأصول أو صافي الزيادات في الخصوم كائتمانات، بينما يتم تسجيل صافي الزيادات في الأصول أو صافي الانخفاضات في الخصوم.
48 Bou Mansour, 2021
- 49 بتصنيف هذه الأرقام على مستوى فئة الدخل، يتأكد الاتجاه مع بعض الاختلافات بين المجموعات. ومقابل كل دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أعيد 1.19 دولار من الأرصدة الموجودة من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان المصدر. وينخفض هذا الرقم إلى 0.92 دولار للبلدان المتوسطة الدخل وإلى 0.31 دولار لأقل البلدان نمواً، والتدفقات الخارجة الأعلى هي في البلدان المتأثرة بالصراع، التي يخرج منها 3.4 دولار مقابل كل دولار يستثمر فيها.
50 في لبنان، تنطبق قواعد محدّدة على شركات النفط والغاز.
51 الإسكوا، 2019.
- 52 تُعرض النتائج من خلال نموذج تجريبي للجاذبية تقدّره الإسكوا، مع استثناء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من العينة لدورها كمركزين استثماريين في المنطقة، والأردن بسبب التشوهات الناشئة عن وجود مناطق اقتصادية خاصة ومعدلات مختلفة لبعض القطاعات. وقد التزم الأردن، في إطار منتدى الممارسات الضريبية الضارة، بتعديل أو إلغاء أنظمتها الضريبية التفضيلية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.
- 53 Baier, 2019
- 54 OECD, 2008
- 55 يمكن الاطلاع على Davies, Siedschlag and Studnicka, 2021
- 56 Hebous and others, 2011
- 57 حسابات الإسكوا استناداً إلى إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول معدلات الضريبة الفعلية المتاحة في عام 2020.
- 58 تم حساب تأثير السنة الحالية لجميع الشركات المتعددة الجنسيات.
59 OECD, 2020
- 60 Bustos-Contell, Climent-Serrano and Labatut-Serer, 2020
- 61 United Nations, 2018
- 62 على سبيل المثال، إذا تجاوز معدل الضريبة الفعلي في بلد المصدر المعدل الأدنى، وجرى دفع الضرائب في السنوات السابقة، قد تولد الضريبة الزائدة ائتمانياً ضريبياً في إطار قاعدة إدراج الدخل، فتتخفص الضريبة الحالية أو المستقبلية في إطار القاعدة ذاتها (وربما الضرائب الأخرى أيضاً) التي تدفعها مجموعات الشركات المتعددة الجنسيات. فالواقع أنّ الضريبة الزائدة توجد أوضاع تحميل للضرائب المحلية إلى المستقبل وينبغي أخذ هذه الأوضاع في الاعتبار لدى حساب معدل الضريبة الفعلية المستقبلية للبلد نفسه.
63 Gardner and Wamhoff, 2021
- 64 Beer and others, 2020

65 الحد الأدنى المحلي المقيد للضريبة على أعلى الأرباح هو ضريبة محلية جرت هيكلتها بحيث تحقق الأثر نفسه لقاعدة إدراج الدخل، وهذه الضريبة قابلة للائتمان بالكامل إزاء الضريبة تحت قاعدة إدراج الدخل. ويمكن الحد الأدنى المحلي البلد المضيف، لا البلد الأم النهائي، من إنفاذ ضريبة على أعلى الأرباح. وهذا يعني أن الإيرادات تخضع للتقديرات من الطرف الأعلى، وعلى أساس الافتراض بأن ما ثمة زيادة في تحويل الأرباح إلى الخارج بغية الحصول على معدلات ضريبة فعلية أقل في الولايات القضائية الأخرى (المراجعة الضريبية الدولية).

66 يُحسب الحد الأدنى على الشركات التي تبغ عن أرباحها في Orbis وبافتراض أن الضرائب المبلغ عنها مدفوعة بالكامل في البلدان التي جرى الإبلاغ فيها.

67 يبرز سؤال آخر حول ما إذا كانت هناك أسباب سياسية وجيهة لفرض ضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات بمعدلات أقل، غير أن هذه المسألة تخرج عن نطاق هذا التقرير.

68 تشير التقييمات غير السببية إلى متوسط معدلات الضريبة الفعلية للصناعات غير الاستخراجية فقط. وتُستثنى الصناعات الاستخراجية من الحساب لأن هذا القطاع عادة ما تُفرض عليه أعلى المعدلات القانونية من الضريبة على دخل الشركات، وتُطبق قواعد مختلفة على الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في هذا القطاع. وعلاوة على ذلك، فإن 99 في المائة من الشركات التي تغطيها قواعد بيانات أوربيس (Orbis) تعمل في قطاعات غير التعدين والاستخراج. وأعلى تقديرات لأثر تغيير متوسط معدل الضريبة الفعلي على إيرادات الضرائب على دخل الشركات تعود إلى تقييم غير سببي، يُحتسب بناء على الفرق بين الوضع الحالي للضرائب التي تسدها الشركات بموجب القواعد القائمة، وما قد يُحصَل من جراء رفع متوسط معدل الضريبة الفعلي إلى 15 في المائة. ويُجرى تقييم الحد الأدنى باستخدام انحدار المربعات الصغرى العادية مع أخطاء معيارية متينة، وتعزز من خلال الآثار الثابتة حسب السنوات لمراعاة الدورة الاقتصادية والصدمات المتزامنة في البلدان العربية. وقد سجّلت إيرادات الضرائب على دخل الشركات تراجعاً على قاعدة بيانات الإيرادات الحكومية (المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي) وتراجعاً على متوسط معدل الضريبة الفعلي، ومؤشر أسعار المستهلك كبدل عن التضخم، وإنتاج النفط لمراعاة خصوصيات البلدان المنتجة للنفط، والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للتحكم في الاستثمارات الواردة ومدى الجاذبية، ومعدلات البطالة.

69 تقديرات تستند إلى افتراضات توضيحية للتصميم، وإلى البارامترات المتصلة بالركيزتين الأولى والثانية من الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، في إطار فرضية أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة لا تتغير، وأن العالم لن يغير سلوكيات المنافسة الضريبية. ولا يأخذ هذا التحليل في الحسبان أي آثار مضاعفة أو أي آثار على نطاق الاقتصاد ترتبط بزيادة في إيرادات الضرائب على الشركات أو بانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر.

70 للحصول على تحليل مفصّل للنظم الضريبية العربية، يمكن الاطلاع على الإسكوا، 2022.

71 الولايات القضائية التي تقلّ فيها إيرادات الشركات المتعددة الجنسيات عن 10 ملايين يورو والأرباح التي تقلّ عن مليون يورو ستخضع أيضاً لاستثناء الحد الأدنى.

72 كان أول اتفاق يتعامل بوضوح مع التسربات الضريبية في المنطقة هو اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب، بين دول مجلس الاتحاد الاقتصادي العربي (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، 1973). وقد أبدلت اتفاقية عام 1973 باتفاقية جديدة في عام 1997، وهي اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي على الدخل ورأس المال، والتي تضمنت الضرائب على الشركات. وفي عام 1998، جرى توقيع اتفاقية أخرى بشأن تحصيل الضرائب والرسوم والحد من التهرب الضريبي. كما تضمنت اتفاقية السوق العربية المشتركة (1997) بنوداً بشأن تنسيق السياسات الضريبية. وتضمنت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (1980)، في المادة 7، حرية نقل رأس المال، من دون أن يترتب على عملية التحويل أي ضرائب أو رسوم. ولا تحتوي المادتان 16 و17 من الاتفاقية، اللتان تتناولان امتيازات المستثمر، على أي ذكر للضريبة، ولكن قد تكون الضريبة قد أُشير إليها ضمناً في الحرية الممنوحة للأطراف المتعاقدة لتقديم امتيازات تزيد عن الحد الأدنى المنصوص عليه في الاتفاقية. كما تتضمن اتفاقية السوق العربية المشتركة ترتيبات لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي داخل الدول الأعضاء من خلال تخصيص ضرائب محدّدة لبلدان المصدر والإقامة ووضع قواعد المصدر.

73 قد ينطبق النطاق والعتبات الواردة تحت الركيزة الأولى على عدد صغير فقط من الشركات في المنطقة.



يتضمن إصدار 2021-2022 من مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية عرضاً للآثار الاقتصادية للحرب في أوكرانيا على الاقتصاد العالمي عامة، وعلى اقتصادات المنطقة العربية خاصة. ويضيء التقرير على أثر الصراع في جهود التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19، مبيّناً أن الأثر يختلف بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين البلدان العربية المصدرة للنفط، وتلك التي تستورده. ومع أن حجم الأثر يعتمد على تكوين اقتصاد كل بلد، وعلى مدى ارتباط ذلك البلد بالبلدين الطرفين في الصراع، كان للصراع وقع في أسعار السلع الأساسية، وعلى معدلات التضخم العالمية، التي سجلت تزايداً كبيراً.

ويركز هذا الإصدار من المسح كذلك على التطورات الاجتماعية في المنطقة العربية، فيؤكد أن الديناميات بين الجنسين لم تتغير كثيراً في المنطقة، بيد أن مستويات الفقر تزايدت كثيراً؛ ففي عام 2022، كان حوالي ثلث سكان المنطقة تحت العتبة المعتمدة وطنياً للفقر في بلدانهم. ويركز المسح على الفرص والتحديات المرتبطة بزيادة العائدات من الضرائب في المنطقة العربية، إذ لا تزال الدول العربية تعتمد بشكل كبير على أشكال الضرائب التنازلية غير المباشرة، في حين تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من حوافز ضريبية سخية. وفي عام 2019، كان حوالي ثلث الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المنطقة تدفع الضرائب بمعدلات تقل عن الحد الأدنى العالمي المقترح لمعدل الضريبة الفعلي، والبالغ 15 في المائة. وتشمل أهم التوصيات لتحسين الإيرادات من الضرائب في المنطقة العربية: تقوية المؤسسات، وتحسين التعاون الإقليمي.

